وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبســـــة

كلية العلوم الإنسانية والاجـتماعية

قسم: التـاريـــخ وعـــلم الآثـــار

LARBI TBESSI - TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITY LARBI TEBESSI - TEBESSA

المـــيدان: علوم إنسانية واجتماعية

الـــشعبة: تـــاريـــــــخ عـــــام

التخصص: تـــــــاريخ معـــــــاصر

الدولة الجزائرية المستقلة من خلال ميثاق طرابلس

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر "ل.م.د"

دفعة: 2018

إعداد الطلبة:

1 – مباركي عبد الحق

2– فتح الله حنان

إشراف الأستاذ:

أ-شلالي ضيف الله

لجنة المناقشة:

الاســـــــم واللقب	الرتبـــــة العلميـــــــة	الصفحـــــة
أ. غانم العربي	أستاذ مساعد – أ–	رئيســـــا
أ. شلالي ضيف الله	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا
أ. زكريا العابد	أستاذ مساعد – أ–	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة): مباركي عبد الحق

المُعد(ة)للمذكرة المعنونة بـــ:

الدولة الجزائرية المستقلة من خلال ميثاق طرابلس

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تاريخ معاصر

وبعد اطلاعي على القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها لا سيما المادة 03، المادة 07، المادة 19، المادة 35 منه:

أتعهد بتحمل المسؤولية العلمية والقانونية حول هذا العمل كما أشهد بخلوه من كل انتحال لأعمال الغير، اقتباس غير منسوب لصاحبه، ترجمة دون ذكر المصدر، وضع أشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة إلى المصدر، أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم. وعليه أمضي هذا التعهد.

جامعة تبسة في: 2018-5-6

توقيع الطالب

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة): فتح الله حنان

المُعد(ة)للمذكرةالمعنونة بـ:

الحركة الجزائرية المستقلة من خلال
ميثاق طرابلس

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تاريخ عام

وبعد اطلاعي على القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها لا سيما المادة 03، المادة 07، المادة 19، المادة 35 منه:

أتعهد بتحمل المسؤولية العلمية والقانونية حول هذا العمل كما أشهد بخلوه من كل انتحال لأعمال الغير، اقتباس غير منسوب لصاحبه، ترجمة دون ذكر المصدر، وضع أشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة إلى المصدر، أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم. وعليه أمضي هذا التعهد.

جامعة تبسة في: .....

توقيع الطالب

شكر و تقدير

سبحان الله الذي سخر لنا الكون ليكون لنا طوع أمرنا، الحمد لله الذي أنار عقولنا بالعلم وهدانا إلى نور التعلم لنكشف بأيدينا عن بعض مغاليق هذا الوجود، الحمد لله دوما و أبدا على ما حصلنا عليه من نعم و خيرات، الحمد الذي يعود إليه الفضل الأول و الأخير في انجاز هذه المذكرة و إتمام ما طمحنا إليه.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل " ضيف الله شلالي " أولا على قبوله الإشراف على هذا العمل، وإخراجه على الصورة التي هو عليه ألان، وذلك بفضل نصائحه وتوجيهاته السديدة والتي إفادتنا كثيرا وثانيا على صبره معنا فكان فعلا السند والدافع على مواصلة البحث فله منا فائق الاحترام والتقدير.

كما نتقدم بالشكر والعرفان أيضا من خلال هذه الدراسة إلى كل من مد لنا يد المساعدة لإتمام هذا العمل المتواضع من بعيد أو من قريب.

المختصر	دلالته
(د.س.ن)	دون سنة نشر
(د..م.ن)	دون مكان النشر
تر	ترجمة
ص	صفحة
ص ص	من الصفحة ... الى الصفحة ...
ط	طبعة
ج	جزء
تح	تحرير
(د.د.ن)	دون دار النشر
(د.ط)	دون طبعة
ع	عدد
تص	تصدير

فهرس الموضوعات

الشكر و التقدير
قائمة المختصرات
مقدمة .....ص ا-ه
الفصل التمهيدي: الأوضاع التنظيمية للثورة قبيل انعقاد مؤتمر طرابلس.....ص06-21
المبحث الأول إعادة تقييم دور الحكومة المؤقتة.....ص07-11
المبحث الثاني: تشكيل هيئة الأركان.....ص 11-13
المبحث الثالث: الصراع بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة للأركان 1960-1962..ص13
الفصل الأول: مؤتمر طرابلس 1962.....ص22-56
المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس.....ص23
المطلب الأول: المفاوضات الجزائرية الفرنسية.....ص23-30
المطلب الثاني: تنصيب الهيئة التنفيذية و عملها.....ص30-32
المطلب الثالث: محاولة تعطيل منظمة اليد الحمراء تنفيذ اتفاقيات ايفيان منطرف منظمة الجيش السري.....ص32-35
المبحث الثاني: جدول اعمال مؤتمر طرابلس.....ص35
المطلب الأول: التحضير لانعقاد المؤتمر.....ص35-40
المطلب الثاني: جدول الأعمال.....ص39-40
1-مناقشة مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه.....ص40
2-تشكيل المكتب السياسي.....ص41-45
المطلب الثالث تشكيلة المجلس الوطني للثورة.....ص45
المبحث الثالث:قرارات مؤتمر طرابلس.....ص45

المطلب الأول:القرارات السياسية.....ص46-49
المطلب الثاني:القرارات العسكرية ص49
المطلب الثالث:القرارات الاقتصادية.....ص50-52
المطلب الرابع القرارات في المجال الاجتماعي والثقافي.....ص52-55
الفصل الثاني: قيام الدولة الجزائرية المستقلة.....ص55-88
المبحث الأول: المرحلة الانتقالية.....ص56
المطلب الأول: نهاية التفاوض ووقف إطلاق النار.....ص56-58
المطلب الثاني: انشاء الهيئة التنفيذية المؤقتة.....ص58-61
المطلب الثالث: منظمة الجيش السري و محاولة اجهاض الثورة.....ص61
1- ظروف تأسيسها.....ص61
2- برنامج منظمة الجيش السري.....ص62
3- محاولة إيقاف المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسيةص63-65
4- نهاية منظمة الجيش السري.....ص65
المبحث الثاني: صيف 1962 و اعلان الاستقلال.....ص66
المطلب الأول: ازمة صيف 1962.....ص66
1- اطراف الازمة.....ص66
2- طبيعة الازمة و أسبابها.....ص67-69
3-تفاقم الازمة و الاتفاق مع منظمة الجيش السري.....ص69-72
4-اجتماع زمورة و عزل قيادة الأركان.....ص72
5-اجتماع تلمسان و الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي.....ص73
المطلب الثاني: الاستفتاء.....ص74-76
1-شروط الاستفتاء بشان حق تقرير المصير.....ص76

2-سير الاستفتاء.....ص77-79
المطلب الثالث: نتائج الاستفتاء و اعلان الدولة الجزائرية المستقلة.....ص79
المبحث الثالث: تحديات بناء الدولة الجزائرية.....ص80
المطلب الأول: انشاء المجلس الوطني التأسيسي.....ص80
المطلب الثاني: مهام المجلس و صلاحياته.....ص82
1- تعيين الحكومة.....ص82-84
2- تشكيلة حكومة.....ص84-86
3- التشريع باسم الشعب الجزائري.....ص86
4- صياغة الدستور و المصادقة عليه.....ص86
الفصل الثالث: مدى تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس في بناء الدولة الجزائرية الحديثة.....ص90-108
المبحث الأول: المعالم الكبرى لمشروع المجتمع والدولة في برنامج طرابلس.....ص91
المطلب الأول:المحور الأول، صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية.....ص91
المطلب الثاني:المحور الثاني، الثورة الديمقراطية الشعبية.....ص92-94
المطلب الثالث:المحور الثالث، لتحقيق المهام الإقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية.....ص94-98
المطلب الرابع:من أجل سياسة خارجية مستقلة.....ص98
المطلب الخامس:تقييم برنامج طرابلس 1962.....ص100-103
المبحث الثاني: الوضعية الإقتصادية والاجتماعية للجزائر غداة الاستقلال..ص103-105
المبحث الثالث: الحلول التي انتهجها الرئيس أحمد بن بله.....ص105-108
الخاتمة.....ص109
الملاحق.....ص111-116
قائمة المصادر و المراجع.....ص117-125

عرفت الدولة الجزائرية الناشئة تطورات كبيرة وكثيرة رسمت ملامحها في الفترة الأخيرة من نهاية الثورةالجزائرية، سيما مؤتمر طرابلس الذي شكل أساس ملاح سياسة الدولة الجزائرية المستقلة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد تضمن مؤتمر طرابلس فكرة بناء الدولة الجزائرية والاختيارات الكبرى التي تتبناها بعد الاستقلال. حدد مؤتمر طرابلس التوجه الاشتراكي كمنهج ايديولوجي تبعه الجانب الاقتصادي في الطرح كما أولى الاهتمام للجانب الاجتماعي والثقافي بسبب ارث الاستعمار الثقيل.

ورغم خيبة الانطلاق للدولة الجزائرية والمشاكل التي واجهتها غداة الاستقلال، والخلافات الشخصية بين الفاعلين اثناء الثورة الا ان هذا لم يمنع من قيام الجمهورية الجزائرية والتي تمكنت من اجتياز وتخطى من كل العقبات.

أسباب اختيار الموضوع:

1-**الأسباب الذاتية:** هناك مجموعة من الاسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع منها ما هو ذاتي والمتمثل في الوقوف على الظروف المحيطة في مؤتمر طرابلس والتطورات التي صاحبت الدولة الجزائرية الناشئة.

-2أما **الأسباب الموضوعية :** توضيح الاختيارات الاساسية وقرارات هذا المؤتمر الذي سيكون ركيزة في بناء دولة الجزائرية المستقلة وفق طروحات جديدة مبنية علي اساس ايديولوجي.

أهمية اختيار الموضوع:

يمكن حصر اهداف واهمية الدراسة في جملة من النقاط هي:

- ابراز مرحلة من المراحل التاريخية وتسليط الضوء عليها من خلال تتبع احداث الصراع على السلطة، ومحاولة الوصول الى معرفة مدى تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس في بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

- محاولة المساهمة ولو بشكل بسيط في الاثراء العلمي والأكاديمي في جانب من جوانب تاريخ الجزائر بصفة عامة وتاريخ الثورة بصفة خاصة من خلال دراسة هذا الميثاق.
- ابراز اهمية ميثاق طرابلس ومساهمة في خلق جانب فكري ومعرفي وايديولوجي.

الاشكالية:

وجوب الدعوة الى لقاء مشترك يحضره كل الطراف الفاعلة في الثورة الجزائرية لمناقشة الاختيارات المتاحة لقيام الدولة الجزائرية الناشئة في مؤتمر طرابلسو منها كانت إشكالية الموضوع مالاتي:

- الى اي مدى ساهم مؤتمر طرابلس في رسم ملامح الدولة الجزائرية المستقلة؟

وسنعالج هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الظروف المحيطة بالانعقاد مؤتمر طرابلس ؟

- ما مدى الالتزام الدولة الجزائرية المستقلة بقرارات مؤتمر طرابلس؟

-هل أرسى برنامج طرابلس قواعد بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ؟وهل طبق وتم متابعته؟

خطة البحث

وللإجابة عن هذه التساؤلات، ارتأينا الى وضع خطة المتمثلة في:

المقدمة عرفت فيها بالدراسة التي اردنا تناولها مبرزينأهديتها واسباب اختيار الموضوع واهمية اختياره، موضحين فيها اشكالية البحث الرئيسة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها، وحددنا فيها المناهج المعتمدة في الدراسة، ثم تعرضنا الى نقد أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في انجاز هذه الاطروحة مشيرين في الاخير الى بعض الصعبات التي اعترضتنا اثناء فترة البحث.

ثم الفصل التمهيدي بعنوان الاوضاع التنظيمية للثورة قبيل انعقاد مؤتمر طرابلس و شمل اعادة تقييم الحكومة المؤقتة، تشكيل هيئة الاركان ثم الصراع بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة للأركان 1960-1962.

يليه الفصل الاول وهو تحت عنوان مؤتمر طرابلس (27ماي >-7جوان) تطرقت من خلاله الى محاور التالية ظروف انعقاده (المفوضات الجزائرية الفرنسية، تنصيب الهيئة التنفيذية عملها، محاولة تعطيل منظمة اليد الحمراء تنفيذ اتفاقيات ايفيان)، جدول اعمال مؤتمر طرابلس، قرارات مؤتمر طرابلس.

يليه الفصل الثاني: الذي كان بعنوان قيام الدولة الجزائرية المستقلة والذي قسمناه الى ثلاثة مباحث الفترة الانتقالية، انشاء المجلس التأسيسي ،الاعلان عن قيام دولة الجزائرية المستقلة أما الفصل الثالث الذي اندرج تحت عنوان : مدى تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس.

في بناء الدولة الجزائرية الحديثة فالمبحث الاول خصصناه لمعالم الكبرى لمشروع المجتمع الدولة في برنامج طرابلس أما المبحث الثانية الوضعية الاجتماعية الاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال.

اما المبحث الثالث: الحلول الذي انتهجها احمد بن بلة.

الخاتمة التي تحتوي على مجموعة من النتائج التي توصلنا اليها خلال معالجتنا لهذا البحث.

المناهج المعتمدة

المنهج التاريخي الوصفي:الذي يهتم بوصف الاحداث واستعراض التطورات التاريخية بوصف هذه المعطيات بشكل دقيق حسب ما تطلبه كل مرحلة.

المنهج التاريخي التحليلي:الذي يعتمد اساسا على جمع المادة والمعلومات التاريخية لدراستها وتحليل وقائعها ثم التعليق عليها، وذكر تحليل ظروف انعقاد المؤتمر وقراراته

وانعكاساته على الاحداث ،لتوصل في الاخير الى نتائج محددة اي دراسة تقييمية حول مدى نجاحه وفشله في تحقيق اهدافه.

المنهج التاريخي المقارن: لجانا اليه في سياق عمليات المقارنة التي اجريناها بخصوص بعض القضايا الملتبسة والحساسة، للكشف عن صحة ما وردا بشأنها، وكذلك في اطار مقارنة مضامين ومواقف ميثاق طرابلس، بخصوص المسار الثوري وتطوراته وكذا التصورات والافاق التي رسمتها لمرحلة الاستقلال وبناء المجتمع.

نقد المصادر والمراجع

وللإلمام بالموضوع من جميع جوانبه التاريخية اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع من ابرزها كتاب علي هارون :خيبة الانطلاق وفتنة صيف 1962 الذي تطرق بصورة واضحة عن اهم الاحداث التي وقفت خلال اجتماعات المجلس الوطني للثورة والتي تتمثل في دورات مؤتمر طرابلس والتي انتهت بخلافات وكانت نتائجها الصراع على السلطة والتحالفات العسكرية بالإضافة الى الكتاب الموسوعي لصالح بالحاج : تاريخ الثورة الجزائرية ،وجذور السلطة في الجزائر وكتاب محمد حربي :جبهة التحرير الوطني ،الاسطورة والواقع حيث يعد هذا المؤلف من الكتابات المتميزة التي اهتمت بالتسجيل التطور السياسي لتاريخ الثورة بشيء من التفصيل وقد تطرق هذا الكتاب لتحليل بعض الجوانب المتعلقة بوثيقة طرابلس بالإضافة الى كون مؤلف هذا الكتاب كان احد العناصر البارزة في مؤتمر طرابلسالحاضرينوالمشاركين في تحرره ،كتاب محمد العربي زبيري : كتاب مرجعي على الثورة التحررية 1954-1962 وكتاب عبد الله شريط : الفكر السياسي الحديث والمجهود الايديولوجي الذي افادنا في نقد ميثاق طرابلس،وكتاب عبد الحمد زوز: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ،كما استخدمنا العديد من المذكرات نخص بالذكر مذكرات عبد الرحمان فارس : الحقيقة المرة ،مذكرات سياسية 1945-1965 والتي تطرق من خلالها من العديد من الاحداث ومذكرات بن يوسف بن خدة : شهادات ومواقف والتي وضح من خلالها موقفه الذي تميز بالحكمة والتعقل خلال ازمة صائفة 1962 وكذلك

مذكرات على كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962 .وكتاب رضا مالك ، الجزائر في ايفيان (تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962.

الصعوبات التي واجهتنا

اما الصعوبات التي واجهتنا فتمثلت في صعوبة هذا النوع هذا الدراسات لمشروع دولة مستقبلية في شتى جوانبها يتطلب الالمام بمعرفة سياسية اقتصادية واجتماعية ومقدرة على توضيحها ضمن سياقها التاريخي.

من بين صعوبات موضوعنا انه يعبر عن اتجاهات الايديولوجية مما اكسبه اختلاف الروئ والاشكالية ذاتية الطرح في بعض المصادر والمراجع المعتمدة فمنهم من دافع عن اختياراته مثل عبد الله شريط الذي دافع عن اختيار الاشتراكي بنوع من التوظيف الايديولوجي، كما نلمسها عند محمد حربي.

وفي الاخير لا ننساه نتقدم باحر عبارات الشكر والامتنان لكل من ساعدنا من قريب او بعيد لإتمام مذكرتنا وبالأخص الاستاذ المشرف شلالي ضيف الله الذي لطالما كان لنا والمساعد والمساند طوال انجاز هذا البحث .

عدم توازن الفصول في عدد الصفحات خاصة في الفصل الثالث بسبب طبيعة المادة و طبيعة الموضوع.

الفصل الأساسي

الأوضاع السياسية للثورة قبيل انعقاد مؤتمر طرابلس

الفصل التمهيدي: الأوضاع التنظيمية للثورة قبيل انعقاد مؤتمر طرابلس

المبحث الأول: إعادة تقييم دور الحكومة المؤقتة

المبحث الثاني: تشكيل هيئة الأركان

المبحث الثالث: الصراع بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة للأركان 1960-1962

المبحث الأول إعادة تقييم دور الحكومة المؤقتة

لقد شهدت الثورة خلال عامي1958و 1959 تدهورا خطيرا، وذاك بسبب سياسة شارل ديغول[1] العسكرية، التي حاول من خلالها فصل الداخل عن الخارج، وكذلك نتيجة لازمات الحكومة المؤقتة المتتالية، وأمام ذلك كان لزاما على قيادة الثورة أن تسارع في معالجة ذلك الوضع السياسي والعسكري الخطير. فكانت الدعوة إلى عقد اجتماع في تونس.2 عرف ذلك الاجتماع باجتماع العقداء العشرة.[3]

انطلق اجتمع العشرة في مقر وزارة الاتصال العامة والمواصلات بتونس العاصمة،[4] في جو متوتر للغاية وذلك بسبب رغبة كل طرف في فرض رايه، وفي الجلسة الأولى ظهر اعتراض العقيد لطفي على الثلاثي في الاجتماع قائلا: «في الحكومة أزمة انتم دعوتم القادة العسكريين إلى فض النزاع وهنا أعضاء من الحكومة هم في ذات الوقت قضاة وأطراف في

---

[1]_ديغول شارل: مولود في 22 نوفمبر 1890, تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1890, وأثناء الحرب العالمية الأولى ترقى إلى نقيب, سجن من قبل الألمان وفي الحرب العالمية الثانية ترقى إلى عقيد حيث شارك في هذه الحرب وبرز كشخصية عسكرية وبعد سقوط فرنسا على يد الألمان وجه ديغول برأيه التاريخي في 18 جوان 1940 في راديو لندن للشعب الفرنسي من أجل استمرار المفاوضة ضد الإحتلال الألماني وفي نوفمبر 1945 أصبح ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية وقدم إستقالته بعد شهرين من الحكم أي في 20 جانفي 1946, وفي جوان 1958 عاد ديغول مرة ثانية إلى السلطة وأصبح الرئيس الأخير للجمهورية الرابعة لفرنسا .انظر لزهر بديدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية و ابعادها الافريقية، دار السبيل للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2009، ص 259.

2_محمد زروال : إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص413.

[3]اختلفت الأراء حول تاريخ انعقاد اجتماع العشرة، فحسب محمد حربي فإن هذا الاجتماع دام 110 يوم ، وذكر بأنه قد انعقد في ما بين صيف وخريف عامك 1959 ، أما علي كافي فقد قال بأنه دام 94 يوم ،وذكر يوسف بن خدة 100 يوم. انظر صالح بالحاج : تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2008،ص 467.

[4]_بناءا على هذه المعلومات وجد الباحث محمد شبوب في كتابه "اجتماع العقداء العشر " أن «بداية هذا لاجتماع كانت بتونس ونهايته كانت بطرابلس، وجلساته دامت 124 يوم، وتوقف لمدة 10 أيام وعليه فإن الجلسات الفعلية كانت 114 يوما، بدأت 11 أوت 1959 واستمرت إلى غاية 16 ديسمبر من نفس السنة». انظر: محمد شبوب : اجتماع العقداء العشرة ،من 11 اوت الى 16 ديسمبر 1959،ظروفه، أسبابه و انعكاساته على مسار الثورة، دار دزاير انفو، الجزائر 2013، ص78.

النزاع، أسألكم عن مكانتكم هنا، إما أن تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم، وإما أن تقوموا باستدعاء كل أعضاء الحكومة».[1]

وإثر ذلك غادر كريم بلقاسم[2] القاعة بغضب وانفعال، وتبعه رفيقه عبد الحفيظ بوصوف[3] وسليمان بن طوبال[4] إلا أن بعد أخذ ورد استدعيا هؤلاء للمشاركة والحضور للاجتماع، وكانت نقطة البداية في الاجتماع في قضية استقالة الأمين دباغين[5] وقال عنه الباءات الثلاث

1_صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر. الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، بن مرابط للنشر، القاهرة، 2008 ، ص 53.

[2]_كريم بلقاسم من مواليد ذراع الميزان ، إنضم إلى حزب الشعب الجزائري بعد 1945 ، شغل منصب أمين مساعد للجماعة البلدية المخطلة، شارك في مؤتمر الصومام وسار عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وعند إنعدلاع الثورة كان من مفجيريها وأصبح قائد للمنطقة الثالثة (القبائل) بعد تأسيس الحكومة شغل منصب وزير القوات المسلحة في تشكيلتها الاولى ، ووزير الشؤون الخارجية في الثانية و وزير الشؤون الداخلية في الثالثة وشارك في مفاوضات أيفيان ، أغتيل سنة 1970 بألمانيا، أنظر رضا مالك ، الجزائر في إيفيان ، تاريخ المفاوضات السرية من1956-1962 ، ترجمة فارس غاسوب، دار الفرابي ، الجزائر ، ط1 ، 2003 ، ص ص 375-376 .

[3]_عبد الحفيظ بوصوف ، ولد بملية عام 1924 وبها تلقى تعليمه الاول ، إنم إلى حزب الشعب الجزائري ،كان من أبرز أعضاء المنظمة الخاصة وعند اكتشافها انتقل إلى تلمسان وأصبح مسؤولا ضمن حركة الانتصار ثم عضو في المجلس الوطني للثورة، وفي 1956 عينا قائد للولاية الخامسة وفي 1957 أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وفي 1958 عين وزيرا للعلاقات العامة والاتصالات في الحكومة المؤقتة ، توفى في 31 ديسمبر 1979 ،ج 1، انضر لخضر سيفر ، شخصيات جزائرية ، دار الامل للدراسات والنشر والتوزيع ، 2007 ، ص ص ، 36-37 .

[4]_سليمان بو طوبال المسمى سي لخضر أو سي عبد الله ولد في ميلة أنضم إلى حزب الشعب الجزائري في الحرب العالمية الثانية، كان عضوا في وفد الشمال القسنطيني في مؤتمر الصومام ، عين عضوا رديفا في المجلس الوطني للثورة ، وكان أيضا عضو وفد الحكومة المؤقتة ،بعد الإستقلال عين رئيا للشركة الوطنية لصناعة الحديد ورئيس الإتحاد العربي للصلب والفولاذ، انظر رضا مالك: الجزائر في إيفيان ، تاريخ المفاوضات السرية من1956-1962 المصدر السابق ، ص ص ، 369 -370

[5]_محمد الأمين دباغين: ولد بالعاصمة سنة 1917 من مناظلي حزب الشعب الجزائري التحق مباشرة بالثورة بعد اندلاعها عين عضو بالمجلس الوطني للثورة (1956-1975) و عضو بلجنة التنسيق و التنفيذ الثانية ثم وزيرا للخارجية بالحكومة المؤقتة الأولى توقف عن النشاط السياسي منذ سنة 1959 الى اليوم. انظر: 16- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م-1962م الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 م 2007م، ص 76.

بأنه لم يكن يحترم الأوامر، وأنه عصبي عنيد لا يمتثل للتعليمات، بل لم يكن في مستوى مسؤوليته إننا نضع مشكلة الأمين دباغين تلك بين أيديكم، قرروا ما تشاءون ونحن معكم.[1]

وكان العقيد هواري بومدين[2] أول من تكلم فقال: «إننا سنتكفل بالمهمة ونتحمل هذه المسؤولية» فتدخل بعد ذلك العقيد علي كافي[3] موجها الكلام إلى الباءات الثلاث قائلا: «بما أنكم سلمتم كل شيء بين أيديكم فالرجاء أن تتركونا وحدنا نتدارس الأمر»، وبعد خروجهم قال علي كافي لبومدين: «أنا شخصيا وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية التي هي من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وحده، إنها ليست أزمتنا، إننا قدمنا لنطرح مشاكلنا، وإذا بهم يفاجئوننا بأزمة، إنهم عينوا أنفسهم بأنفسهم» ثم تقدم كل عضو في الحكومة بإعطاء رأيه، وتوضيح موقفه والأسباب التي أدت بالأزمة.[4]

وبناء على ذلك فإن بعض العقداء قدموا انتقادات لاذعة إلى الثلاثي وذكروا بأن الحكومة لا تولي الجانب العسكري ما يستحق من العناية، وذلك بسبب إهمالها أمر الوحدات المقاتلة، فهي

---

[1] _محمد شبوب : اجتماع العقداء العشرة ،من 11 اوت الى 16 ديسمبر 1959، مرجع سابق، ص 88.

[2] _هواري بومدين: ولد في عام 1932 في هليو بوليس. التحق بمقاومة جيش التحرير الوطني منذ عام 1955 ، ازدادت أهمية مسؤولياته باطراد إبان الحرب بتوليه قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، وزير للدفاع، ونائب رئيس مجلس الوزراء ما بين 1962 1965، نظم انقلاب او تصحيح ثوري في 19 جوان 1965 وفي العام نفسه أصبح رئيساً للجمهورية الجزائرية، واستمر في منصبه حتى وفاته في عام 1978.انظر: بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيشة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص126.

[3] _علي كافي: ولد عام 1928 في الهاروش، من ولاية قسنطينة. وانتسب شاباً يافعاً إلى حزب الشعب الجزائري. وبعد أن أصبح عضواً في جبهة التحرير الوطني، التحق بالمقاومة في عام 1954، ثم عين سفيراً لبلاده في القاهرة في عام 1961 ، وسورية (1962)، ولبنان (1965)، وليبيا (1967)، وتونس (1975)، ثم عين عضواً في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في عام 1979 . انتخب علي كافي في 11 نوفمبر 1990 أميناً عاماً لمنظمة المجاهدين الوطنية القوية. وحل محل محمد بوضياف على رأس لجنة . الدولة العليا ما بين يوليو 1992 – يناير 1993. انظر بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص 123.

[4] _علي كافي :مذكرات الرئيس الراحل علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط 2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص ص 253-254.

لم تقدم الوسائل الضرورية لمواصلة القتال، لكن الثلاثي حمل قادة الجيش الموجودين في الحدود ذلك بسبب التسيب والجمود الذي تعانيه الوحدات في الحدود.[1]

بعد ذلك أكد قادة الولايات أن حل الأزمة يتجاوز صلاحياتهم، وبالتالي لابد من العودة للشرعية، والدعوة لعقد اجتماع مجلس الثورة، لابد من إعداد جيد وتحضير دقيق لجدول أعمال مفصل وواضح.[2]

وهكذا تواصل الاجتماع وتوصل المشاركون فيه إلى مجموعة من القرارات، غيرت ولو بقليل مسار الثورة نحو الطريق الصحيح. أهمها: تعيين مجلس وطني جديد، وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقرر أن تكون في طرابلس ابتداء من شهر ديسمبر 1959 وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة.[3]

أما عن التركيبة الجديدة للمجلس، فقد اختلف العقداء حولها، حيث أراد كريم بلقاسم ضم ضباط فارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس، لكن الآخرين رفضوا ذلك، خاصة هواري بومدين، ولم يتمكن إلا أحمد بن شريف من اكتساب العضوية في المجلس الوطني للثورة، وذلك لأنه التحق بالثورة في بدايتها عكس الآخرين الذين التحقوا بها في عامي 1958-1959.[4]

ليتشكل المجلس الوطني الجديد من قادة عسكريين و من ممثلين للثورة الجزائرية في فدرالية تونس والمغرب، وتم تعين قادة المجالس الولائية فيه، مع وجود قادة الحدود.[5]

---

[1] _محمد زروال: المصدر السابق، ص 413

[2] _علي كافي:المصدر نفسه، ص255

[3] _محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942 -1992)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ج2 ص188.

[4] _رابح لونيس: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة الجزائر، 2000 ص42

[5] _نور الدين حاروش: مواقف بن خدة النضالية والسياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الامل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان, 1997، ص299.

ومن قرارات الاجتماع كذلك، ضرورة تعيين قيادة جديدة، وإعادة تشكيل الحكومة المؤقتة مع تجديد الثقة مع فرحات عباس لقيادتها، إلغاء وزارة الحرب وتعويضها بلجنة وزارية للحرب، شكلت من كريم بالقاسم عبد الحفيظ بوصوفوسليمان بن طوبال وهذان القراران وضعا حدا نهائيا لتطلع كريم بلقاسم الى الزعامة.

أما على الصعيد العسكري فقد أوصت الدورة بضرورة تكثيف العمليات العسكرية، وإعادة جبهة التحرير الوطني إلى الجزائر، وكذا الحث إلى ضرورة مناقشة مشكلة التعذيب داخل جيش التحرير الوطني، ومن الناحية السياسية والاجتماعية ضرورة مواجهة قيادة الثورة للمخاطر، وذلك أمام مشاريع ديغول الرامية إلى إبعاد الشعب عن الثورة وفي الجانب المالي أوصى المجلس الوطني بتشكيل لجنة حسابات الأمة وتقديم المساعدة المالية للولايات في الداخل.[1]

انطلاقا من تلك القرارات، التي خرج بها اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة، نجد أن الهدف منها كان يتمثل في وضع حد لتلك الانزلاقات التي كانت الثورة تتعرض لها داخليا وذلك عن طريق إعادتها إلى مسارها الصحيح، وأكدت صفة الدوام والاستمرارية للثورة الجزائرية ولجبهة التحرير بوصفها ممثل الشعب الوحيد وإنها مستعدة لخوض الحرب إلى أن يعترف المستعمر بالحقوق الثابتة للشعب الجزائري التي اندلعت من أجلها الثورة التحريرية.

المبحث الثاني: تشكيل هيئة الأركان:

خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس، في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها باللجنة

[1]_الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929-1997،ج1، مج، عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011 ، ص 148.

الوزارية للحرب بقيادة الباءات الثلاث، كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، ثم قرار هذه اللجنة بإنشاء هيئة الأركان العامة.[1]

وكان الهدف منها، هو هيكلة الجيش ماديا وبشريا، كانت مهمتها تتمثل في إعادة تنظيم الجيش على الحدود.[2]

والعمل على رفع معنوياته، كما أنها تقوم باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية من اجل إدخال قيادة الثورة. وقادة الولايات إلى الداخل، وعليه فالعمل الأساسي من وراء إنشاء هذه الهيئة، هو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين بشرق وغرب البلاد.[3] تم تعين العقيد هواري بومدين على رأس هذه الهيئة ويقوم هو بدوره باختبار الأعضاء الآخرين الذين يشاركونه في تنظيم الجيش وهيكلته، فوقع اختياره على كل من العقيد علي منجلي، والرائد سليمان قايد احمد القادمين من الولاية الخامسة، وبخصوص العضو الرابع لهذه الهيئة، فان المسألة قد ظلت معلقة بين الأخذ والرد حوالي شهرين كاملين، غالى أن وقع الاختيار على الرائد عزالدين القادم من الولاية الرابعة.[4]

وبمجرد التعيين والتنصيب تحركت قيادة الأركان، وعملت على إعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية، وكان أول إجراء لها استدعاء الضباط القدامى وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد العموري[5]، وتم التكوين بتلك المجموعة جبهة قتال جديدة على الحدود المالية الجزائرية، كما قامت بإنشاء منطقتين، منطقة العمليات الشمالية، ومنطقة العمليات

---

[1]_عبد السلام فيلالي:الجزائر الدولة والمجتمع، دار الوسام العربي، عنابة، الجزائر، 2013، ص 413.

[2]_مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2000، ص183.

3_زهير احدادن: المختصر في الثورة الجزائرية من 1954الى 1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر ،(ب.س.ن) ص 67.

4_رابح لونيسي: المرجع السابق، ص45.

5 _محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942 -1992)، المرجع السابق، ص 194.

الجنوبية، بعد أن وضعت حدود لكل من المنطقتين ووضعت على رأس كل منهما ضابط معروف من جيش التحرير الوطني وهما عبد الرحمان سالم، وصالح السوفي، ثم شرع في تشكيل الوحدات القتالية بصفة موحدة، فكانت كل وحدة تدعى فيلق وهو يضم 527 جندي وضابط ووحدة تسليح.[1]

كما عمل هواري بومدين على بناء جيش قوي ومتجانس فكريا، وسارع إلى إبعاد الضباط الفارين[2] من الجيش الفرنسي عن القيادة، وحصر مهمتهم إلى ثلاث مجموعات، المجموعة (1) اسندت لها مهمة قيادة الوحدات، أما المجموعة (2) كلفت بتدريب الجنود الجدد في مراكز التدريب، بينما المجموعة (3) فكانت مهمتها التسليح والقيام بالأعمال التقنية للمعدات الحربية والإدارية، وقد حقق بذلك جيش الحدود انتصارات باهرة على الجيش الفرنسي حيث سمحت هذه الهجومات العسكرية في فك الحصار المضروب على المجاهدين في الداخل من طرف القوات الاستعمارية.[3]

المبحث الثالث: الصراع بين الحكومة المؤقتة والهيئة العامة للأركان 1960-1962

في الفترة الأولى من النزاع كانت معارضة هيئة الأركان موجهة على الخصوص ضد أعضاء اللجنة الوزارية للحرب،كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال ولاسيما الأول منهم بعد الدورة الرابعة للمجلس الوطني تواصلت هجمات العقيد هواري بومدين وزملائه على الحكومة

1 _مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص186.

2_الضباط الفارين من الجيش الفرنسي: يعرف هؤلاء بمجموعة لاكوست التي خطط لها أن تغادر الجيش الفرنسي وتلتحق بالجبال، وليس بجيش التحرير الوطني سنة 1958، وطلب من هؤلاء انتظار الأوامر من القيادة الفرنسية ليكون لها أدوار قيادية بعد الاستقلال، وتمثل حزب فرنسا في الجزائر أمثال: خالد نزار، عبد القادر شابو، أحمد بن الشريف وغيرهم. انظر: يحي ابو زكريا: الثورة المسروقة والمصالح الموعودة والرئاسة المحسومة، أبناء باريس يقتلون أبناء باديس في الجزائر، (ب.د.ن)، (ب.م.ن) (ب.س.ن)، ص 33.

3_رابح عدالة، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 13.

المؤقتة في مجملها عدا السجناء الذين كان لهيئة الأركان موقف خاص إزاءهم من بدية النزاع إلى غاية وقف القتال.[1]

بدأ سعي العقيد بومدين وجماعته من اجل السلطة، يعود ذلك حسب تقدير المؤرخين إلى صيف 1960، فور الانتهاء من توحيد الجيش في الحدود عندئذ أصبحت الظروف الذاتية والموضوعية متوفرة لكي يطمح مسؤول عسكري من رتبته، وكما بينا في العنصرالسابق كانت مجريات الأمور في اجتماع العشرة والدورة الثالثة للمجلس الوطني قد مكنت القادة العسكريين وفي مقدمتهم هواري بومدين وأعضاء قيادة الأركان من اكتشاف عيوب القادة الأساسين في قصة الجبهة وعلى رأسهم الباءات الثلاث وأظهرت لهم الخلافات التي كانت تمزقهم ومكنتهم بالتالي من الاستنتاج بأنهم من الممكن أن يعملوا لحسابهم الخاص لكي يكونوا بدورهم أصحاب السلطة العليا بعد افتكاكها للمسيطرين عليها في ذلك الوقت.[2]

فجوهر الصراع هو السلطة، لكن لتعبير عنه لابد من أسباب هي في غالبية الأحوال ذرائع أكثر منها أسبابا حقيقية للخلاف، معنى ذلك أنه ينبغي ألا نعتمد كثيرا على أسباب الخلاف المعلنة لفهم جوهر النزاع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة ويبقى الصراع قد نشأ وتطور في ظل خلافات حول المسائل التالية:[3]

السلطة على الولايات: كانت هيئة الأركان بوصفها قيادة عامة لجيش التحرير، ترى أن الولايات تابعة لسلطتها وعلى اللجنة الوزارية للحرب أن تتعامل معها على هذا الأساس أما اللجنة الوزارية فكانت ترى خلاف ذلك، هيئة الأركان في تقدير هذه اللجنة لم يكن في

1_صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر،الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص 74.

2_صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر،الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص 74.

3_صالح بلحاج: المرجع نفسه، ص 78.

مقدورها أن تمارس سلطتها على الولايات بل على جيش الحدود فقط لأنها كانت مستقرة في الخارج.[1]

في الوقت نفسه، استصدرت اللجنة الوزارية للحرب من الحكومة المؤقتة قرارا يقضي بدخول هيئة الأركان إلى الجزائر قبل 31 مارس 1961، مع علمها باستحالة تنفيذ هذا الأمر أمام تحركات فرنسا العسكرية التي تعمل على شل وتحطيم قوات جيش التحرير الوطني على الحدود وتعريضها للتفكك لهذا لم تقم هيئة الأركان بتطبيق أوامر اللجنة، مع العلم أن هذا القرار كان مناورة من حكومة محرجة لهيئة الأركان المصممة على البقاء في الخارج، فهي في حالة امتثالها للأمر ستدخل البلاد وتفقد بذلك السيطرة على جيش الحدود، وفي حالة الرفض سنسيئ إلى سمعتها في أوساط الجنود لأنها ستظهر عندئذ بمظهر الرافض للكفاح في الداخل.[2]

كان الخلاف الآخرين الجانبيين حول زيادة قوات الجيش في الخارج بالتجنيد في أوساط اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب، كانت هيئة الأركان مؤيدة لرفع عدد القوات وبدأت عمليات التجنيد في صفوف اللاجئين بالمغرب، من دون موافقة اللجنة الوزارية، كما طلبت هيئة الأركان بتجنيد الأطباء والطلبة فوجهت نداء إليهم للالتحاق بجيش التحرير في الحدود، ورفضت اللجنة الوزارية تلك العملية.

كان لقضية المفاوضات نصيبا من احتجاجات هيئة الأركان لمجابهة الحكومة حيث اتسم موقفها بالمهارة والغموض، فهي لم تقل انها ضد المفاوضات في حين اعتراضها كان على الأسلوب المتبع من طرف الحكومة في إدارة المفاوضات، وشككت في صلاحية الأشخاص

1_صالح بلحاج: المرجع نفسه،, ص 78.

2_عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص ص 498-499.

المختارين لإجرائها ورأت فيهم الرغبة لبناء نضام برجوازي كما في تونس والمغرب، في حين إن هيئة الأركان كانت تريد الاشتراكية.[1]

ولكن الذي فجر هذه الخلافات بينهما هو قضية الطيار الفرنسي حيث في 21 جوان 1961 أسقطت مدفعية جيش التحرير طائرة استطلاعية فرنسية فوق مركز التدريب في وادي ملاغ، وأسرت قيادة الأركان الطيار فريدريك غايار بعد أن قفز بمظلته في التراب التونسي و اهتمته بالتجسس،[2] لكن فضغوطات فرنسا على الرئيس لحبيب بورقيبة[3] أدى إلى الضغط على الحكومة المؤقتة لإطلاق سراح الطيار فأمرت بدورها هيئة الأركان بذلك، غير أن بومدين و زملائه في الأركان رفضوا ذلك مدعين أن الطيار مات. لكن التونسيين أصروا على ضرورة تسليم الطيار حيا أو ميتا مهددين بالتدخل ضد جيش التحرير وقطع التموين عنه.[4] لكن بعد أيام المراوغة والتردد قرر بومدين بمفرده التنازل وتسليم الطيار حقق تراجع العقيد بومدين رغبة

1_صالح بالحاج: جذور السلكة في الجزائر، الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965،المرجع السابق، ص80.

2_الشاذلي بن جديد:المصدر السابق، ص158.

3_لحبيب بورقيبة: ولد بالمناستير في 3 اوت 1903 تلقى العلم في تونس وفرنسا نال شهادة الثانوية واجازة الحقوق من جامعة باريس، عاد الى تونس في 1927، يمارس مهنة المحاماة ويناضل في صفوف حزب الدستور قبل ان يؤسس مع الشبان حزب الدستور الجديد عام 1934 وانتخب امينا عاما له، واصبح الحزب الاشتراكي الدستوري ومن (1943-1955)امضاها في السجون بسبب نضاله من اجل الاستقلال ليصبح رئيس المجلس الوطني بعد الاستقلال تونس 1956، ثم رئيسا لمجلس الوزراء، ليتقلد منصب رئيسا لتونس في 1957. انظر: عبداوي أحلام، قاشي نسيمة، أحمد بن بلة الدور الوطني و الثوري و رجل الدولة (1916-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قالمة، موسم 2016-2017، ص21.

4_محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الواقع والأسطورة، تر، كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص224.

الحكومة الجزائرية والتونسية لكنه كرس في الوقت نفسه القطيعة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان التي شرعت فورا في إعداد مذكرة مطولة وجهتها إلى الرئيس فرحات عباس[1]

يوم 15جويلية 1961 أعلنت فيها استقالتها،[2] كان ملف المفاوضات، و تقديم استقالة هيئة الأركان و الاختلافات في الحكومة المؤقتة من أسباب انعقاد المؤتمر، الذي تاجل مرتين بسبب معارضة الحكومة لانعقاد المجلس لخوفها من التصويت ضد المفاوضات و إقالة الحكومة خاصة بعد فشل الجولة الأولى، و فشل الجولة الثانية التي بدأت في 20 جويلية بمدينة لوغران الفرنسية، و على اثر هذا الفشل لم يعد لها أي ذريعة لمعارضة انعقاد المجلس، مما أدت إلى اقتراح فكرة انجاز مكتب سياسي نظير للحكومة المؤقتة الجزائرية ليتولى القيادة العليا للثورة و تجنبها العديد من الأزمات من اجل وحدة الصف، و مع هذا فقد وقع الاختلاف حول مقرها و تشكيلته خلال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 09-27-أوت 1961.[3]

تم الاجتماعب حضور28 عضو، حيث كان في جدول الأعمال محوران أساسيان هما المفاوضات والقيادة.

بالنسبة للمحور الّأول كما أسلفنا سابقا فإن موقف هيئة الأركان كان يرى أن الحكومة تتجه نحو حل من النموذج الاستعماري، قامت بالتنازلات خلال المفاوضات وقبولها الدخول فيها في

---

[1]_فرحات عباس: ولد في طاهر عام 1899، من ولاية قسنطينة. دخل الحياة العامة بتحريره كتاب الشاب الجزائري في عام 1931، وبيان الشعب الجزائري في عام 1934. وفي عام 1936، أسس الاتحاد الوطني الديمقراطي للبيان الجزائري، وهو يرى نفسه وطنياً معتدلاً. وفي عام 1956 انضم إلى جبهة التحرير الوطني. وانتخب غداة الاستقلال رئيساً للجمعية التأسيسية. ثم استقال من رئاسة البرلمان في عام 1963 احتجاجاً على دور جبهة التحرير الوطني المفرط. وفُرضت عليه الإقامة الجبرية، ثم حرر في عام 1965. وفي عام، 1976، حرر بيان احتجاج ضد نظام هواري بومدين. توفي في عام 1985 بعد مرور عام واحد على نشر كتابه الأخير الاستقلال المصادر. انظر: بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص 125.

2_عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2012 ص 689.

3 _محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942 -1992)، المرجع السابق، ص 212

الوقت الذي كانت فيه أوضاع الثورة متردية، وهو ما جعل هيئة الأركان تدعو إلى ضرورة إعادة تقديم وتعزيز الكفاح المسلح لأجل التفاوض من موقع قوة.[1]

أما المحور الثاني فكان حول القيادة وأثناء الاجتماع أخرجت هيئة الأركان مشروعا قديما لابن خدة يتعلق بقيادة للجبهة مختلفة عن الحكومة، ولكن مستقرة في الحدود الجزائرية التونسية.[2]

كما اشتدت الانتقادات حول فرحات عباس وتم الاتفاق على تنحيته بسهولة وعين بن يوسف بن خدة[3]بديلا له،[4] وعند رفض أعضاء هيئة المجلس لافتتاح المجلس السياسي بعد تخوفاتهم من صلاحيته، وسلطة المكتب السياسي الذي أريد إنشاؤه، في الوقت الذي تبين استحالة تحديد مهلة زمنية لدخوله مع المحافظة على أجهزة الثورة كما كانت، مما أزعج هيئة الأركان وجعلها تغادر جلسات المجلس الوطني قبل اختتامها متوجهة إلى ألمانيا لمتابعة الضيافة عند الودادية.[5]

أما فرحات عباس فقد احتج عن استبداله ببن يوسف بن خدة معتبرا التعديل بمثابة عودة لهيمنة حركة انتصار الحريات الديمقراطية على الجبهة وإقصاء لغيرهم.[6]

---

1 _محمد حربي: جبهة التحرير، الواقع والأسطورة، المصدر السابق، ص 236.

2 _محمد حربي: حياة تحدي وصمود، مذكرات سياسية م1945 – 1962، تر: عبد العزيز بوماكيرعليقسايسة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 379.

[3] _يوسف بن خدة: ولد في البليدة عام 1922، التحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، لينضم لجبهة التحرير عام 1955 ، ويصبح عضو المجمس الوطني للثورة الجزائرية (1956 – 1962) ، ثم عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ (1956– 1975)، ليعين بعدها وزير للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى ويغيب في الثانية ليصل في الثالثة إلى رئاسة الحكومة المؤقتة، أقصي من الساحة السياسية بعد سنة 1962. أنظر : محمد حربي، " الثورة الجزائرية: سنوات المخاض " ، تر : نجيب عياد وصالح المثموثي ، المؤسسة الوطنية لمفنون المطبعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 146.

4_نورالدين حاروش، المرجع السابق، ص 363

5_مصطفى الهشماوي، المرجع السابق، ص 144.

[6] _محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942 –1992)، المرجع السابق، ص 162–163.

وقد انعكس اجتماع المؤتمر على الأطراف السياسية والعسكرية، حيث زادت من حدة الصراع بينهما، حيث أن الحكومة المؤقتة كانت منقسمة إلى ثلاث مجموعات.

فالمجموعة الأولى المتكونة من قدماء المركزيين، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب ومحمد يزيد، كانوا يعتبرون الأزمة وكأنها نزاع بين القادة العسكريين.

هيئة الأركان، كريم بالقاسم وبن طوبال وبوصوف من جهة أخرى بهدف الوصول للسلطة حيث كانت السلطة تشغلهم واستراتيجيتهم في ذلك هي الإسراع بالتوصل إلى اتفاق نهائي مع فرنسا يسمح باستقلال الجزائر وإقامة نضام غير خاضع لسيطرة العسكريين.[1]

وفي هذا يقول السيد بن يوسف بن خدة: «...ارتأيت أنا وأغلبية أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تأجيل أمر الخلاف مع هواري بومدين، قائد الأركان العامة فلا يمكن التغلب على العقبتين المطروحتين أما منا بتصدي لهما في آن واحد، أعني المفاوضات وتمرد بومدين ...» 2 وبالتالي معاقبة هيئة الأركان كان سيعرضها لخطر مضاعف كما شكلعبد الحفيظبوصوف و لخضربن طوبال المجموعة الثانية من حيث الموقف إزاء هيئة الأركان حيث كانت مواقفهما غامضة، واهم ما يميزها هو معارضة التشدد ضد الهيئة.

1_صالح بالحاج : تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص504.

2_بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات افيان،تر: لحسن زغداد و محل العين جبائلي، ديوان الطبوعات الجامعية الجزائرية، (د.س.ن) ، ص27.

أما المجموعة الثالثة فتكونت من كريم بلقاسم ومحمدي السعدي[1]، فكان الموقف هنا واضحا، فهيئة الأركان كانت تريد إسقاط كريم بلقاسم صراحة وهو يعلم أنه المستهدف الأول، هذا بالنسبة للأطراف السياسية.[2]

أما هيئة الأركان فبعد إخفاقها في تحقيق مسعاها في المؤتمر لم يثنها على التخلص من الباءات الثلاث فطلب من بن خدة التخلص منهم أو كسر شوكتهم على الأقل إلى أن بن يوسف بن خدة لم يقبل ذلك وفي نفس الوقت حاول تكوين قيادة أركان جديدة بمساعدة النقيب موسى بن حامد قائد جيش الحدود في المنطقة الشرقية.[3]

مما زاد الأمور تعفنا في علاقاته بالحكومة المؤقتة وخاصة كريم بلقاسم الذي يدعوا إلى تفكيك جيش الحدود.[4]

وأصبحت هيئة الأركان تنتقد بشدة سياسات الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني التي رأت5 فيه مجمع زبائن دون استقلالية.

بعد الاعلان عن وقف القتال في 19 مارس 1962 كانت الحكومة المؤقتة تعارض فكرة عقد مجلس وطني مخافة أن يؤدي ذلك إلى تكوين أغلبية معارضة خاصة أن عقد هذا المجلس يعني النقاش حول المستقبل السياسي للبلاد.[6] وهي تسعى لفرض احترام اتفاقيات افيان،

---

[1]_محمدي السعيد: اسمه الثوري سي ناصر ولد عام 1912 بقرية الأربعاء بتزيوزو، قائد الولاية الثالثة خلفا لكريم بلقاسم بعد مؤتمر الصومام، و بعد الاستقلال في 27سبتمبر 1962 تقلد وزارة قدماء المجاهدين و في 16 ماي 1963 اصبح نائب ثاني لرئيس الجمهورية بعد هواري بومدين و في سنة 1964 تقلد وزارة الاعلام،توفي في 6 ديسمبر 1994. انظر: محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، منشورات مديرية الثقافة ولاية بسكرة، 2013، ص 90.

2_محمد حربي: حياة تحد وصمود، المصدر السابق، ص380.

3_مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص145.

4_محمد عباس: اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر, 2003 ص863.

5_محمد حربي: حياة تحد وصعود، المصدر السابق ص379.

6_مصالي الحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص526.

وكانت تسعى لعقد مؤتمر وطني بعد الاستقلال.[1] أما احمد بن بلة[2] فكان يرى عقد مؤتمر وطني بعد وقف القتال مباشرة وعدل من رأيه هذا بعد مشاورة حلفائه في هيئة الأركان ليدعوا إلى عقد المجلس الوطني للثورة، لتجسيد مشروعها الرامي إلى تنحية الحكومة وتعويضها بقيادة جديدة.[3]

1_محمد حربي: جبهة التحريرالوطني الواقع والأسطورة، المصدر السابق، ص265.

[2] _احمد بن بلة: ولد بتاريخ 25 ديسمبر 1916 و هناك من يقول انه ولد في سنة 1918 و حتى احمد بن بلة نفسه ذكر انه لا يعلم تاريخ ميلاده، ولد بمدينة مغنية في تلمسان يذكر ابن بلة انه نشا نشأة طبيعية في وسط ديني محافظ استدعى احمد بن بلة للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي سنة 1937 م وتم إلحاقه بفيلق المشاة بمرسيليا في سنة 1940 تم تسريحه من الخدمة العسكرية وقبل عودته للج ا زئر تلقى عرضا ماليا ضخما من طرف رؤساء نادي مرسيليا مقابل البقاء في فرنسا و الاحت ا رف في النادي، ناشط سياسي في حزب الشعب منذ 1932 و عمره لا يتجاوز 16 سنة و انظم الى جمعية العلماء المسلمين ، شارك في الحرب العالمية الثانية و اثنى عليه ديغول ، كان له دور كبير في تأسيس المنظمة الخاصة و رئيسا لها من 1949–1950، كان له دور كبير في جمع السلاح من لخارج و امداد الثوار به تم اختطافه في 22 أكتوبر 1956 و تم الافراج عنه بعد وقف اطلاق النار و كان قد دعا الى تنظيم اجتماع المجلس الوطني للثورة اول رئيس للدولة الجزائرية المستقلة1962، تم إدخاله الى السجن الى بعد وفاة هواري بومدين و توفي سنة 2012. انظر، عبداوي أحلام، قاشي نسيمة، احمد بن بلة الدور الوطني و الثوري و رجل الدولة (1916–2012)، المرجع السابق، ص 20.

[3] _محمد عباس: ديغول...والجزائر، (أحداث –قضايا–شهادات)، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص348.

الفصل الأول

موعد مع طرزان 1962

الفصل الأول: مؤتمر طرابلس 1962

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس

المطلب الأول: المفاوضات الجزائرية الفرنسية

المطلب الثاني: تنصيب الهيئة التنفيذية وعملها

المطلب الثالث: محاولة تعطيل منظمة اليد الحمراء تنفيذ اتفاقيات ايفيان من طرف منظمة الجيش السري

المبحث الثاني: جدول اعمال مؤتمر طرابلس

المطلب الأول: التحضير لانعقاد المؤتمر

المطلب الثاني: جدول الأعمال:

المطلب الثالث تشكيلة المجلس الوطني للثورة

المبحث الثالث: قرارات مؤتمر طرابلس

المطلب الأول: القرارات السياسية

المطلب الثاني: القرارات العسكرية

المطلب الثالث: القرارات الاقتصادية

المطلب الرابع القرارات في المجال الاجتماعي والثقافي

كان اختيار أسلوب الكفاح المسلح لانتزاع الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية هو السبيل الوحيد، الذي بموجبه استطاعت الجبهة أن تثبت للشعب الجزائري بأنها المنظمة الوحيدة القادرة على تحرير البلاد، والتي كانت وراء العمليات العسكرية التي هزت أركان الاستعمار، الذي كان يعتقد بأنها لا تستطيع الصمود لمقاومة اعتداءاته لفترة طويلة، وبسب إصرار الجبهة ومن ورائها الشعب على مواصلة الكفاح، تمكنت من إجبار فرنسا على الرضوخ لمطالبها المشروعة، بصفتها الممثلة الوحيدة للشعب والسلطة في الجزائر.

المبحث الأول: ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس.

المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

تكلم ديغول كثيرا عن سياسة تقرير المصير في الجزائر، حيث كشف في ماي من عام 1960 عن خطته المتمثلة في إجراء اتصالات مع مجموعة من قادة الولاية الرابعة[1] وذلك بقصد التفاوض معهم على كيفية إيقاف العمليات العسكرية وإجراء انتخابات للتعرف على القادة الجدد للجزائر، وفي مطلع شهر جوان1960 شرع ديغول في وضع مشروعه الخاص بتقرير المصير.

لكن هذه الاتصالات التي تمت يوم 10 جوان 1960 باءت بالفشل لأن قادة الثورة الجزائرية في الداخل والخارج توحدوا واتفقوا على اعتبار جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وهي المؤهلة لإجراء أي تفاوض مع فرنسا.[2]

وأمام هذا الفشل الذريع الذي مني به سياسة ديغول، اضطر إلى الرجوع إلى مبدأ حق تقرير المصير في إطار الخطاب الذي ألقاه في 14 جوان 1960، معلنا فيه عن استعداد فرنسا

[1]_ قادة الولاية الرابعة هم صالح زعموم (قائد الولاية) ونائبه محمد بونعامة (المسؤول عن المسائل العسكرية) ولخضر بوشامة المحافظ السياسي بنفس الولاية ، أنظر: لخضر بورقعة ،شاهد على اغتيال الثورة ، دار الحكمة ن الجزائر ، 1990 ، ص 45

[2]_ ـلخضر بورقعة، المصدر نفسه ، ص 46

لاستقبال أي وفد جزائري ترسله الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقصد التفاوض مع الحكومة الفرنسية، وهذا ما مهد لمحادثات مولان في جوان 1960.[1]

تم أول لقاء سري في مولان بفرنسا من 25إلى 29 جوان 1960 وكان الوفد الجزائري مكون من أحمد بومنجل[2] مدير سياسي في وزارة الإعلام ومحمد بن يحيى[3] مدير ديوان رئيس الحكومة، حيث كان الاستقبال لهما ليس كمفاوضين بل كخارجين عن القانون حيث وجد المبعوثان الجزائريان نفسهما أمام شروط حددها الجانب الفرنسي وعاملتهما فرنسا على أساس متمردين وعزلتهما في مقر مولان وحرما كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات بالصحافة، دامت المحادثات ما بين 25-29 جوان 1960 والتي انتهت بالفشل بسبب سوء نية فرنسا ومحاولتها فرض شروطها منها فصل الصحراء عن الجزائر والاحتفاظ للأجانب بمنطقة شمال البلاد، وفي نفس الوقت كان ديغول يقوم بمساومات مع إطارات الولاية الرابعة من أجل وقف إطلاق النار في تلك المنطقة دون علم الحكومة المؤقتة لأنه كان يرفض التفاوض مع جبهة التحرير في كامل التراب الوطني.[4]

---

[1]_ بن يوسف بن خده: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات افيان، المصدر السابق، ص 19.

[2]_ أحمد بومنجل: ولد سنة 1920، متحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، امتهن المحاماة وانضم على حزب أحباب البيان والحرية ثم الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أصبح عضوا في إطار فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا سنة 1957 وعضو في المجلس الوطني، مثل الحكومة المؤقتة إلى جانب محمد الصديق بن يحيى في محادثات مولان، وشارك في مفاوضات ايفيان الأولى، أنظر رضا مالك: الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية من1956-1962، المرجع السابق، ص 373

3_ محمد بن يحيى: (1932-1982) من مواليد جيجل، محام في الجزائر العاصمة عام 1953 كان عام 1955 أحد المدافعين عن رابح بيطاط المعتقل في سجن سركاجي، من مؤسسي الإتحاد العام للطلبة المسلمين في الجزائر، انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة، في مؤتمر الصومام شارك خلال صيف عام 1959 مع فرنتز فانون ولمين خان وآخرون في عضوية اللجنة المكلفة بإعداد مشروع البرنامج الذي سيطرح أمام المجلس الوطني للثورة الجديد المنبثق عن اجتماع العشرة، شارك في المراحل المختلفة للمفاوضات التي أدت إلى اتفاقيات ايفيان. انظر رضا مالك، المصدر نفسه، ص 371

4_سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب،(ب.م.ن) ،1986، ص ص 117-118.

كما كان يهدف إلى استسلام جيش التحرير، واغتنم الفرصة ليدعم قواته المسلحة بالجزائر بتوفير كل الإمكانيات لتحقيق نصر عسكري ذلك ما عرف بعمليات شال.[1]

وفي هذه الأثناء انطلقت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في الجزائر العاصمة وفي بعض المدن الكبرى، والتي كانت منعرجا في مسيرة الثورة وحدثا حاسما في تاريخ معركتنا المسلحة وفي سير المفاوضات، حيث أظهرت هذه الانتفاضات روح الكفاح والقدرات النضالية المرتفعة لدى الشعب، رغم الإرهاب البوليسي الذي واجهته لتقنع ديغول بعدم جدوى الحل العسكري.[2]

وبعد انتظار ثمانية أشهر أخرى أي إلى غاية شهر فيفري سنة 1961 بدأ طور الاتصالات الجدية, ومن هذا التاريخ ستنظم الاتصالات في الحدود الفرنسية السويسرية وذلك حتى يتمتع الوفد الجزائري من حرية التحرك وبأدنى شروط الأمن[3] وفي 20 فيفري 1961 جرى لقاء بلوسران في سويسرا, بوساطة الوزير السويسري (G) بين ممثل فرنسا جورج بومليدو وبرونودولوس والجانب الجزائري الطيب بالحروف[4] وأحمد بومنجل، وقد حصل توافق في هذا اللقاء بين الوفدين على الاستمرار في المفاوضات على أي يكون لقاء أخر في 05 مارس لكن الطرفين اختلفا خلال اللقاءين على كثير من النقاط، وكان أهمها قضية الصحراء التي اصر الطرف الفرنسي على عدم إجراء استفتاء تقرير المصير بها لأنها

1_سعد دحلب: المهمة المنجزةمن أجل استقلال الجزائر، المصدر السابق، ص 119 .

2_بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، دار المعرفة ، الجزائر ،2007، ج2، ص116

3_بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954, معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع, الجزائر، 2012، ص551.

4_الطيب بالحروف: من مواليد واد النزناتي بقالمة في 09 أفريل 1923 انخرط في حزب الشعب في قالمة, تولى سنة 1946 مسؤولية التنظيم داخل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في الشرق الجزائري, عين عضوا في اللجنة المركزية للحزب ونقل نشاطه إلى فرنسا ،وقد كلف بتمثيل الثورة في إيطاليا وقد قام بأمر مهم في إنجاح الوساطة السويسرية في المفاوضات, وعين بومنجل ممثلا في لقاء لوسران في مفاوضات ايفيان. انظر رضا مالك: الجزائر في ايفيان،تاريخ المفاوضات السرية من1956-1962، المصدر السابق، ص 372.

منفصلة على الشمال إداريا واتفقا الطرفان على بعض المسائل التفاوضية، ومنها ضمان حقوق الجالية الأوروبية في الجزائر المستقلة.[1]

ففي يوم 22 مارس قرر الطرفان بدأ المفاوضات الرسمية بدون شروط مسبقة حيث انتقل الطيب بالحروف المبعوث الرسمي للحكومة المؤقتة إلى سويسرا للإلتقاء للمرة الرابعة سريا بالبعثة الفرنسية مع برونودولوس، قصد صياغة بيان مشترك لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية بإيفيان, لكن الطرفين اختلفا حول صياغة البيان المشترك وفي 30 مارس 1961 أعلنت الحكومة المؤقتة من مقرها بتونس عن إنطلاق مفاوضات ايفيان في 07 ماي 1961, وهو ما اصدرته الحكومة الفرنسية في ذات الوقت, وبالتوازي صرح لويس جوكس الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية عن إمكانية إشراك الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج[2] في المفاوضات المزعم إجراءها وهو ما اثار غضب الحكومة المؤقتة بحيث أعلنت عن تعليق بدء مفاوضات ايفيان، الأمر الذي ساهم في توتر العلاقات بين موفدي الجبهة والحكومة الفرنسية.[3]

ومع فشل المحاولة الإنقلابية التي قام بها جنرالات الجيش الفرنسي جوهر ماسر, سالان, زيلر وشال يوم 22 أفريل 1961، التي هزت أركان الجمهورية الفرنسية الخامسة،

---

[1]_محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962) دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012ص من 700-711

[2]_مصالي الحاج: ولد 16 ماي 1898 بتلمسان جند في الخدمة العسكرية في 1918 ظهر كرجل سياسي مع ظهور نجم شمال افريقيا سنة 1926 ليصبح زعيما له سنة 1927 عمليات حل هذا الحزب أدت به الى سنة 1937 الى تأسيس حزب الشعب الجزائري الذي حلته رسميا السلطات الفرنسية سنة 1939 ثم أسس حركة انتصار الحريات الديموقراطية بالظبط سنة 1946 عندما اندلعت الثورة لم يتوصل مصالي مع مفجريها الى اتفاق يرضي الطرفين أسس حزبا جديدا سماه الحركة الوطنية الجزائرية سنة 1954 و بقي رهن الإقامة الجبرية حتى مطلع سنة 1959 ليعيش بعد ذلك في المنفى الى غاية وفاته سنة 1974 عاش حوالي 16 سنة بين السجن و النفي و رفض ان يشارك في الطاولة المستديرة التي دعاه اليها ديغول سنة 1961 من ابرز الشخصيات الوطنية خلال القرن العشرين حتى انه لقب باب الحركة الوطنية الجزائرية. انظر: محمد العربي الزبيري، المرجعيات التاريخية للثورة التحريرة 1954-1962، المرجع السابق، ص 62.

3_بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، المرجع السابق، ص 555.

جعلت من ديغول يقتنع بأن الثورة الجزائرية قد أحدثت شرخا في نظام الجمهورية وأنه لا مجال للمناورة, وفي هذا الصدد صرح بما يلي" لقد أصبح واضحا أن وحدة ومجد فرنسا هددا وأوضحا مستقبلها معلقا بحل المسألة الجزائرية[1]

لتستأنف المفاوضات من جديد يوم 20 ماي 1961 في إيفيان بين الوفد الجزائري[2] برئاسة كريم بلقاسم، والوفد الفرنسي برئاسة لويس جوكس، حيث كان رضا مالك هو المتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري، لكن هذه المفاوضات توقفت بسبب تمسك الوفد الفرنسي بفكرة فصل الصحراء والمبالغة في المحافظة على مصالح وامتيازات الأوروبيين بمنحهم الجنسية المزدوجة.[3]

وبعد إيقاف مفاوضات ايفيان الأولى, وتأسيس منظمة الجيش السري في ماي 1961, من طرف سالان الذي شارك في حركة 22 أفريل 1961 الإنقلابية قامت بمظاهرات اليوم الوطني في 05 جويلية معبرة عن سخطها لهذا الوضع الذي تعيشه الجزائر لإحباط كل المناورات التي تقوم بها فرنسا وحققت هذه المظاهرات التضامن بين الجزائر وبقية الشعوب الإفريقية والآسيوية والعربية كما أنها أضافت إلى ما حققته من قبل وحدة الشعب ووحدة التعبير وعن وحدة التراب الجزائري, وعن الرغبة العامة في الإستقلال والضغط على ديغول لاستئناف المفاوضات والتي جرت في 20 جويلية تسمى بمفاوضات لوقران حيث التقى الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم والوفد الفرنسي برئاسة لويس جوكس بقصر لوفران بإفيان الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية وبمجرد افتتاح المحادثات أكد جوكس من جديد

1_عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، المرجع السابق، 372.

2_ أعضاء الوفد الجزائري الذي كان مع كريم بلقاسم في مفاوضات 20 ماي 1961 هم: سعد دحلب الطيب بالحروف، محمد الصديق بن يحيى، أحمد لومنجل، أحمد فرانسيس، أحمد قايد، علي منجلي، رضا مالك. انظر: مجلة أول نوفمبر، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 الى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د.ط)، 1995، ص 60.

3_ بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص142.

وبمرونة وجهة النظر الفرنسية لكريم بلقاسم، وتقرر لقاء على حدة بينهما يوم 26 جويلية وقدم كريم بلقاسم وضعا سريعا إلى وفده، وتوقفت المحادثات يوم 28 جويلية بسبب قضية الصحراء وكانت هذه المرة بمبادرة الوفد الجزائري[1] وفي هذه الأثناء التي تمر بها الثورة الجزائرية، تم اجتماع المجلس الوطني بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961 لدراسة الوضع والخروج بقرارات حاسمة، وتم في هذا الاجتماع تغيير الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والسماح للحكومة الجديدة بمواصلة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وذلك لمجابهة الظرف الذي تمر به الثورة بوضع استرتيجية جديدة، لإفشال السياسة التي يخطها المستعمر لضرب الثورة.[2]

وبناءا على ذلك جرى لقاء بال الأول 28-29 أكتوبر 1961 وجرى هدا اللقاء بمدينة بال السويسرية بين الوفد الجزائري المكون من محمد الصديق بن يحيى ورضا مالك والوفد الفرنسي من برونو دولوس وكلود شابي, حيث ركز ممثل الجزائر على قضية الصحراء، فرد عليهما الوفد الفرنسي (فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء لا يكون هناك غموض إذا حدث الإتفاق بيننا على سياسة عامة للتعاون)كما رفض هذا الأخير أن يفصح عن موقفه حول استفتاء شامل سيطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذالك الصحراء.[3]

وفي9ديسمبر 1961، تم اللقاء بين ممثل الجزائر سعد دحلب برفقة محمد الصديق بن يحيى والفرنسي لويس جوكس برفقة برونودولس لدراسة النقاط الأساسية ومناقشة مسائل التعاون واستباب الأمن طيلة الفترة الانتقالية وكذا قضية العفو العام.[4]

حيث أكد سعد دحلب أنه لا يمكن التفكير في وقف إطلاق النار قبل الوصول إلى ضمانات سياسية جدية وطيدة ويجدد سعد دحلب طلبه الخاص بالاتصال مع الزعماء الخمسة لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت دائما تهتم بإشراكهم في المفاوضات، فأجاب

1_ محمد العربي الزبيري:تاريخ الجزائر المعاصر (1942 -1992)، المرجع السابق، ص221

2_عمر بوداود: من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص229.

3 _لزهر بديدة، المرجع السابق، ص259

4_سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، المصدر السابق، ص 141-142.

جوكس إن هذه القضية من اختصاصات ديغول، وسيتم إطلاق سراح المعتقلين في مدة 20 يوم بعد إعلان وقف إطلاق النار، وفي أوائل جانفي 1962 عقدت الحكومة الحكومة المؤقتة عدة اجتماعات بالمهدية بتونس وأعلنت على إثرها عن استعداد الجزائر للتعاون الحر النزيه مع فرنسا إلى أبعد الحدود في نطاق صالح البلدين والشعبين بشرط أن تتخلى فرنسا عن نزعتها الاستعمارية البغيضة وتجددت المحادثات بين الوفدين المكون من كريم بلقاسم وسعد دحلب وبن طوبال ومحمد يزيد[1] والصديق بن يحيى ورضا مالك والصغير مصطفاوي والجانب الفرنسي برونو دولاس، رولان، بيكار، جان دوبروفلي، لويس جوكس، روبير برون، الجنرال دي كاماس، كلود شابي بمنطقة شالي دي روس بجوار ايفيان، وتمت مناقشة كل النقاط من جديد حيث دافع كل واحد عن وجهة نظره، وبعد الإتفاق المبدئي على كل النصوص إفترق الوفدان في 19 فيفري ليلتقيا فيما بعد بعد بايفيان للمفاوضات الرسمية شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[2]

وأخيرا وفي 07 مارس إلى 19 مارس 1962 افتتحت ندوة ايفيان الثانية رسميا بين الوفدين الجزائري برئاسة كريم بلقاسم والوفد الفرنسي برئاسة لويس جوكس وتركزت المحادثات على الفترة الإنتقالية وتشكيل المجلس التنفيذي وسلطاته وتكوين قوة الشرطة التي تتولى حفظ الأمن والنظام وتحديد مراحل جلاء القوات الفرنسية، والعفو عن المساجين السياسيين وتبادل الأسرى لدى الجانبين وهكذا تم التوافق على مسودة اتفاقيات ايفيان بعد اثنا

[1]_محمد يزيد : ولد سنة 1923 بالبليدة ، والتحق بصفوف حزب الشعب ، تراس سنة 1946 جمعية الطلبة المسلمين ، شارك في اندلاع الثورة وحضر مؤتمر باندونغ سنة 1955 إلى جانب آيت أحمد ، عين عضو بالمجلس الوطني لمثورة ، وأصبح وزير للإعلام في أول حكومة مؤقتة ، ثم انتخب نائبا لمجمعية التأسيسية بعد الاستقلال . أنظر: بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 421.

2_محمد بلعباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962) ، المرجع السابق، ص 243.

عشرة (12) يوما من المناقشات التي انتهت في 18 مارس بالتوقيع على الاتفاقيات التي وضعت حدا للحرب التي دامت 7 سنوات و4 أشهر و 18 يوما.[1]

وتقدم المفاوضون الفرنسيون ليضعوا توقيعاتهم إلى جانب توقيع كريم بلقاسم ثم نهض الحاضرون وتصافحوا لأول مرة، وبمقتضى هذا الاتفاق العام المبرم اتفاق وفق القال وبذلك يدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب الوطني يوم 19 مارس في منتصف النهار[2] حيث صرح السيد كريم بلقاسم إثر التوقيع على هذه الاتفاقيات بما يلي ""بمقتضى تفويض المجلس الوطني للثورة الجزائرية وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقعنا على الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على اتفاق وقف القتال ويدخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم الإثنين 19 مارس في منتصف النهار بالتدقيق.[3]

وفي عشية يوم 18 مارس اداع بن خدة يوسف بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس وصرح مايلي:

""باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن وقف إطلاق النار على كامل التراب الجزائري إبتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر أمر باسم الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير المكافحة بوقف العمليات العسكرية والإشتباكات المسلحة على مجموعة التراب الوطني" وقام الجنرال ديغول بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية.

1_بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص ص 37 38.

2_موريس آلي: الجزائر واتفاقيات ايفيان، تر: احمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص280.

3_محمد بلعباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص 243.

مما سبق تبين ان قادة هيئة الاركان والقادة الموجودين في السجن قد تباينت مواقفهم من اتفاقيات ايفيان حيث تم الرفض القاطع من طرف هيئة الأركان العامة لمضمون الإتفاقيات واعتبرته استعمارا من نوع آخر،[1]

المطلب الثاني: تنصيب الهيئة التنفيذية و عملها:

ليتحقق الانتقال من وضع استعماري إلى دولة مستقلة في الجزائر حددت إتفاقيات ايفيان في البنود الخاصة للفترة الإنتقالية الإجراءات والآجال التي سوف يتم وقفها نقل السلطات تدريجيا من القوة القديمة إلى الدولة الجديدة. فنصت على إنشاء الهيئة التنفيذية.[2]

دائما في إطار تطبيق اتفاقيات ايفيان، نصبت الهيئة التنفيذية المؤقتة[3] في (الصخرةالسوداء) يوم 8 أفريل 1962، بدأت تشتغل يوم 13 افريل 1962، تحت رئاسة عبد الرحمن[4] فارس الذي عين بعد موافقة الحكومة المؤقتة.[5]

1_نور الدين حاروش: المرجع السابق ص 351.

2_صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص 121.

[3]_بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 576.

[4] عبد الرحمن فارس: ولد عام 1910 باقبو بجاية تخرج بشهادة حقوق و اول من مارس مهنة كاتب عدل بالجزائر و اشتهر بالحلول السياسية الادماجية تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية 1953 اتصل اول مرة مع الثورة سنة 1955 و كان ضمن مجموعة النواب ال 61 الذين وقعوا بيانهم الشهير 1956 عرضت عليه الحكومة الفرنسية عدة مناصب لكنه رفضها و سجن سنة 05 نوفمبر 1960 و اصبح من مناصري فكر الاستقلال تولى رئاسة الهيئة التنفيذية التي أشرفت على إدارة الشؤون خلال الفترة الانتقالية بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان و انسحب بعد 1962 من الميدان السياسي. انظر، محمد العربي الزبيري، المرجعيات التاريخية للثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 314-315.

5_عمار خرشي: الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر 1830-1962، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 512.

تتشكل الهيئة التنفيذية من خمسة مندوبين جزائريين مكلفين على التوالي بالشؤون الإدارية والنظام العام والشؤون الإجتماعية والثقافة والبريد، وكذا مندوبين فرنسيين مكلفين بالشؤون المالية والأشغال العمومية.

فقد كان مبرر وجود هذه الهيئة التنفيذية المؤقتة هو أن الطرف الفرنسي قد ربط اعترافه بجبهة التحرير الوطني إلى غاية معرفة نتائج استفتاء تقرير المصير. وكذا رفض جبهة التحرير الوطني عن الطرف الجزائري إشراف الحكومة الفرنسية على تنظيم هذا الاستفتاء لضمان نزاهته وشفافيته وتفادي تكرار عمليات التزوير التي حدثت خلال الانتخابات السابقة.[1]

وهذا ما أكده عبد الرحمن فارس في مذكرات الحقيقة المرة حيث اعتبر مهمة الهيئة المقدسة والمشتركة بين البلدين في تجسيد اتفاقيات ايفيان والسهر على تطبيقها من طرف الجميع ,وما يترتب عنها من نتائج, فاتفاقيات ايفيان بمثابة قاموس للسياسة الراشدة.[2]

مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة محدودة إلا أنها أساسية وصعبة: كان عليها أن تكسر المحاولات الإجرامية للمنظمة المسلحة السرية وأن تحضر الإستفتاء وأن تعين الموظفين لسد الفراغ الموجود في الإدارة بعد فرار الفرنسيين وأن تنعش الإقتصاد وأن تحضر إنتخاب المجلس التأسيسي وضمان السير العادي للشؤون العامة والحفاظ على النظام العام بمساعدة القوة المحلية الخاصة.[3]

غير أنها اصطدمت بمشاكل خطيرة تمثلت في نشاط منظمة الجيش السري وأعمالها التخريبية لكن بفضل حكمة أعضائها وجرأتهم، استطاعت تجاوز هده العقبة من خلال الإتفاق

1_عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص 276.

2_عبد الرحمن فارس: الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1962، تر مسعود حاج مسعود، دار القصبة الجزائر،2007, ص 38.

3_بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 577.

مع المنظمة والحركات المناوئة للثورة التي قادها كل من الشريف بن سعيدي بعين بوسيف وعبد الله السلمي المصالي ببسكرة والذي سمح بتوقيف العمليات والتخريب و القتل، فاستمرت بذلك إلى غاية استسلام أول حكومة جزائرية السلطة يوم 26 سبتمبر 1962.[1]

المطلب الثالث: محاولة تعطيل منظمة اليد الحمراء تنفيذ اتفاقيات ايفيان :

بعد توقيع معاهدة ايفيان والإعلان عن وقف اطلاق النار بين الطرفين في 19 مارس 1962 إزداد جنون المنظمة السرية الإرهابية في الجزائر لأنهم أدركوا أن الجزائر قد افلتت من أيديهم وأن الساعة الحتمية التي حاولوا تأخيرها قدر المستطاع فقد دقت، ومع ذلك لم ييأسوا من محاولة وقف عجلة التاريخ وإعادتها إلى الوراء, فبدأوا وبكل الوسائل تعطيل وقف إطلاق النار عن طريق التدمير والقتل والإرهاب لكل ما هو جزائري.[2]

أعلن عن تأسيس هذه المنظمة الإرهابية[3]جنرالات وجنود وضباط من أبناء المعمرين المقيمين في الجزائر هؤلاء كانوا ضد وقف إطلاق النار لأن ذلك سيقود إلى استقلال الجزائر وبالتالي سيصبحون مواطنين عاديين تحت السيادة الجزائرية وهو الشئ الذي لم يستطيعوا تقبله بسهولة بعد أن عاشوا سنين طويلة أسيادا لهذه البلاد ويستمتعون بخيراتها ويتحكمون في رقاب أهلها[4].مارست هذه المنظمة الإجرامية سياسة الأرض المحروقة حيث أصبحت وسيلة للمساومة بين عصابات، وأصبح استعمال هذا الاصطلاح شيئا دارجا على لسان رؤسائها

1_أحمد منفور: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2007، ص 104.

2_اوليفي دارد: في قلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف-فاطمة بن شعلال، موسى اشرشور، دار سيديا في الجزائر، ص 89.

3_منظمة الجيش السري O.A.S تأسس هذا التنظيم الإرهابي يوم 10 فيفري 1961 بمدريد في اسبانيا، من طرف جون جاك سوزينيو وبيار لفيار، واستندت رئاسته إلى الجنرال المتقاعد سالان بمساعدة جوهر قاردي وسوزيني تهدف إلى الدفاع عن فكرة الجزائر فرنسية, من خلال الإغتيالات و التفجيرات والنهب' السرقة الخ ...., شعارها الجزائر المحروقة, غايتها توريث الجزائر المخربة، اشتد بطشها مباشرة بعد مفاوضات ايفيان. انظر: مسعود جديد: مذكرات شهيد لم يمت، دار المعرفة الجزائر 2011، ص 131.

4_عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 310.

للضغط على الحكومة المؤقتة من أجل اجبارها على مراجعة اتفاقيات ايفيان.[1]وكانت حصيلة هذه المنظمة الإرهابية سقوط حوالي 300 شهيد من المتظاهرين الجزائريين الذين كانوا يحملون لافتات ويطوفون بشوارع باريس الرئيسية ويرددون شعارات " فليسقط حظر التجول، الإستقلال للجزائر" وعشرات ماتوا في نهر السين لتتواصل جرائم المنظمة بتنفيذ سلسلة من التفجيرات بنحو 2293 تفجير بالعبوات البلاستيكية، كذلك قامت بتفجير المصالح الإدارية بالعاصمة وإحراق المكتبة الوطنية حيث إحترق حوالي 600 ألف كتاب ونسف ممتلكات المسلمين وقصف أحيائهم السكنية.[2]

وفي ما يخص مشكل الأوربيين المقيمين بالجزائر، فقد أعلنت الأقدام السوداء في كل المدن الكبرى في الجزائر، وبعد ما تم التوقيع على اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962، هجرة جماعية للجماهير الأوربية، ففي أربعة أشهر(مارس، أفريل، ماي، جوان)، خلت المدن الجزائرية من الأقدام السوداء طوعا، لعدم الوثوق في تعهدات جبهة التحرير الوطني، وبسبب توطئهم الخطير مع سفاحي المنظمة السرية.[3]

وبعد فرار الأوربيين وجدت المنظمة نفسها من دون دعم داخلي، فاقترح كل من جان جاك سوزيني بصفته المسؤول السياسي لهذه المنظمة ورئيسها والعقيد قارد، فتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وقد لقي هذه الإقتراح القبول والتأييد من قبل بعض الضباط مثل فوردي، ديفور، ديقارد وكلهم أعضاء في المنظمة، ولقي في نفس الوقت معارضة من قبل ضباط آخرين.[4]

1_بوعلام بن حموده، المصدر السابق، ص 580.

2_سعدي بزيان: جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 اكتوبر 1961، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2009، ص 73.

3_ محمد بن عبورة: المنظمة السرية المسلحة (O.A.S) اضطرابات وهران 1961-1962، دار القدس للطباعة والنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2013، ص 269.

4_ مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 722.

وقع لقاء يوم أول جوان 1962: حضره كل من عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية من جهةجان جاك سوزيني و والعقيد غراد من جهة المنظمة المسلحة السرية في هذا اللقاء طلب سوزينياتصالا بعضو من الحكومة الجزائرية، ففهم عبد الرحمان فارس أن المنظمة فشلت وتفتش عن مخرج ولاسيما أن حالتها تتدهور يوما بعد يوم.[1]

يوم 07 جوان 1962 توجه إلى طرابلس وفد حكومة بومرداس, ذلك للحصول على الضوء الأخضر من الحكومة المؤقتة لإبرام الإتفاق بين جبهة التحرير ومنظمة الجيش السري لكن بن خدة رئيس الحكومة وغالبية الوزراء كانو قد غادرو طرابلس متوجهين إلى تونس, ففرض عبد الرحمن فارس الأمر على من كانو معه وهم بن بلة وخير و محمدي السعيد، لكن بن بلة امتنع عن اظهار موقفه بحكم الأقلية الموجودة في طرابلس والأقلية في تونس وهي من المفروض التي تفصل في الأمر.[2]

التحق الوفد بعد ذلك بتونس لإقناع بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة فكان لهم ذلك ولو بتردد خاصة حينما قال بن خدة: " إذا تمكنتم من ايقاف المجازر فتابعوا لكن بشرط واحد لا تمسو باتفاقيات ايفيان ولا تقبلوا أي تنازل يمكن أن يفسر بهذا الإتجاه".[3]

وفي 10 جوان عاد أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة إلى الصخرة السوداء (بومرداس حاليا) ومعهم كريم بلقاسم، ثم دخل بوضياف من سويسرا وتم إقناع المحافظ السامي كريستيان فوذشي على ضرورة الإتفاق مع التنظيم للحيلولة دون التدمير الشامل الذي توعد به حال عدم الإتفاق , وفي 17جوان 1962تم الإتفاق بين الطرفين والمتمثل في مشاركة

1_ بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 582.

2_حاروش نور الدين، المرجع السابق ص 344-345.

3_رضا مالك، المصدر السابق، ص 131.

الأوربيين في حفظ الأمن والعفو عن مناضلي التنظيم مقابل وقف الإرهاب الذي كانت تمارسه[1].

المبحث الثاني: جدول اعمال مؤتمر طرابلس .

المطلب الأول: التحضير لانعقاد المؤتمر.

بعد اعلان وقف اطلاق النار و خروج الزعماء الخمسة من سجون فرنسا و وصولهم الى المغرب،[2] طلب بن بلة احمد من عمر بوداود و الصديق بن يحي ان يدعوا الى مجلس الثورة للانعقاد.[3]حيث شكلت لجنة تحت اشراف بن بلة ضمت كل من محمد يزيد والصديق بنيحي وكانت مشاركته محدودة بسبب المرضومصطفى الاشرفورضا مالكومحمد حربيوعبد المالك تمامالذي كان قد خرج قبل مدة قصيرة من السجن اما العناصر الأكثر ديناميكية واسهاما في اللجنة هم مصطفى لشرف ورضا مالك ومحمد حربي.[4]قامت اللجنة بأشغالها في مدينة الحمامات التونسية وحسب محمد حربي لم تصل اقتراحات الولايات ولا مشروع فدرالية فرنسا بينما أكد رضا مالك ان هذه الأخيرة كانت وثيقة من وثائق العمل لكنها تلقت تقارير من مسؤولين متواجدين بتونس قريبين كلهم من احمد بن بلة ومحمد خيضر[5] ورابح بيطاط

---

[1] _صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر، المرجع السابق، ص ص، 161-162.

2_كانوا مسجونين في فرنسا وحين اطلاق سراحهم سافروا الى المغرب بالضبط الى الرباط و من ثم سافروا الى القاهرة عاصمة مصر. انظر فتحي الذيب عبد الناصر وثورة الجزائرالمصدر السابق، ص 564.

[3] _عمار قليل، المرجع سابق، ص 260.

[4] صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965،المرجع السابق، ص ص 133-137.

[5] _محمد خيضر: ولد في 13 مارس 1912 بالعاصمة من مناضلي حزب الشعب الجزائري انتخب سنة 1946 نائبا للجمعية الوطنية الجزائرية لجا بعد حادثة بريد وهران سنة 1950 الى القاهرة ليصبح مسؤولا عن وفد الحزب هناك كلف بعد اندلاع الثورة برئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني اعتقل في عملية القرصنة المشهورة عين وزيرا للدولة في الحكومة لبمؤقتة (1958-1962) تولى بعد سنة 1962 الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني بعد خلافه مع بن بلة احمد استقر في

ومحمد سعدي وقايد احمد.[1]

حين إتمام اشغال هذه اللجنة قدمت مشروع البرنامج للحكومة المؤقتة فصادقت عليها[1] بعد نقاش صغير دون أي تعديل وقد اجمع عليه جميع أعضائها رغم تواجد بعض الانتقادات التي احتفظ بها أصحابها لأنفسهم متظاهرين بالموافقة.[2]

لقد تجسد في الصورة مشروع تحالف بن بلة مع هيئة الأركان على ارض الواقعورسمت الخطةبإنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني وتكون له سلطة على الحكومة المؤقتة و هو الحل السليم للازمة حسبهم.[3]

كان محمد خيضر ورابح بيطاط و احمد بن بلة يقولون لابد من عقد دورة المجلس الوطني حيث ذكر الأخير ذلك مهددا وانه سيشهر بالحكومة المؤقتة علانية وينفصل عنها ان لم يتحقق مراده وقال انه سيحترم إرادته من خلال رجوعه الى الشرعية من خلال الاحتكام الى المجلس الوطني ولن ينتهك هذه القانونية.[4]

مع إصرار احمد بن بلة الذي اكد على ضرورة الاجتماع حيث ذكر عمر بوداود انه بمجرد خروجه اكد على ذلك حيث وضع الحكومة المؤقتة الثالثة تحت الضغط الى ان رضخت له.[5]

مدريد حيث اغتيل في 4 جانفي 1962. انظر: محمد العربي الزبيري، المرجعيات التاريخية للثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 64.

[1] _صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص 137.

[2] _صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 137.

[3] _حاروش نور الدين، المرجع السابق، ص 365.

[4] –صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 532 .

[5] _إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار الهومة: الجزائر, 2011، ص201

من هنا طرحت فكرة استدعاء المجلس الوطني للثورة للانعقاد خلال الاجتماع الذي عقدته الحكومة المؤقتة بالرباط 22 مرس 1962 بطلب من احمد بن بلة.[1]

لقد كان جلي ان الحكومة المؤقتة كانت تتحاشى فكرة استدعاء المجلس الوطني للانعقاد في تلك الفترة المبكرة لدخول اتفاقيات ايفيان حيز التنفيذ وهو ما عبر عنه لخضر بن طوبال من بن بلة تأجيل هذا الأمر.[2]

كانت المؤشرات كلها تدل على ان المقصود من المؤتمر المقبل بالنسبة الى احمد بن بلة وقيادة الأركان هو اسقاط الحكومة المؤقتة وتعويضها بقيادة جديدة لذلك اشير في الاجتماع الى موقفها السلبي من عقد هذا المجلس ولقد دعم هذا الاتجاه وجود معارضين هم احمد بن بلة ومحمد خيضر والسعيد محمدي من داخل الحكومة ذاتها.[3]

لم يتوقف احمد بن بلة عند هذا الحد بل اخذ في التعبير عن موقفه من القضايا المطروحة علانية محاولا كسب قادة الجيش وتعزيز علاقاته مع قيادة الجيش في الخارج ولقد لقي هذا الموقف دعما كبيرا ومساهمة من القيادة العامة للجيش التي اعطته فرصة لمقاطعة سياسة الحكومة المؤقتة ففي الوقت الذي استدعي فيه أعضائها للاجتماع يوم 19 افريل 1962 كان قد قام بزيارة جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية في غار ديماو مقر قيادة هيئة الأركان العامة.[4]

---

[1] _إبراهيم لونيسي: المرجع نفسه، ص 11.

[2] _إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 11

[3] _صالح بلحاج جذور السلطة في الجزائر،الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص 137.

[4] _إبراهيم لونيسي، المرجع السابق ص 12.

من ناحية أخرى كان بن يوسف بن خدة قد وجه في منتصف ماي رسالة الى هواري بومدين طالبا منه ان يعلن رسميا طاعته للحكومة المؤقتة او انه سيتعرض للعزل الا ان طلبه هذا قوبل بالرفض وقال بومدين انا هيئة الأركان لن تفعل ذلك.[1]

ونذكر أيضا عما جاء في تصريح احمد بن بلة للرئيس المصري جمال عبد الناصر حيث اكد له عن نيته في الاعتماد على جيش الحدود للسيطرة على خصومه و إزاحة السياسيين الرافضين له.[2]

وينبغي الإشارة هنا إلى أن الحكومة المؤقتة لم تكن هي الوحيدة ال الرفضة لدعوة المجلس للانعقاد، بل حتى مكتب المجلس الذي كان يتشكل من عمر بوداود ومحمد الصديق بن يحي وعلي كافي، كانوا أيضا من أشد المعارضين لفكرة دعوة المجلس للانعقاد.[3]

بقيت قوات الداخل مشتتة و مبعثرة و هذا راجل الى الخلل الموجود في الهيئة التي افتقرت الى استراتيجية تنسق بين الولايات في ما بينها و بين هذه الولايات و الهيشة التنفيذية من جهة أخرى و هكذا بقيت قوات الداخل مشتتة و مبعثرة .[4]

و في شهر افريل من عام 1962 بدأت التحضيرات للاجتماع حيث أرسلت الاستدعاءات للجميع قادت الولايات المرفقين بجميع أعضاء مجالسهم و لأول مرة توفرت الشروط. شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي للعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل.[5]

---

[1] _صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر،الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص 137.

[2] _فتحي الديب، المرجع السابق، ص 581.

[3] _إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 13.

[4] _نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 166.

[5] _كافي علي، المصدر السابق، ص 285.

المطلب الثاني: جدول الأعمال:

في يوم 27 ماي انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مجلس الشيوخ في طرابلس وكان جدول الاعمال يتضمن نقطتين أساسيتين:[1]

-مناقشة واثراء مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه و الذي عرف أيضا ببرنامج جبهة التحرير الوطني.

-تعيين قيادة جديدة لتسليم مقاليد الحكم في الجزائر، والتي عرفت بالمكتب السياسي والذي يشرف على المرحلة الانتقالية.[2]

مناقشة مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه:

التأمت الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس في الفترة الممتدة من 25ماي إلى 7 جوان 1962، بحضور 66 مصوتا في المجلس، أحصي من بينهم 35 ممثلا لفيدرالية فرنسا، ومن ولايات التي لم يحضر كل أعضاءها إلى طرابلس، بل بعثوا بتوكيلاتهم.[3]

افتتحت الجلسة في 28 ماي 1962 على الساعة التاسعة ونصف و لقد نوقشت الوثيقة التي أعدتها اللجنة التحضيرية و قدمت الى المجلس تحت عنوان مشروع برنامج لانجاز الثورة الديموقراطية الشعبية وسميت اختصارا ب برنامج طرابلس سجل ملاحظات خفيفة لم تلق

---

[1] _علي هارون: خيبة الانطلاق او فتنة صيف 1962، ترجمة الصادق عماري، آمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004.ص 14.

[2] _علي هارون: المرجع نفسه ص15.

[3] _يوسف قاسمي: " مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) ،"دراسة تحليلية نقدية"أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العموم في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كمية الآداب والعموم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة، السنة الجامعية: 2008 _ 2009، ص 248.

اهتماماكبيرا و اقترح البعض تعديلات فشكلت لجنة[1]لإدراجها في النص الاولي و تحرير النص النهائي و انتهى الامر[2]و تمت المصادقة عليه بالاجماع و لم يغير منه حرف واحد.[3]

دام النقاش 03 أيام التاسع والعشرين والثلاثين من شهر ماي و الأول من شهر جوان من سنة 1962 في مساء الأول من جوان عينت لجنة لادراج الملاحظات.[4]

اقترح هواري بومدين أعضائها كل من احمد بن بلة و احمد بومنجل و علي هارون و قايد احمد و حاج بن علا محمد و عبد الحميد مهري[5].[6]

في البدء و دفعة واحدة شرع الحاج بن علا في قراءة مدخلته المتمحورة أساسا حول الازمة الحادة التي تهز جبهة التحرير الوطني فتجربته في السجن[7] قد اعانته كثيرا على التعمق في فهم الخلل الحاصل و قد تطرق الى هذا الصراع القائم منذ اشهر بين هيئة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة للجمهورية [8]الجزائرية و الذي بدا يتغلغل في ثنايا القاعدة ,و اقترح ان تتكفل

[1]_من سبعة أعضاء هم بن بلة وحاج بن علا وبومنجل وعلى هارون وقايد احمد ومهري وبزيد، انظر: صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر،، الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص 138.

[2]_صالح بلحاج، المرجع نفسه ص 138.

[3]_علي كافي، المصدر السابق ص 288.

[4]_علي هارون، المصدر السابق، ص 14.

[5]_عبد الحميد مهري: ولد بالخروب يوم 03فيفري 1926 ومن اهم المثقفين داخل حزب الشعب و السياسيين المشهود لهم اثناء مرحلة الثورة و ما بعدها، التحق بالثورة بعد اندلاعها مباشرة عين وزيرا لشؤون شمال افريقيا في الحكومة المؤقتة الأولى، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الثانية تولى بعد 1962 عدة مناصب سياسية. انظر: محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962،المرجع السابق ص 184.

[6]_علي هارون، المصدر السابق، ص 15

[7]_سجن حاج بن علا 3 سنوات بعد انضمامه الى المنظمة الخاصة واكتشافها، انظر عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، ديسمبر 2007، ص367.

[8]_بدأت الخلافات من جديد حول اتفاقيات ايفيان التي انتهت بوقف اطلاق النار في 19 مارس 1962 حيث انتقدت قيادة الأركان توقيع الحكومة المؤقتة لأنها بتوقيعها مع تلك الامتيازات الكبيرة لفرنسا اعتبرتها انشاء نظام استعماري جديد بعد الاستقلال. انظر: إبراهيم عبد الحميد، في اصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم بالجزائر 1958-1999، ط1 مركز الدراسات الوحدة، بيروت , 2001 ص 56.

الدورة بالمهام العاجلة عوض خوضها في النقاشات العقائدية و من بين المهام العاجلة إعادة هيكلة جبهة التحرير الوطني و تحضير الاستفتاء الخاص بتقرير المصير بالإضافة الى النظر في الوضع المؤسساتي الحالي الذي زاده نشاط منظمة الجيش السري OAS خطورة و إرساء هياكل مؤقتة تابعة للدولة لمجابهة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الحالية و كذا العمل على تأطير البلاد و قد دعا الى رص الصفوف خاصة في هذه الفترة الغير معروفة العواقب و المحرجة في تاريخنا .[1]

تشكيل المكتب السياسي

عند انتهاء الحكومة المؤقتة من جدول اعمال الدورة و إتمام المصادقة على برنامج طرابلس بالإجماع انتقل أعضاء المجلس الى مناقشة النقطة الثانية المتمثلة في تعيين المكتب السياسي او القيادة الجديدة لجبهة التحرير الوطني.

حيث اقترح على منجلي[2] تغيير مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3] لكن المكتب اعيد انتخابه في الحين ب 38 ضد 29 صوتا و كان الاقتراع سريا ورفض إضافة نقطتين الى جدول الاعمال ب 39 صوتا مقابل 28 صوتا و تم بنفس صيغة الانتخاب.[4]

في ما يخص تعيين أعضاء القيادة التي اصبح يطلق عليها اسم المكتب السياسي كما ذكرنا سابقا فان المجلس عين لجنة متكونة من الصديق بن يحي رئيسا و الحاج بن علا و عمر بوداود و قاضي بوبكر لاجراء الاتصالات بين أعضاء المجلس لاستخراج قائمة من الأسماء

---

[1] _علي هارون، المصدر السابق، ص ص 21-22.

[2] _علي منجلي : ولد يوم 27 ديسمبر 1922 بعزابة، نشط في صفوف الحزب الشعبي ، التحق بالثورة سنة 1955، عضو قيادة الأركان 1960-1962، تولى بعد ذلك عدة مسؤوليات، لينسحب سنة 1967 من الحياة السياسية، توفي سنة 1997 ، محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 -1962، المرجع السابق، ص185.

[3] _يتكون من 17 عضو دائمين و 17 عضو نواب مؤقتين يوافق على القرارات الهامة. انظر: زهير احدادن، المرجع السابق السابق ، ص 31 .

[4] _علي هارون، المصدر السابق، ص 15.

التي يقع عليها التفاق لتشكيل المكتب السياسي و بداتا للجنة هذه الاتصالات في جو مشحون بالتوتر حيث تم وراء الكواليس الاتفاق بين بن بلة احمد و قادة اركان الجيش على بعاد أعضاء الحكومة المؤقتة ما عدا الذين كانوا في السجن حيث اقترح مكتبا متكونا من بن بلة و خيضر و ايت احمد[1] و بوضياف محمد[2] و الحاج بن علا و محمدي سعيد هذا ما رفضه انصار بن خدة و كريم بلقاسم و لم يوافق عليه بوضياف و ايت احمد ان يكونا في القائمة المرشحة و بدا ضاهر انه لا يمكن جمع ثلثي المجلس كما تطلبه النصوص القانونية على القائمة من الأسماء.[3]

فقد اندلعت الفوضى داخل الفندق فقد كانت فرصة للمنتقدين والرافضين لهذا المجلس أصلا و الذين احسو ان القطار قد فاتهم حسب عل كافي فبدروا برمي اتهاماتهم و انتقاداتهم علانية.

لكن اشغال هذه الدورة تعثرت عند هذه النقطة فالتشكيلة التي اقترحها مكتب الدورة والمتمثل في السجناء الخمسة ومعهم عضوان اخران هما محمد السعيد والحاج بن علا لم تحرز على اغلبية الثلثين كما ينص على ذلك القانون الأساسي فيما ينص انتخاب المكتب السياسي و لهذا

[1] _حسين آيت احمد: ولد سنة 1926 بعين الحمام بالقائل الكبرى، ينحدر من أسرة ذات أصول و علاقة بالطرق الصوفية بعد تحصله على البكالوريا تفرغ لعمل الوطني، تولى قيادة المنظمة الخاصة بعد وفاة محمد بلوزداد، ثم تم عزله على اثر ما يعرف بالأزمة البربرية ليحل محله أحمد بن بلة، كان من دعاة العمل المسلح، سنة 1956 كان من بين الذين تم اقتطافهم في حادثة اختطاف طائرة الزعماء الخمسة. انظر: محمد العربي لزبيري: المرجعيات التاريخية للثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 281.

[2] _محمد بوضياف: ولد يوم 23 جوان 1919 في المسيلة، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ترك وظيفة عمومية و قام بالتفرغ لخدمة الحركة الوطنية، من خلال نضاله في حزب الشعب، أصبح مسؤولا عن المنظمة الخاصة في قسنطينة، شغل منصب رئيس للجمهورية الجزائرية في التسعينيات، تم اغتياله سنة 1992. أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية –سنوات المخاض،المصدر السابق، ص190.

[3] _علي كافي، المصدر السابق، ص 291.

السبب بالذات رفض كل من حسين ايت احمد و محمد بوضياف المشاركة في هذه التشكيلة للمكتب السياسي.[1]

و بعد ان تم تجاهل عدة مسائل أخرى شرع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جلسة بدراسة الوثائق الثلاث و للبحث بأسباب تعجيل هذه الدورة ينطلق من معاينة الصلاحيات العاجلة التي كان المكتب السياسي يطمح الى الحصول عليها من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية و لم تأخذ هذه الاعتبارات بمحمل الجد.[2]

تعود مهمة المكتب السياسي الى إرساء قواعد الحزب و تحضير الاستفتاء و تنظيم الانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية و يفوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية المكتب السياسي لتعيين مرشحين بالتشاور مع المجال الولائية و يكون علة هذا المكتب حين انتخابه و الانتهاء من الاجماع ان يكون مقره بالجزائر العاصمة و يكون ممثلا للسلطة العليا لجبهة التحرير الوطني خلال الفترة[3] الانتقالية الحاسمة لتي امتدت من وقف اطلاق النار الى غاية اول مؤتمر للجبهة و بذلك يكون المكتب السياسي اليد العليا على الهيئات التي سيتم انشائها.

هكذا يتحول اول مجلس للثورة الجزائرية الى هيئة مركزية لحزب الجبهة السياسية و ينتخب في طرابلس مكتبه السياسي الذي يتالف من أعضاء تكون مهمتهم السهر على تطبيق مقررات الهيئة المركزية و حتى تضمن الحياة الديموقراطية الحقة في القاعدة الشعبية.[4]

فيما كانت النقاشات دائرة حول اللجنة الثانية المزمع تشكيلها تدخل الطاهر الزبيري ليطالب بحق الانتخاب بالوكالة عن ثلاث أعضاء من المجلس الولائي بينما هو لا يملك توكيل مكتوب[5]

---

[1] _عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي و الإداري للجزائر 1954-1962 , البصائر الجديدة للنشر و التوزيع , ص 468.

[2] _علي هارون، المصدر السابق، ص16.

[3] _علي هارون، المصدر نفسه، ص ص17،18.

[4] _عبد الله شريط، الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الدولية 1962، منشورات وزارة المجاهدين، مطبعة الشرق، الجزائر، ص 197.

[5] _كما تنص عليه المادة 32 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني. انظر،علي هارون، المصدر السابق, ص33.

و في جو متوتر و استعد الجميع لانتخاب على نقطة نظامية تدخل من جديد لانه كان مكلف من الحكومة المؤقتة بتعيين أعضاء هذا المجلس فقد طلب رئيس المجلس اذا ما كانت الوكالات الثلاث الخاصة بالولايات الغير حاضرة معه فكانت اجابت بن خدة بالسلب , في هذه النقطة بالتحديد توترت الاعصاب و اخطلطت الأصوات و ضجت القاعة فتدخل بن بلة ليساند الزبيري و راى الرئيس ان تدخل بن بلة كان في غير محله فاشتط غضبا و رد على الرئيس و نعته بالمناور فاندفع على منجلي في طعن عنيف للحكومة المؤقتة فشرع مناصري بن بلة في شتم وزراء[1] الحكومة و لقد كان يوم 04 جوان 1962 اليوم الذي يعتبر القطرة التي افاضت الكاس و في يوم 5 جوان غادر بن يوسف بن خدة طرابلس بسرعة كبيرة و مفاجأة.[2]

المطلب الثالث: تشكيلة المجلس الوطني للثورة

انعقدت الدورة في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس و جلساعضاء المجلس امام المكتب المكلف بإدارة النقاش فقد سبق و ان تم انتخابه في الجلسات السابقة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[3] و قد كان مكلفا من السادة على كافي و محمد الصديق بن يحي رئيسا و مساعده عمر بوداود:

على يسار المكتب جلس أعضاء الحكومة المؤقتة[4] وقد تم تسجيل كافة النقاشات.[5]

المبحث الثالث: قرارات مؤتمر طرابلس

يعتبر تاريخ 25 ماي الى 7 جوان 1962 من التواريخ الخالدة في مسيرة الثورة من خلال عقد المجلس الوطني للثورة اخر اجتماعاته في طرابلس للمناقشة و المصادقة على جدول الاعمال و الجدير بالذكر ان هذا الميثاق تمت المصادقة عليه بالاجماع دون أي مناقشة اذ لم

[1] _علي هارون، المصدر السابق، ص33.

[2] _علي كافي، المصدر السابق، ص 291.

[3] _تمت المصادقة عليه من اول جلسة من هذه الدورة. انظر:علي هارون، المصدر السابق، ص16

[4] _لم يكن شغل المقاعد محددا من قبل أعضاء المجلس، انظر: علي هارون، المصدر نفسه، ص16

[5] _علي هارون، المصدر نفسه، ص33.

يغير منه حرف واحد و هكذا طويت وثيقة من وثائق مستقبل البلاد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي بكل سرعة و سهولة و اهمال ان صح التعبير لافصاح المجال للمصالح الشخصية و الصراعات الداخلية التي أصبحت جلية و كل ما كان في العقول هو فقط انتخاب المجلس السياسي الذي الذي يشرف على هذه المرحلة حتى ينظم مؤتمر تقييمي يحدد السلطة المستقبلية الحاكمة للبلاد بعد الاستقلال.[1]

ولقد شارك في المؤتمر تقريبا جميع العناصر الفاعلة في الثورة سواءا في الجانب السياسي او العسكري في الداخل او الخارج بما فيها السجناء من قادة الثورة كما ذكرنا سابقا من قادة الثورة و قد خرج المؤتمرون منه بما سمي برنامج طرابلس و الذي تناول موضوع الدولة الجزائرية من جميع ابعادها و لم ينس أي نقطة لم يعالجها و قد جاء في 42 صفحة و اهم المحاور الكبرى تتعلق بماضي و حاضر و مستقبل الشعب الجزائري و وردت مفصلة و موسعة و شاملة لمختلف مناحي الحياة.[2]

ان هذا المؤتمر قد أسس المنطلقات التي تسير عليها الدولة الجزائرية وحزبها بعد الاستقلال سواءا في الميدان الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي

و بالتالي فكلمة ميثاق نفسها تغير الفلسفة العامة و المحركات العامة للنظام ككل.[3]

بعد تمكن تيار الزعماء الأربعة و قيادة الارمان و انصارهم و لا ننسى قيادات من الحكومة المؤقتة في حد ذاتها و حيازة الأغلبية و تعيين المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني و وضع برنامج طرابلس[4]

---

[1] _علي كافي، المصدر السابق، ص 288.

[2] _محمد لحسن ازغيدي: مؤتمر الصومام و تطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962 منشورات المركز الوطني للدراسة و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 135.

[3] _عبد القادر نور: حوار حول الثورة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص346.

[4] _يشير ملاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989، المرجع السابق، ص 333.

المطلب الأول:القرارات السياسية

حدد في البرنامج أسس بناء الدلة الجزائرية الذي عرف بميثاق طرابلس اعتبر اول دستور للدولة الجزائرية المستقلة تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني بالاجماع .[1]

اما اهم قراراته فهي الاختيار الاشتراكي كأساس لبناء الدولة الحديثة فحسب محمد حربي ادخل تعبير الاشتراكية في برنامج طرابلس بناءا على طلب على هارون[2] و تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب جبهة التحرير الوطني و الاعتماد على سياسة الحزب الواحد بدلا من التعددية الحزبية و انتخاب قيادة جديدة.[3]

تشكيل مكتب سياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية الى حين تنظيم مؤتمر تقييمي الذي سيصبح فيما بعد الهيئة العليا للدولة الذي قدم فيها احمد بن بلة اعضاءه قائمة مرشحيه تم ذكرها سابقا.[4]

من ضمنيات البرنامج انه تجلى في كونه ينقد قيادة الجبهة امام الواقع و القصور الأيديولوجي و النظرة الصبيانية للمسؤولية و هذا حسب البرنامج الذي تم تحضيره في الاجتماعات[5] و قد ركز البرنامج على البعد الديموقراطي الاشتراكي.[6]

و نالت الحكومة المؤقتة أيضا في المقابل نصيبها من النقد و الإدانة لاختلاطها منذ البداية بقيادة جبهة التحرير و هذا ما أدى الى اضعاف مفهومي الحزب و الدولة معا مما نجم

---

[1]_محمد الدرعي: التاريخ المعاصر التطورات السياسية في الوطن العربي، ج2، ط1 دار المدني، الجزائر، 1995، ص 304.

[2]_صالح بالحاج، جذور السلطة في الجزائر،، المرجع السابق، ص 141.

[3]_محمد الدرعي، المرجع السابق، ص 305.

[4]_محمد الدرعي، المرجع نفسه، ص 305.

[5]_عقدت هذه الاجتماعات بتونس بمنطقة الحمامات. انظر:يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 210.

[6]_يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع نفسه، ص 210.

عن ظهور الحزب فقط كجهاز اداري للتسيير في الخارج لا غير اما في الداخل فظهر جيش التحرير على حساب الجبهة.[1]

كما قام المؤتمر بانتقاد ذاتي لجبهة التحرير الوطني واتهامها بقلة الصرامة تجاه الاقطاعيات السياسية التي برزت و تباعد التفكير بين القيادات التي استقرت بالخارج.[2]

ألح بن بلة على إقرار الحزب الواحد و الأحادية الحزبية في البرنامج فاعترضت اللجنة عن اقتراحه و امتنعت عن ادراجه في الوثيقة حيث يرسم الحزب الخطوط الكبرى لسياسة الامة و يوحي بعمل الدولة و هذا م تبين بصورة منطقية من الدور المتفوق الذي اسنده البرنامج الى حزب جبهة التحرير الوطني و الاختلاط بين الحزب و الدولة لصالح الحزب.[3]

عند عرضهم للنقاش لم يعترض عليهم احد ماعدا بعض الملاحظات قدمها فرحات عباس اثناء التصويت حيث وافقت الأغلبية على هذه الوثيقة التي أصبحت فيما بعد الوثيقة الاساسية لبناء الدولة الجزائرية الحديثة كما اكد على الفكر الديموقراطي يجب ن يتحقق من مؤسسات الدولة المحددة.[4] قررت الحكومة حضر جميع الأحزاب من أي نشاط سياسي كما ورد في برنامج طرابلس ضرورة استعادة المحتوى الديمقراطي الذي نعني به استرجاع جميع القيم و الأسس التي اغتصبها و هدمها الاستعمار فهي ألان دولة ذات سيادة حسب المدلول العصري.[5]

العصري.[5]

---

[1] _صالح بالحاج: جذور السلطة في الجزائر،الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص140.

[2] _صالح بالحاج، المرجع نفسه، ص 140.

[3] _اشترط ان يكون الرئيس وأعضاء الحكومة في اغلبيتهم من أعضاء في الحزب و هذا ما يعطي الحزب قوة سياسية اكبر.
انظر: صالح بالحاج، المرجع نفسه ص ص 539-540.

[4] _صالح بالحاج، المرجع نفسه ص ص 539-540.

[5] _صالح بالحاج، المرجع نفسه،ص 142.

كما اصطبغ برنامج طرابلس من أوله الى أخره بأيديولوجيا الشعبية الحاضرة باستمرار وبقوة على امتداد النص فالشعب بمعنى أغلبية كبرى من السكان المتميزين بظروفها المادية شيئا و السيئة أحيانا و تاصلها في الهوية الوطنية و الأرض الجزائرية يكاد يكون فوق محرري البرنامج و لا سيما الفلاحين من سكان الأرياف الذين يمثلون اغلبية الشعب الحقيقي بمعنى الانف الذكر.[1]

وهذا يستلزم بناء دولة عصرية على أسس ديموقراطية مناهضة للإمبريالية والاقطاعية ويكون مبادرة للشعب مع العلم ان الشعب و بالشعب يتم تحقيق تلك المهام.[2]

المطلب الثاني:القرارات العسكرية

تطوير جيش التحرير الوطني و لقد خصص المجلس الوطني حديثه في هذا الموضوع بإنشاء حزب و تكوين جيش الذي يعتبر المنظمة العسكرية لجبهة التحرير الوطني المتكونة من المناضلين الذي تم تسريح عدد منهم و رجوعهم الى حياتهم المادية العادية و امداد الحزب ببعض الإطارات و يبقى الجزء الاخر نواة الجيش الذي مهمته الحفاظ على الاستقلال الوطني و وحدته الترابية و المساهمة في تعبئة الجماهير لإعادة بناء الوطن،تدريب الشعب للدفاع عن الوطن وذلك بتزويده بآلات عسكرية ضخمة وهكذا يتم التعاون بين الجيش والشعب و إحداث جيش وطني بصفة عاجلة ويجب إحداث خلايا للحزب في صفوفه كما تحدث المجلس الوطني عن تعبئة الجماهير الشعبية نظرا لطابع التخلف الذي ميز، الجزائر والخراب الذي خلفته الحرب التي دامت سبع سنوات ونصف والمشاكل الوطنية التي تطلبت التدخل السريع مثل الإصلاح الزراعي والسكن...نظرا لكون الدولة لا تستطيع الاستغناء عن مساعدة الحزب في إيجاد الحول لهذه المشاكل تطلب منا إحداث وإبقاء روح التعبئة في أوساط الجماهير وخلق جو

[1] _صالح بالحاج، المرجع السابق ، ص 142.

[2] _جودي لخضر بوالطمين: مسيرة الثورة الجزائرية، ط1، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1993، ص 60.

أخوي وحماسي الذي يضمن تحقيق المنجزات الكبرى هذا الطريق المؤدي إلى جعل الجزائر دولة عصرية .[1]

المطلب الثالث: القرارات الاقتصادية

قيم ميثاق طرابلس مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد الاستقلال واستخلص من خلالها بأن اقتصاد الجزائر كان اقتصادا استعماريا تسيطر عليه فرنسا كليا تحت أيدي أجنبية على ضوء ذلك التقييم حدد البرنامج مبدأين أساسيين للسياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية.[2]

تبني الاشتراكية أسلوبا للتنمية الوطنية[3] أي بناء اقتصاد وطني ضد الهيمنة الأجنبية و الليبرالية الاقتصادية. [4]

الاعتماد على سياسة التخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية, بتحديد البرنامج لهذا المبدأين يكون قد طور اقتصاد البلاد كما شدد ميثاق طرابلس على ضرورة إنجاز إصلاح زراعي واعتماد سياسة تصنيعية استنادا إلى القطاع العام , أما القطاع الخاص فكان مسموحا لكنه خاضع للرقابة الاجتماعية. [5]إلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها الإقطاع واستبدالها بهياكل جديدة ومؤسسات يكون هدفها الأول تحرير الإنسان وممارسة حرياته حتى تكون التنمية الشاملة والسريعة والقادرة على استجابة لحاجيات الجميع

[1] _جودي لخضر بوالطمين، المرجع نفسه، ص 61.

[2] –جودي لخضر بوالطمين، المرجع نفسه، ص 77.

[3] _بشير ملاح، المرجع السابق، ص 334.

[4] _جودي لخضر بوالطمين، المرجع السابق، ص 80.

[5] _إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 15.

ويجب أن تصاغ في منظور اشتراكي. [1]تطوير المنشآت بواسطة تأميم وسائل النقل وتحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية.

تأميم البنوك والتجارة الخارجية لأن السيطرة على هذين القطاعين ضروري لممارسة الرقابة الوطنية وهذا يسمح للدولة بالإشراف المباشر على التصدير والاستيراد ومراقبة الأسعار على جميع المستويات[2] و هذ يتطلب علاقات اقتصادية عادلة و متوازنة مع الخارج.[3]تطوير الصناعة وتنميتها وذلك بتوسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم والمصانع.[4] محاولة تحقيق ثورة زراعية مؤسسة على إعادة توزيع الأراضي وإنشاء صناعات قاعدية لا بد منها للفلاحة العصرية و كذا انشاء تعاونيات حكومية لان المجال الزراعي من اهم المجالات التي يجب التركيز عليها كما تبين في البرنامج الذي ركز عليها و ما يتطلبه من إجراءات للتسيير الجماعي لوسائل الإنتاج و الأنشطة الاقتصادية عامة كالتعتونيات الإنتاجية و القرى الفلاحية و تحديد المساحات و الغاء نظام الخماسة و اعفاء المزارعين من الديون تأميم الصناعة والتجارة الخارجية والنقل والخدمات وهذه تعتبر البنى التحتية التي يجب التركيز عليها لبناء اقتصاد وطني قوي.[5]

تأميم البنوك ووسائل الإنتاج والتجارة الخارجية اين تطرح الوثيقة ضرورة الغاء نظام التجارة مع فرنسا تدريجيا ولكن بوتيرة سريعة.[6]كما رسم ميثاق طرابلس أهداف اقتصادية في مجال الزراعة بوضع مبادئ هي كالآتي:

---

[1] _محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1965)، ج 2، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 182.

[2] _محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 184.

[3] _بشير ملاح، المرجع السابق، ص 334.

[4] _محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 186.

[5] _بشير ملاح، المرجع السابق، ص 334.

[6] _رابح لونيس، المرجع السابق، ص 78.

- القيام بثورة زراعية عن طريق الإصلاح الزراعي والحفاظ على الثورة العقارية.
- القضاء على القواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي وتحديد الملكية ومجانية توزيع الأراضي وتنظيم الفلاحين في التعاونيات.
- الزيادة بحجم الإنتاج الزراعي عن طريق توزيع تقنيات حديثة هذا وإن دل على تطور الفكر الاقتصادي وذلك نتيجة تطور المناهج العلمية للقطاع الفلاحي لقد أولى ميثاق طرابلس لهذا القطاع اهتماما باعتباره المصدر الأساسي الحيوي لاقتصاد الجزائر[1]

اما في مجال المحروقات فقد تحدث البرنامج على ضرورة تاميم المناجم و المحروقات فهو هدف متوسط المدى و ليس مستعجل[2] بصفة كبيرة و كذا العمل علة تطوير الصناعات التقليدية و كذا انشاء صناعات صغيرة محلية و جهوية و استثمار مواد أولية[3] و التركيز على الجانب الزراعي لتحقيق مواد مصنعة.[4]

الاهتمام بالصناعات الثقيلة لكن هذا ليس مستعجل لانه صعب خاصة في الفترة الأولى من الاستقلال و لأنه مربوط بتاميم المحروقات و المناجم.[5]

المطلب الرابع:القرارات في المجال الاجتماعي والثقافي

جاءت السياسة الاجتماعية لميثاق طرابلس ترمي إلى أهداف:

رفع مستوى المعيشة بواسطة العمل ومحاربة البطالة و تحسين ظروف العمال[1] وكذلك الترف والإسراف والتبذير وتعبئة الجماهير الشعبية لمضاعفة العمل وإتقانه واللجوء إلى التقشف سواء في الحياة اليومية أو بالنسبة لتحديد الأجور.[2]

---

[1] _محمد العربي الزبيري:المرجع السابق 187.

[2] _رابح لونيس، المرجع السابق، ص 79.

[3] _محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر(1954 – 1965)، المرجع السابق, ص ص 186.

[4] _رابح لونيس، المرجع السابق، ص 79.

[5] _رابح لونيس، المرجع نفسه، ص 80.

محو الامية عن طريق توسيع وسائل التربية و تعليم القراءة و الكتابة لكل المواطنين[3] و ضمان توفير لهم الصحة العمومية و الاهتمام بهذا القطاع يبدا بتاميم المنشاة الصحية و الطب و كذا ضمان مجانية العلاج حتى يكون ناجحا و يشمل كل طبقات المجتمع و سكان الجزائر [4]

توفير السكن باتخاذ التدابير المستعجلة للإسكان و المصادقة في المدن على تنظيم هذا القطاع الهام.[5]

اشراك المراة في تسيير الشؤون العمومية و تنمية البلاد و أوكلت الى الحزب مسؤولية ترقية المراة و ترشيدها و إزالة كل العوائق التي تعيق تطورها و محاربة الاحكام المسبقة الاجتماعية و المعنقدات الرجعية بل على الحزب ان يجعل من تطور المراة ملموسا لا رجعة فيه.[6]

استرجاع القيم المكبوتة و العمل على صياغتها و تنظيمها وفقا للحداثة و العصرنة و كذلك ادراج الفكر الديموقراطي و ترسيخه في سائر مؤسسات الدولة و نشر روح المسؤولية و لا يجب ان تتوقف الديموقراطية عند تفتح الحريات الفردية بل يجب ان تكون تعبيرا جماعيا عن المسؤولية الشعبية.[7]

حمل الطبقة البرجوازية على ان تخضع مصالحها الخاصة بوحدة الشعب تعدل عن إرادة التحكم في مصير البلاد و تتلخص عن ميزتها الأساسية التي تدفعها للارتباط بالاستعمار

---

[1]_محمد العربي الزبيري و آخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م-1962م، المرجع السابق، ص 296.

[2]_محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1965)، المرجع السابق، ص 187.

[3]_محمد العربي الزبيري و آخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م-1962م المرجع السابق ص 296.

[4] _محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر(1954 – 1965)، المرجع السابق, ص 187.

[5]_محمد العربي الزبيري و آخرون: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م-1962م المرجع السابق ص 296.

[6]_فاضلي إدريس: " حزب جبهة التحرير الوطني: عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954. 1962 «، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 144.

[7]_محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1965)، المرجع السابق. ص 182.

الجديد و المتمثلة في الانهزامية و الديماغوجية و روح التهويل و الاستخفاف بالمبادء و ضعف الايمان الثوري.[1]

تقول دباجة برنامج طرابلس في شيء من الادعاء و الزهو الفكري انه من الضروري خلق فكر سياسي و اجتماعي تغذيه مبادئ علمية لتحميه من تراهات الفكر و هذه التراهات منسوبة الى الفكر الإسلامي في العصور الوسطى و تلح الدباجة على ضرورة احداث تصور جديد للثقافة الجزائرية وهو ان تكون وطنية و ثورية و علمية فهي وطنية باعتبارها تمثل مرحلة أولى في إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقي عن القيم الثقافية لبلادنا و كرامتنا و نجاعتها كلغة حضارة.[2]اما بصفتها ثورية تستعمل الثقافة على تحرير شعب يعمل على التخلص من مخلفات الاقطاع والخرافات و العادات الفكرية التقليدية. اما بصفة ثقافة علمية فيجب ان يظهر في وسائلها و ابعادها معنى العلمية و معناها هنا هو انها ثقافة عقلية ذات تجهيزات تقنية و باعتبار ان اللغة العربية قد تخلفت بفعل الاستعمار و يجب ترقيتها حتى تقوم بدورها في المستقبل باساليب علمية مهذبة جدا.لقد ألح البرنامج على نشر التعليم حتى تشيع روح العمل و يرتفع الإنتاج و خاطب الطبيعة الثورية بانها عليها إعطاء المثل للشعب و من ثمة يجب التنديد بشدة بنزعة حجحود المجهود الفكري و عدم تقدير الكفاءات و التنديد بالدعوة معادات المثقفين التي تظهر من وقت الى اخر.

لقد حذر البرنامج من استخدام و توظيف الإسلام لأغراض ديماغوجية معترفا بالنتماء حقا للحضارة الإسلامية التي اثرت في تاريخ البشرية.[3]

---

[1] _محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 182.

[2] _سعد الله أبو القاسم: " تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962" ط 3،ج9، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 116.

[3] _سعد الله أبو القاسم، المرجع نفسه، ص117.

الفصل الثاني

قيام الدولة الجزائرية المستقلة

الفصل الثاني: قيام الدولة الجزائرية المستقلة

المبحث الأول: المرحلة الانتقالية

المطلب الأول: نهاية التفاوض ووقف إطلاق النار

المطلب الثاني: انشاء الهيئة التنفيذية المؤقتة

المطلب الثالث: منظمة الجيش السري ومحاولة اجهاض الثورة

المبحث الثاني: صيف 1962 واعلان الاستقلال الجزائر

المطلب الأول: ازمة صيف 1962

المطلب الثاني: الاستفتاء

المطلب الثالث: نتائج الاستفتاء واعلان الدولة الجزائرية المستقلة

المبحث الثالث: تحديات بناء الدولة الجزائرية

المطلب الأول: انشاء المجلس الوطني التأسيسي

المطلب الثاني: مهام المجلس و صلاحياته

1- تعيين الحكومة

2- تشكيلة حكومة

3- التشريع باسم الشعب الجزائري

4- صياغة الدستور و المصادقة عليه

المبحث الأول المرحلة الانتقالية

المطلب الأول نهاية التفاوض ووقف إطلاق النار

تعتبر الانطلاقة الحقيقية لمفاوضات الرسمية بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية، و التي جرت بعد مرور سنتين كاملتين على عودة الجنرال ديغول إلى السلطة، وقد بدأت هذه المفاوضات بلقاء مولانفي جوان 1960، وانتهت بمفاوضات إيفيان ، وما نتج عنها اتفاقيات يوم 18 مارس 1962 ، وبذلك تم وضع حد للنزاع الجزائري الفرنسي على قاعدة تقرير المصير.[1]

بعد ان تم التصويت على نص اتفاقيات ايفيان جدد المجلس الوطني للثورة ثقته بالحكومة المؤقتة و كلفها بمتابعة المفاوضات .

في 7 مارس 1962 افتتحت ندوة إيفيان الثانية رسميا وانتهت يوم 18 مارس 1962 ، حيث تألف الوفد الجزائري من كريم بلقاسم الذي هو من تراس الوفد الجزائري وسعد دحلب ولخضر بن طوبال ومحمد يزيد ومصطفى بن عودة عقيد بجيش التحرير الوطني ومحمد بن يحي ورضا مالك والصغير مصطفاي وكان من الجانب الفرنسي لوي جوكس و هو من تراس الوفد الفرنسي [2] وروبير برون وزير الأشغال العمومية ، والأمير جان دوبروفمي كاتب دولة مكلف بالصحراء ، وبرنار تريكومستشار برئاسة الجمهورية ، وكلود شايي ، وفانسان لبوريمستشار قانوني في الشؤون الجزائرية ، وورولان بيكار، والجنرال دي كاماس والعقيد سقين دي بازيس مستشار عسكري.[3]

---

[1]_رمضان بورغدة: " الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 _ 1962) : سنوات الحسم والخلاص " ، مؤسسة بونة لمبحوث و الدراسات، عنابة، الجزائر، 2012، ص 407.

[2]_بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 560.

[3]_بن يوسف: بن خدة نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، المرجع السابق، ص ص 37-38.

ركزت هذه المفاوضات على وضع اللمسات الأخيرة على مسودة الاتفاق، ومناقشة بعض القضايا العالقة، ومنها تلك الخاصة بالفترة الانتقالية وتشكيل المجلس التنفيذي.[1]

اذ تم التطرق الى أصغر وأدق المسائل وبحكم ان هذه الاتفاقيات أصبحت تتعلق باحتمال تطبيقها على ارض الواقع كانت اهم النقاط التي نوقشت هي

- تطبيق وقف إطلاق النار
- ملازمة الجيش الفرنسي قواعده وبقائه مؤقتا بالجزائر
- القوى المحلية المكلفة بالحفاظ على الامن في الفترة الانتقالية
- إطلاق سراح المعتقلين
- عودة اللاجئين
- تنظيم الفترة الانتقالية من خلال تشكيلة الهيئة التنفيذية وامكانياتها وصلاحياتها
- المهلة اللازمة لإعداد استفتاء تقرير المصير [2]

و لقد استلزم 12 يوما من المناقشة الحادة للوصول الى التوقيع على اتفاقيات وقف اطلاق النار و كان ذلك عشية 18 مارس و بعد لحظات و في نفس اليوم اذاع بن يوسف بن خدة على أمواج إذاعة تونس بهذه العبارة (باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و بتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية اعلن وقف اطلاق النار في كافة انحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر و باسم الحكومة المؤقتة امر كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية و الاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني).[3]

[1] _سعد دحلب: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، المصدر السابق، ص 158.

[2] _ سعد دحلب:المصدر نفسه، ص 170.

[3] _بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان: المرجع السابق، ص 38.

بدوره قام الجنرال ديغول بإعطاء الأوامر بوقف اطلاق النار و كان لهذا الإعلان بداية للمرحلة الانتقالية التي سوف تتكفل فيها الهيئة التنفيذية المؤقتة بإدارة شؤون البلاد .[1]

كانت الفرحة غامرة عند الشعب الجزائري و امتثل جيش التحرير للأمر بصفة مطلقة و امتلت الشوارع بالأعلام الجزائرية و هو ما جعل من وقف اطلاق النار بمثابة الاستقلال و اطلق سراح جميع المسجونين و المعتقلين و دخل المهاجرون في تونس و المغرب .[2]

كانت اتفاقيات ايفيان انتصارا عظيما آلت على طرد الاستعمار الفرنسي والبلوغ بالجزائر إلى الحرية والاستقلال وهذا ما لم يكن ليحدث لولا الجهاد المسلح والكفاح السياسي والتضحيات الجسام للأبطال، والحكمة السياسية.[3]

المطلب الثاني: انشاء الهيئة التنفيذية المؤقتة

الهيئة التنفيذية المؤقتة و هي سلطة انتقالية مؤقتة نصت عليها اتفاقيات ايفيان و قد استحدثت هذه السلطة لسد فراغ قانوني في السلطة خلال مرحلة انتقالية لا تزيد مدتها عن ستة اشهر يتم خلالها تنظيم استفتاء عام يعبر فيه الشعب عن رايه حول موضوع الاستقلال و قد أوكلت الى هذه الهيئة مهام أخرى قيدتها نصوص اتفاقيات ايفيان بوضوح في شكل موادو بالموازاة مع هذه الهيئة قامت الحكومة الفرنسية بتعيين كريستيان فوشي كسلطة عليا موازية تهر على حماية امن و مصالح الفرنسية في الجزائر بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية التي اغلب أعضائها جزائريين مسلمين هذه الازدواجية في التسيير املتها احداث و وقائع يجب التسليم بها رغم رفض الحكومة المؤتة ان تكون السلطة الاستعمارية هي المنظمة و المشرفة على الاستفتاء و هذ راجع الى عقود من الزمن و تعرضها خلاله الى التزييف.[4]

---

[1]_مصطفى الهشماوي: المصدر السابق، ص 202.

[2]_زهير احدادن:المرجع السابق، ص 90.

[3]_بن يوسف بن خدة: شهادات و مواقف، المرجع السابق، ص 148.

[4]_عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 708.

في اطار تطبيق اتفاقيات ايفيان نصبت الهيئة التنفيذية المؤقتة في بومرداس حاليا يوم 8 افريل 1962 و بدأت تشتغل في 13 افريل 1962 تحت رئاسة عبدالرحمان فارس الذي عين بعد موافقة الحكومة المؤقتة.[1]

حيث تشكلت الهيئة التنفيذية من 12 عضوا من بينهم 3 فرنسيين يراسهم جزائري مسلم,[2] و قد احتفظت تشكيلة الهيئة التنفيذية بالتسميات المنصوص عليها في اتفاقيات ايفيان و كانت مكا يلي:[3]

- رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس
- نائب الرئيس Roger Roth
- مندوب للشؤون العامة شوقي مصطفاوي
- مندوب للشؤون الاقتصادية عبد السلام بالعيد
- مندوب للشؤون الإدارية عبدالرزاق شنتوف
- مندوب للشؤون المالية Jean Mannoni
- مندوب للشؤون الأمنية عبدالقادر الحصار
- مندوب للشؤون الاجتماعية بومدين حميدو
- مندوب الاشغال العمومية Charles Koenig
- مندوب للشؤون الثقافية الشيخ إبراهيم بيوض
- مندوب البريد محمد بن تفتيفة.[4]

و قد حددت اتفاقيات ايفيان مهمة هذه اللجنة بما يلي

[1]_بوعلام بن حمودة:المرجع السابق، ص 576

[2]_عثماني مسعود: مرجع سابق ص 708.

[3]_بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 576.

[4]_بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 576.

- إيجاد حل للحوادث التي تقع بعد تحقيق مستند الى ادلة
- حل المشاكل التي لم يكن في الإمكان تسويتها محليا .[1]

كلفت اللجنة بتوقي القتال او أي تصادم بين جيش التحرير و الجيش الفرنسي و منع المجاهدين من دخول المدن و في نفس الوقت يمنع العساكر الفرنسيون من دخول الجبال و رغم ذلك وقعت بعض المناوشات في بوحمامة حيث وصلت الى حد اطلاق النار بين المجاهدين و العساكر الى ان تدخلت لجنة توقيف اطلاق النار و تم انهاء هذه المناوشات .[2]

ان الهيئة التنفيذية المؤقتة مكلفة بالتصرف في الشؤون العامة التي تهم الجزائر وتسهر على تسيير ادارتها وترجع اليها مهمة تعيين الجزائريين في وظائف الإدارة.[3]

تحفظ الامن العام من خلال وضع قوات الامن تحت تصرف و سيطرة الهيئة التنفيذية المؤقتة والقوات المحلية إدارة شرطة و قوة امن و توضع تحت تصرفها و التي تقدر ب 60 الف رجل و تبدا ب 40 الف رجل و التي أسندت قيادته الى رئيس شرطة سعيدة.[4]

اعداد تقرير المصير وتنفيذه الذي حدد تاريخه في 1 جويلية 1962و يوكل اليه امر اقتراح للجنة المركزية للمراقبة التي تنص عليه قانون تقرير المصير.[5]

و كما نصت اتفاقيات ايفيان على ان الهيئة التنفيذية المؤقتة تنظم بعد اعلان الاستقلال في اجل أقصاه 3 أسابيع انتخابات لتعيين جمعية وطنية جزائرية تقوم بتسليم الصلاحيات و المهام لها عند انعقاد اول دورة لها.

---

[1] _بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان المرجع السابق، ص 86.

[2] _الطاهر الزبيري: مذكرات اخر قادة الاوراس التاريخيين 1929-1962، الجزائر، 2008، ص ص 271-272.

[3] _محمد بلعباس: تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 245.

[4] _يحي بوعزيز: الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962 ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962 الى سبتمبر 1962 من تنظيم جمعية اول نوفمبر 1954 في 28-29 أكتوبر 1992 بباتنة ص 153 .

[5] _محمد بلعباس: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 245.

المطلب الثالث منظمة الجيش السري و محاولة اجهاض الثورة

1-تأسيسها:

ظهرت منظمة الجيش السري ابتداء من مظاهرات الحادي عشر ديسمبر 1960 داخل صفوف الجيش الفرنسي ، بعد أن تلقى أنصارها نكسة جديدة و هي اعتراف الأمم المتحدة في دورتها العاشرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، فقضي على حلمهم والعالم ضدهم و ديغول خانهم ،و لم تكد نفوس الأوروبيين تهدأ حتى انطلقت حملة الدعاية لمشروع قانون الاستفتاء في 08 جانفي ،الذي وصفه جاك سوستال بأنه عمل غير دستوري ، و قد سمحت نتائج الاستفتاء للجنرال ديغول ، كي يواصل عملية تطهير في صفوف الجيش.[1]

2-ظروف تأسيسها

لقد جاء تأسيس منظمة الجيش السري نتيجة لعدة ظروف مرت بها الثورة الجزائرية من أهمها

- بداية المفاوضات الرسمية بين فرنسا و جبهة التحرير الوطني بمولان في جوان 1960 .

- نجاح مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي أدخلت الشعب الجزائري بثقله كاملا على معادلة الصراع و ظهوره كعامل فعال و انه متابع لسير القضية الجزائرية و كل صغيرة و كبيرة منه و انها لا تعني فئة منه فقط.

- حل جبهة الجزائر الفرنسية التي كانت تعارض سياسة الجنرال ديغول في الجزائر بعد مظاهرات ديسمبر 1960.[2]

---

[1] _تواتي دحمان: منظمة الجيش السري و نهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر، 1892-1891، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع، الجزائر، ،2008 ص ص 148-152.

[2] _تواتي دحمان: المنظمة المسلحة السرية في الجزائر (O A S) 1961-1962، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1420-1420ه، 1999-2000،ص 90.

كل هذه التطورات دفعت أنصار الجزائر فرنسية الى الإسراع في إيجاد هيكل يجمعهم بغية تحقيق هدفهم المتمثل في منع الجنرال ديغول من الجلوس على طاولة المفاوضات ومناقشة قضية استقلال الجزائر.[1]

3-برنامج منظمة الجيش السري:

أثناء عملية تفتيش قام بها البوليس الفرنسي عثر على مطبوعة تضمنت برنامج هذه المنظمة وجاء فيه من اجل:

- تجنب الحرب الأهلية التي تقودنا إليها السياسة الديغولية وإنقاذ فرنسا من خطر الثورة الشيوعية
- إنقاذ وحدة التراب الفرنسي المهدد بالانفصال.
- إعادة الوحدة المعنوية للأمة الفرنسية.
- ضمان مستقبل الجيل الجديد.
- تحقيق مطالب العدالة للعمال.[2]

4- تهدف هذه المنظمة بالدرجة الأولى إلى:

– الحفاظ على فكرة الجزائر فرنسية و الدفاع عن هذا الشعار بكل مما أوتي من قوة

–الضغط على الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الخامسة من اجل تغيير سياسته و كذا التخطيط للقيام بانقلاب ضده

–تجنيد الراي العام الفرنسي حول الدفاع عن الجزائر فرنسية ، و العمل بكل الوسائل لتحقيقها .

– منع تأسيس دولة جزائرية وطنية مستقلة

[1] _تواتي دحمان: المنظمة المسلحة السرية في الجزائر 1962-1961 (O A S)، المرجع السابق، ص 92.

[2] _تواتي دحمان: منظمة الجيش السري و نهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر (O A S)، المرجع السابق،ص 430.

– تحطيم ميكانزيم المفاوضات القائم بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

5-محاولة إيقاف المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية

رفض غلاة الجزائر الفرنسية الاعتراف بالشخصية الجزائرية رفضا تاما لان الحديث عن حل سلمي يترجم على انه اعتراف بجبهة التحرير الوطني ولذلك اتسمت المفاوضات في مراحلها الأولى بالسرية التامة.[2]

عند اعلان الطرفان الفرنسي والجزائري في الرابع من مارس عن تاريخ افتتاح لقاء ايفيان كان ذلك بمثابة نقطة البداية بالنسبة للمنظمة المسلحة التي فجرت في اليوم الموالي 130 عبوة بلاستيك بالجزائر العاصمة وسيارتين مفخختين بوهران خلفت ضحايا بشرية وجرحى.[3]

فاذا كانت المواجهة الفرنسية الجزائرية قد توقفت فان مواجهة أخرى امتدت او نشات في مناطق حيادية بين توقيف القتال و التصويت فقد حاولت استغلال النقص في النظام العمومي و السيادة التي تميز هذه الفترة لافشال المسعى الذي انطلق و ساهمت في نشر الفوضى و عمليات العنف.[4]

عند انطلاق المفاوضات في السابع مارس كثفت الاغتيالات في الشوارع ولم تعد مشاهدة الموتى تصدم أحدا وفي اليوم التاسع قتل 15 جزائريا بوهران وعلق أحد الجزائريين ميتا في حي باب الوادي وفي الوم ال سابع عشر اغتالت محافظ الشرطة " جيراندون " وفي الخامس عشر من مارس جاء دور مفتشي المراكز الاجتماعية بالأبيار سقط في نفس اليوم 10

[1]_مقنوش كريم: جرائم المنظمة المسلحة السرية في الجزائر في مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1891، ع 1، مارس 200 ص 14.

[2]_تواتي دحمان: منظمة الجيش السري و نهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر (O A S)، المرجع سابق، ص 299.

[3]_تواتي دحمان: المرجع نفسه، ص 310.

[4]_اويفي دارد: في قلب منظمة الجيش السري , المرجع السابق , ص257.

جزائريين اخرين في حسين داي بينما كانوا في انتظار الحافلة وفي اليومين الذين سبقا وقف إطلاق النار اغتالت 5 من الصيادلة الجزائريين.[1]

و في وقت كان " جون موران " يوجه خطابه للأقدام السوداء ينصحهم بعدم تتبع المجرمين اطلقت قذيفة هاون على ساحة الشهداء خلفت 24 قتيلا .[2]

كما قررت اضرابا لمدة يومين زلت الجزائر ووهران عن العالم فتوقفت الرحلات الجوية وملأت القاذورات الشوارع وامتلأت حافظات الجثث في المستشفيات.

في 20 مارس 1962 أصدرت منظمة الجيش السري تعليمة رقم 29 تحت قيادة الجنرال سالان[3] بانها تمنع تطبيق اتفاق ايفيان ووقف إطلاق النار الأول مفاده " ان وقف إطلاق النار لا يعني السلم " والثاني امر فيه –سالان–عبر بث سري " بتكثيف المناوشات في المدن الكبرى ".[4]

وفي 14 مارس قامت المنظمة بتجريد بعض وحدات الجيش الفرنسي من سلاحها ولم تجد أي مقاومة وكانت تقتل كل جندي يرفض تسليم سلاحه على الفور،[5]والهجوم في ليلة 4 إلى 3 أفريل بحي بوفريزي وإطلاق النار على المرضى بكل برودة وتدمير العمارة التي كانوا يداوون فيها بمادة البلاستيك مخلفين وراءهم 22 موتى و9 جرحى.[6]

---

[1] _تواتي دحمان: منظمة الجيش السري و نهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر (O A S) ، المرجع سابق،ص 310.

[2] _تواتي دحمان: المرجع نفسه، ص311.

[3] _محمد قنطاري: عيد النصر في 19 مارس 1962 في مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص ص 107-108.

[4] _تواتي دحمان: المرجع سابق، ص311.

[5] _محمد تقية: الثورة الجزائرية، المصدر الرمز المال، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 578.

[6] _عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، ص346.

وتم تسجيل 110 عملية في شهر مارس و230 عملية شهر افريلو763 من شهر ماي و970 شهر جوان و430 عملية وفي 10 ماي 1962 قامت باغتيال النساء الجزائريات العاملات في البيوت الأوروبية أثناء توجههن إلى العمل صباحا سميت ب "عملية فاطمة.[1] فقد استنزفت البلاد بصفة كبيرة فالمنظمة هدمت المدارس بالقنابل وحرقت مكتبة جامعة الجزائر وابادت اطنانا من الملفات الإدارية.[2]

6- نهاية منظمة الجيش السري

ونستنتج أن O.A.S حاولت عرقلة المفاوضات لكنها لم تنجح لذا لجئت إلى سياستها المعتادة و هيسياسة الأرض المحروقة لكن بعد إعلان وقف القتال قررت الدخول في مفاوضات مع الهيئة التنفيذية للحكومة المؤقتة التي انتهت بخروجها من الجزائر مع رد (ج ت و) و فرنسا لم يبقى لها وجود لذا حوكم سواء الذين بقوا بدون عقاب أوأدخلوا السجن بأحكام تثير السخرية و الضحك فهي أحكام غير عادلة بل كان لابد من المحكمة أن تصدراحكاما بالإعدام على كل عنصر من o.a.s.[3]

[1] _مقنوش كريم، المرجع السابق، ص 256.

[2] _احمد بن بلة: مذكرات احمد بن بلة كما املاها على روبير ميرل، تر العفيف الأخضر منشورات دار الآداب، بيروت، ص 159.

[3] _يوسفي محمد: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص100.

المبحث الثاني: صيف 1962 و اعلان الاستقلال

المطلب الأول ازمة صيف 1962

1-اطراف الازمة

الحكومة الجزائرية المؤقتة

اقر المجلس الوطني للثورة بالقاهرة سنة 1957 مبدا انشاء حكومة مؤقتة و فوض الى لجنة التنسيق و التنفيذ صلاحية الإعلان عن تاسيسها فقد بدا قادة الثورة يفكرون في تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر و انه من الضروري تشكيلها لانه بدونها ستظل جبهة التحرير في نظر الراي العام الدولي مجرد حركة تمرد في حين ان القضية الجزائرية أصبحت مشكلة دولية و بعد تشاور جبهة التحرير مع حكومتي تونس و المغرب الأقصى في مؤتمر طنجة قررت الجبهة تاليف حكومة مؤقتة جزائرية في الملتقى و ذلك الفترة ما بين 27 و 30 افريل 1958. وانطلقت الحملة التمهيدية للإعلان عن الحكومة المؤقتة و دشنها الثنائي كريم بلقاسم و محمود الشريف بحديث لصحيفة المجاهد عدد 7 ماي 1958 أجاب فيها عن أسباب تشكيل الحكومة المؤقتة بالقول: " ان أسباب ذلك عديدة منها تلبية رغبة الشعب الذي عبر عن ذلك اكثر من مرة و تجسيد وجود الامة و النهاية الرسمية للسيادة الفرنسية في الجزائر بعد اربع سنوات من الحرب ".[1]

هيئة اركان الجيش

منذ بداية اجتماعات واتصالات ومشاورات طرابلس تجري فكرة تكوين قيادة جيش التحرير وفي النهاية حصل الاتفاق على تكوين الهيئة واخذت صفة المسؤولية امام المجلس فأصبحت

[1]_علي زغدود: ذاكرة الثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار، الجزائر، 2004، ص 43.

هيئة مثل الحكومة قانونيا كما أسندت اليها مهمتها التي تتمثل في تنظيم جيش التحرير الوطني.[1]

كان امامها جيش مفكك يفتقد الى اقل مبادئ الانضباط بمعنويات منهارة وتجهيزات ضعيفة وإطارات مبعثرة في السجون ومما زاد الطين بلة سيطرة الجيش الفرنسي على جيش الحدو ومنذ مجيء قيادة الأركان أصبح في الحدود جيش تقليدي بتنظيمه و تكوينه و تأطيره يتحكم في الحدود و موزع عليها.[2]

2-طبيعة الازمة

ان المتفق عليه لدى جل الباحثين والدارسين ان حدوث هذه الازمة السياسية يعود الى المجموعة التي تخاصمت وانقسمت الى نفسها ودخلت في صراع حاد و ان الصراع كان قائما أساسا على السلطة و ان ازمة صيف 1962 هي ازمة اشخاص و ان جميع الازمات السياسية التي عاشتها الجزائر قبل 1954 راجعة أساسا الى حب الأشخاص للزعامة [3]

لقد أدرك احمد بن بلة أهمية وجود الزعيم في تاريخ الدول لهذا سعى بكل الوسائل ليتحول الى زعيم للجزائر و ان روح الزعامة لديه بدأت تتكون عندما عين نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة لحكوماتها الثلاث و هذا المنصب الذي منح له و هو في السجن جعله يشعر نفسيا انه لو كانا طليقا لكان هو الرئيس لكل هذه الحكومات و أيضا عندما اتصلت به هيئة الأركان عندما كان في السجن و عرضت عليه السلطة.[4]

[1] _محمد زروال، المرجع السابق، ص ص 62-64.

[2] _محمد زروال، المرجع نفسه، ص 64.

[3] _إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص ص 16-17.

[4] _إبراهيم لونيسي، المرجع نفسه، ص 17.

3-أسباب الازمة

ان الازمة التي ظهرت في الجزائر خلال صائفة 1962 لم تكن عسكرية أساسا بل كانت سياسية هددت الجزائر في وحدتها اذ قسمت الجزائر الى مجموعات لإيجاد صيغة لتبرير المواقف و تفعيل الازمات بموجبها و من النقاط التي أحدثت الخلاف بين الحكومة المؤقتة و الأركان العامة لجيش التحرير ما يلي:[1]

1-اجتماع القاهرة المنعقد في 20 اوت 1957 و ما تمخض عنه بخصوص توسيع لجنة التنسيق و التنفيذ اذ أصبحت تضم 9 أعضاء هم كريم بلقاسم و عبان رمضان و احتفظا بمركزهما و ادرج سبعه اعضاء عددهم اربعه مسؤولين عسكريين لخضر بن طوبال, عبد الحفيظ بوصوف ,عمار او عمران ,محمد الشريف و 3 مسؤولين سياسيين هم فرحات عباس عبد الحميد مهري الامين دباغين هذه التركيبة يميزها التناقص الخطير الذي اصبح سمة القيادة من هذا التاريخ الى الاستقلال و تبلورت افرازاته بعد الاستقلال ما يؤدي الى حرب اهليه.

2-التغيرات التي شهدتها الولاية الأولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد اذ تم تعيين محمود الشريف عضوا في اللجنة و لا يعرف الولاية ابدا و تعيين محمد العموري قائدا لها و هي تدرك انه ليس في مستوى قيادة ولاية شامخة كولاية الاوراس .[2]

3-تأسيس الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 سبتمبر 1958 تعيين فرحات عباس على راسها والذي بدوره كان من الزعماء التقليديين الذين وقفوا دائما ضد الكفاح المسلح والتحرر الكامل عن فرنسا ثم عدل موقفه و انظم الى جبهة التحرير سنة 1956 و ان اسباب الخلاف عن هذا العمل كما ادلى بها اعضاء مجلس القيادة للولاية الثانية و هي:

[1]_محمد بلعباس: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص ص 278-289.

[2]_محمد بلعباس: المرجع نفسه، ص ص278، 279.

- تشكيل الحكومة المؤقتة كان مفاجأة لان قادة الولايات في الداخل لم يستشاروا بصفتهم اعضاء في المجلس الوطني للثورة بل كانت قيادة الخارج قد بعثت اليهم ببرقيات المتكررة و محتواها " انتظروا حدثا مهما في 19 سبتمبر".
- ان تشكيل الحكومة المؤقتة لم يتم بطريقة قانونية اي عدم اللجوء الى القوانين الاساسية التي تحكم الثورة اذ لم يحضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولم يقرر خو الهيئة العليا للثورة الذي يلعب دورين اساسين هما: دور اللجنة المركزية ودور تشريعي.
- عدم استشارة قادة الولايات رغم ان الاتصالات كانت قائمة يوميا عن طريق اللاسلكي كما ان اغلبية المجلس الوطني للثورة كانت في الداخل خاصة بعد سنة 1957.[1]

4- لقد تأزمت الأمور أكثر فأكثر اثناء ما يعرف بحادثة الطيار الفرنسي الذي اسقطت طائرته ووقوعه في قبضة جيش الحدود الا ان الحكومة المؤقتة قامت بتسليمه الى السلطات الفرنسية بعد ضغوطات من الحبيب بورقيبة فغضب قائد هيئة الأركان واستقال من منصبه رفقة مساعديه في 15 جويلية 1961.[2]

4-تقارب هيئة الأركان والقادة المساجين:

سنة 1962 لم تكن هيئة الأركان في صراعها مع الحكومة المؤقتة قادرة علىاستلام السلطة وذلك بسبب افتقارها للشرعية التاريخية، فلا هواري بومدين ولا مساعديه كانوا حاضرين ليلة الفاتح نوفمبر، ولهذا السبب قررت هيئة الأركان أن تبحث لنفسها عن خلفاء سياسيين تتوفر فيه شروط الشرعية لمواجهة خصومها في الحكومة المؤقتة وحلفائها من بعض الولايات 1 في البداية فكر بومدين في كسب شخصية بوضياف لكن نصيحة معارفه عبد العزيز بوتفليقة جعلته القائد فوقع اختياره على أحمد بن بلة القريب إيديولوجيا من الشعب الجزائري.[3]

---

[1]_محمد بلعباس: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص، 279.

[2]_مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 157.

[3]_إبراهيم لونيسي، المرجع السابق. ص 54.

5-تفاقم الازمة

تمثلت في الوضع المشحون بالخلافات والأحقاد الحادة بي الطرين المتصارعين وكان ذلك بسبب الهجوم الذي شنه بن بلة وحلفاؤه بعد واقعة طرابلس بمناسبة ثلاثة احداث وقعت في النصف الثاني من شهر جوان وهي الاتفاق مع المنظمة السرية واجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان.[1]

6-الاتفاق مع منظمة الجيش السري

الذي جرى بين الوفد المكون من عبدالرحمان فارس و شوقي مصطفاوي و محمد بن تفتيفة الممثل للهيئة التنفيذية المؤقتة و الطرف الاخر الممثل للمنظمة جان جاك سوزيني و كان جاك شوفالي هو الوسيط بينهما حيث حدثت اتصالات بين الطرفين من اجل التوصل الى اتفاق كان بن خدة و غالبية الوزراء قد غادرو ا طرابلس فأثار فارس الامر مع بن بلة و خيضر و محمدي السعيد حاول بن بلة الامتناع عن اظهار موقفه في الموضوع و هنا السؤال مطروح لماذا حاول ان يمتنع عن اظهار موقفه رغم أهمية الموضوع؟

عندما الح عليه مصطفاوي قال: " نحن هنا اقلية والأغلبية في تونس ولها ان تتخذ القرار" فقال مصطفاوي " و اذا حصلنا على تعليمات من هذه الأغلبية " فلجابه بن بلة " نحن داخل الحكومة متضامنون و عندما تتخذ الأغلبية موقفا فهو يلزم الحكومة بأكملها" و في اليوم التالي غادر مصطفاوي و رفقائه طرابلس متجهين الى تونس حيث تم عقد اجتماع من طرف الحكومة المؤقتة و تم شرح الموقف من قبل فارس و مصطفاوي حيث انهم ترددوا حين منح موافقتهم في سبيل وقف المجازر بشرط عدم المساس باتفاقيات ايفيان.[2]

بعد عودة الوفد الى روشي نوار أرسل كريم بلقاسم مبعوث الى بوضياف ليلتحق به بعد قيام الحكومة لمؤقتة بتقديم طلب للسلطات الفرنسية للسماح بدخول 3 وزراء للسهر على

[1] _صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر. الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص 160.

[2] _صالح بلحاج: المرجع نفسه، ص ص 160-161

تطبيق اتفاقيات ايفيان واستقدام المحافظ السامي فوشي للاتفاق مع كريم بلقاسم وبوضياف لإيجاد حل يمنع التدمير الشامل الذي كانت منظمة الجيش السري تتوعد به في حالة عدم نجاح الاتفاق.[1]

ووجه مصطفاي نداء إلى الأوروبيين يوم 17جوان 1962 : " أنتم تتساءلون عن مستقبلكم في هذه البلاد ...ولقد عبرت عن هذه المشاعر التنظيمات النقابية و المهنية ، وعلى وجه الخصوص O.A.S التي تقابلنا معهم ...ولقد شاركت في هذه اللقاءات لأن القادة الجزائريين الذين تنتظرون أن تحصلوا منهم على الضمانات الضرورية ،ومن جهة أخرى فان القوات الجزائرية لحفظ الأمن ، والتي ستحل بصورة منظمة محل رجال الدرك و الحراس الجمهوريين ،يجب أن تكون قوات الجزائر بكاملها فهي مكلفة بحفظ النظام العام للجميع ،وعلى الجميع أن يشاركوا فيها ،وفي المساء رد عليه سوزيني بتصريح ل O.A.S بوقف القتال لمجموعاتها الإرهابية ،وصرح سالان يوم 19 جوان : " ينبغي علينا أن نتحلى بالشجاعة لمصلحة الوطن ،وأن نتأقلم مع الوضع الجديد ".[2]

و في المساء نفسه أعطت قيادة ال منظمة الجيش السري على لسان جان جاك سوزيني أوامر بوقف القتال[3] لمجموعاتها القتالية.[4]

بقبول بن يوسف بن خدة و كريم بلقاسم و محمد بوضياف التسوية مع المنظمة استغل ذلك المعارضون للحكومة و تعاملهم بالتواطؤ معها و هذا ما دفع بشوقي مصطفاوي و أعضاء الجبهة الاخرين الا الاستقالة يوم 27 جوان من الهيئة التنفيذية.[5]

---

[1] _صالح بلحاج: المرجع نفسه، ص 161-162.

[2] _مالك رضا: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، المصدر السابق،ص ص 133-134.

[3] _طبقت الأوامر في العاصمة و رفضتها مجموعات التنظيم العاملة في وهران. انظر صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص 162.

[4] _صالح بلحاج: المرجع نفسه، ص 162.

[5] _بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات افيان ، المرجع السابق، ص 54.

7-اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962

في النصف الثاني من شهر جوان جرت اتصالاته ولقاءات أولية من طرف السعيدحرموش أحد ضباط الولاية الرابعة، أدت إلى عقد اجتماع في زمورة بالولاية الثالثة، حضرة مندوبو كل من الولاية الثانية، الثالثة، الرابعة، فيدرالية فرنسا فيدرالية تونس والمغرب[1].

بناءا على وثائق محضر الاجتماع والتقارير المرسلة إلى الحكومة المؤقتة والولايات الغائبة، فان الهدف الرئيسي من عقدة يكمن في تنسيق العمل بين الولايات والحد من تدخلات هيئة الأركان في شؤونها.

وقبل الخروج بالقرارات النهائية، سجل المجتمعون في مداولاتهم الوضع الخطير الذي ألت إليه الثورة بسبب غياب قيادة موحدة، لذلك اتفقوا على تشكيل لجنة تنسيق ما بين الولايات مهمتها[2]:

1-إعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي.

2-تحديد شروط المشاركة في المؤتمر.

3-تنظيم دمج وحدات جيش التحرير المعسكر عند الحدود.

4-إدخال الأسلحة المكدسة بالخارج.

إلى جانب هذا القرار، قاموا بتوجيه دعوة إلى جميع أعضاء الحكومة للمحافظة على الوحدة إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي، كما طالبوهم بأخذ جميع الاحتياطات للدفاع عن مقومات الأمة الجزائرية ووحدة التراب الوطني[3].

وعند اختتام الاجتماع حررت رسالة باسم لجنة ما بين الولايات بعثت إلى الولايات الغائبة الأولى والخامسة والسادسة، تضمنت نداء لها بالانضمام إلى هذه اللجنة ، بهدف الحفاظ

---

[1]_علي كافي: المصدر السابق، ص360.

[2]_علي كافي: المصدر نفسه، ص 360.

[3]_علي كافي: المصدر نفسه، ص361.

على الوحدة الوطنية وتحاشي انتقال خلافات قيادة الخارج إلى الداخل، كما تضمنت كذلك تنديد من طرف المجتمعين بتجاوزات هيئة الأركان داخل الولايات، مؤكدين على عدم قانونية نشاطها باعتبارها مستقيلة منذ جويلية 1961 ورغم هذا النداء الداعي إلى تكريس الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات بين قادة الثورة إلا أن الولايات الغائبة لم تحرك له ساكنا، أما أعضاء الحكومة، فعند اطلاعهم على القرارات وافق معظم الوزراء عليها، في حين كان رد خيضر وبن بلة عنيفا، حيث قدم الأول استقالته، ورحل الثاني إلى القاهرة دون إعلام رئيس الحكومة بذلك، وهو سلوك يثبت اتهامها للجنة ما بين الولايات بانحيازها إلى جناح رئيس الحكومة ومناصريه، حيث اعتبروا اجتماع زمورة وقع بمبادرة من بوضياف وكريم، مستندين في ذلك على رسالة الدعم التي أرسلها هاذين الأخيرين إلى المجتمعين.[1] وقد بلغ الأمر بأحد أعضاء هيئة الأركان أن صرح بأن اجتماع زمورة وقع بالتواطؤ مع الفرنسيين.[2]

8-قرار عزل قيادة الأركان

في اليوم التالي من اجتماع زمورة حمل الرائد عز الدين و الرائد حميمي و الدكتور سعيد حمروش و عمر بوداود قرارات الاجتماع و ذهبوا الى تونس لاطلاع الحكومة المؤتة عليه و يذكر صالح بلحاج انه في تلك الفترة بالذات كانت فكرة القيام بعزل قيادة الأركان العامة واردا عند بعض الوزراء و في اليوم نفسه انعد بتونس اجتماع للحكومة و في جدول اعماله نقطتان ساخنتان مقررات اجتماع زمورة و مسالة قيادة الأركان وافق ايت احمد و بوضياف على مقررات زمورة و عارضها بن بلة و خيضر. اما بما يتعلق قيادى الأركان[3]فقد وجه بن خدة نداء الى جيش التحرير لعزل قيادة الأركان و تجريد بومدين و منجلي من رتبهم و قد اعلن بن

---

[1] _علي كافي: المصدر السابق، ص 360.

[2] _محمد بلعباس: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص، 563.

[3] _صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر. الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص ص .167-168.

بلة في اليوم نفسه عدم استطاعته للموافقة على قرار الحكومة و في الوقت نفسه أعلنت قيادة الأركان بان هذا القرار غير شرعي، و ان المجلس الوطني هو المسؤول عن عزلها.[1]

9-اجتماع تلمسان

دعا احمد بن بلة كافة الولايات للتباحث معه في مدينة تلمسان بهدف جعلها تصادق على تشكيلة المكتب السياسي كما جرى تحديدها في طرابلس إلى حين موعد اجتماع تلمسان، اجتمعت ولايات الداخل بدورها في مدينة الأصنام في منتصف شهر جويلية، لدراسة الوضع والأخذ بجميع الآراء انتهت مداولاته إلى اتفاق مبدئي نص على ما يلي:[2]

1-وضع حد لكل عمليات المزايدة.

2-الإسراع بعقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة، وفي حالة عدم حضور جميع الأعضاء يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الست، يضاف إليهم عضوان من فيدرالية فرنسا، وعضوان أحزان يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية على إثر هذا الاتفاق، انتقل مندوبي الولايات إلى تلمسان للتباحث مع بن بلة

وحسب لخضر بورقعة أحد المشاركين في هذه المهمة، فقد صمم بن بلة وجماعته فرض أرائهم على الجميع ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة، مستندين في ذلك على دعم كل من الولايات الأولى والخامسة والسادسة، التي تراجعت عن اتفاق الأصنام، وبذلك تهيأت جميع الظروف لأحمد بن بلة وجماعته كي يعلنوا رسميا عن تأسيس المكتب السياسي.[3]

---

[1]_بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 600.

[2]_بورقعة لخضر: المصدر السابق ص. 91.

[3]_بورقعة لخضر، المصدر نفسه، ص 92.

10- الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي

جاء هذا الإعلان عقب اجتماع ضم جماعة تلمسان يوم 20 جويلية حيث كانت هذه الأخيرة معززة بانضمام شخصيات بارزة أمثال فرحات عباس، أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل وفضلا عن هذه الشخصيات السياسية، كانت مدعمة عسكريا إلى جانب هيئة الأركان العامة، بكل من الرائد عثمان من الولاية الخامسة، العقيد شعباني من الولاية السادسة والطاهر الزبيري من الولاية الأولى.[1]

حيث قام في 22 جويلية 1962 بالإعلان عن تنصيب المكتب السياسي رسميا بحجة انه حاز على ثقة المجلس الوطني للثورة في طرابلس كسلطة وطنية شرعية.[2]

بعد مباشرة المكتب السياسي لمهامه صادفته معارضة شديدة من طرف الولاية الرابعة التي كانت قد وضعت قواتها بالعاصمة منذ 29 جويلية، وقد اشتد الخلاف بين الطرفين حول قضية تعيين مرشحي المجلس التأسيسي، حيث رفضت الولاية الرابعة إدراج بعض الأسماء في لوائح مرشحيها أمثال عبد الرحمان فارس، الشيخ خير الدين وغيرهم، بعدها طالب الرائد حسن الخطيب قائد الولاية ضرورة دعوة المجلس الوطني للثورة للاجتماع، فرد عليه خيضر بعدم إمكانية حدوث ذلك، مادامت قوات الولاية الرابعة تسيطر على العاصمة،[3] أعلنت الولايتان الثالثة والرابعة أن مجلسيهما سيبقيان قائمين غلى حين تشكيل دولة جزائرية منبثقة على المجلس التأسيسي بشكل قانوني،[4]والشيء الملاحظ في هذه القائمة هو إقصائها لخمسين قياديا وإطارات كان لهم دور كبير في ثورة التحرير أمثال: بن خدة، بن طوبال، بن يحي، بوبنيدر،

---

[1]_بورقعة لخضر:الصدر السابق. ص 93.

[2]_إبراهيم لونيسي: المرجع السابق ص 42.

[3]_بودوح السبتي: مذكرات المجاهد بودوح السبتي بعض حقائق الثورة المعاشة، بايجابياتها وسلبياتها من (1955-1962)، باتنة، 2002 -ص 214.

[4]_نزار خالد: مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم علي هارون، منشورات الشهاب،باتنة، 1999، ص، 56-58.

سعد دحلب، مصطفى لشرف، بلعيد عبد السلام، علي كافي، بن عودة وغيرهم، وهو امر يدل على تفوق جماعة تلمسان في الصراع علي الشرعية.[1]

المطلب الثاني: الاستفتاء

كان من نتائج اتفاقيات ايفيان الموقعة بين ممثلي جبهة التحرير الوطني و ممثلي حكومة الجمهورية الفرنسي القيام باستفتاء على تقرير المصير في الجزائر و حدد تاريخ 1 جويلية 1962 و اتفق الطرفان على وضع شروط و ضمانات لتنظيم الاحكام العامة في الجزائر اثناء المرحلة الانتقالية و التي تبدا بعد 19 مارس 1962 حتى 20 سبتمبر 1962 و قد تم تكوين الهيئة التنفيذية المؤقتة من جزائريين و أوروبيين باتفاق الطرفين و قد عين مقرها في روشي نوار التي اعتبرت كأول عاصمة للجزائر الحديثة و تضمن الشؤون العامة حتى تنصيب المؤسسات الناتجة عن الاقتراح العمومي التي ستثبت مباشرة بعد تقرير المصير.

و كما ذكر محمد بلعباس بان هذا اليوم أي يوم التصويت يوم عظيم في للجزائر و انهاء الشقاء و العهد الاستعماري[2]

1-شروط الاستفتاء بشان حق تقرير المصير

يشمل محور شروط الاستفتاء حول تقرير المصير على أربعة أبواب و ثمانية فصول و 46 مادة حسب ما جاء في اتفاقيات ايفيان:

الباب الأول عن تكوين هيئة الناخبين و فيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول يتحدث عن التنظيمات العامة و فيه قسمان.

القسم الأول عن الاحكام مثل حق التصويت و كشوف الانتخابات بالتفويض و المراسلة.

القسم الثاني عن شروط الانتخاب خارج الجزائر سواءا بفرنسا او البلدان المجاورة.

[1] _محمد بلعباس: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 560.

[2] _محمد بلعباس: المرجع نفسه، ص270.

الفصل الثاني يتحدث عن التنظيمات الخاصة.

الفصل الثالث يتحدث عن تنظيم و مراجعة كشوف مؤقتة و حملة الانتخابات و مواعيدها و الأحزاب و الجماعات التي تشارك فيها و دور الصحافة.

الباب الثاني عن تنظيم الاقتراع و فيه فصلان .

الفصل الأول يتحدث عن العمليات التمهيدية للاقتراع و عمليات التصويت و امكنة الاقتراع و مكاتبها و لجانها و مراقبة الأحزاب لها و ما الى ذلك.[1]

الفصل الثاني يتحدث عن فرز الأصوات و احصاءها و المشاكل التي تنجم عن الزيادة او النقصان فيها و جمع النتائج و إعلانها.

الباب الثالث عن مراقبة الاستفتاء و فيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول يتحدث عن تكوين أجهزة المراقبة.

الفصل الثاني يتحدث عن اختصاصات أجهزة المراقبة الفصل الثاني يتحدث عن المنازعات الانتخابية.الباب الرابع عن تنظيم العقوبات.[2]

2- سير الاستفتاء

لقد جرى الاستفتاء في كل من فرنسا و الجزائر على مرحلتين متتابعتين نسبيا ففي فرنسا و الأقاليم التابعة لها جرى الاقتراعبتاريخ 8 افريل 1962.[3]

اما في الجزائر بكان الاقتراع يوم 1 جويلية 1962 حيث تقدم الشعب الجزائري الى صناديق الاقتراع [4] فالعملية كانت تتطلب الكثير من الحذر و تستدعي التنسيق التام مع

[1]_يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرن العشرين، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 1995، ص 332.

[2]_يحي بوعزيز المرجع نفسه،ص333.

[3]_عثماني مسعود، المصدر السابق، ص712.

[4]_عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر و الطباعة، 2002، ص209.

الحكومة المؤقتة و مع المفوض السامي المقيم في بومرداس باعتباره يمثل السلكة الفرنية العليا في الجزائر و قد تم تشكيل لجنة خاصة أسندت رئاستها الى العضو القيادي في حزب البيان و عضو المجلس الجزائري المناضل قدور بوساطور حيث قامت اللجنة بفتح فروع لها على مستوى كل ولاية و بدا الشروع في إحصاء الناخبين بما في ذلك القاطنين خارج الجزائر قصد الاتاحة لهم فرصة التعبير عن رايهم و قد سارت التحضيرات سيرا عاديا رغم رداءة الأوضاع الأمنية التي كانت سائدة نتيجة الاعمال الإرهابية التي قامت بها منظمة الجيش السري.[1]

لقد كانت الأجواء مهياة للحدث العظيم فخرج الشعب الجزائري على بكرة ابيه في نظام بديع ووعي كامل و حماس رائع و فرح لا مثيل له و ابتسامة النصر تعلو جبينه ليدلي بصوته بكل حرية على انه لا يقبل بغير الاستقلال بديلا و ان الاقبال كبيرا لم يتخلف عنه حتى المعطوبين و النساء و وكلوا ذويهم بالتصويت و لقد شارك الأوروبيون في التصويت رغم قلتهم في الكثير من الولايات و بدات ملامح الجزائر المستقلة تظهر للوجود.[2]

و لعل اهم انشغال اثار مخاوف اللجنة الوطنية هو عدم تمكن اللجان الوطنية من ضبط القوائم بدقة بحيث يتجاوز عدد المصوتين عدد المسجلين و هذا ينتج عن الحماس المفرط الذي يدفع بالمواطنين الى انتهاز فرصة التصويت بالتصويت اكثر من مرة مما يعطي للسلطات الفرنسية حق الطعن في النتائج المعلن عنها و تعود الأمور الى ماكانت عليه و كان السؤال المطروح هو كالاتي:

"هل تريد ان تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962".[3]

[1]_عثماني مسعود، المصدر السابق، ص713.

[2]_محمد بلعباس: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص251.

[3]_عثماني مسعود، المصدر السابق، ص ص713 -714.

المطلب الثالث: نتائج الاستفتاء واعلان الدولة الجزائرية المستقلة

بتاريخ 8 افريل 1962 توجه حوالي 20 مليون و 800 الف فرنسي الى صناديق الاقتراع أي بنسبة 76 من المنتخبين المسجلين و قد أجاب منهم 1 مليون و 700 الف بكلمة نعم التي تعني منح الاستقلال للمستعمرة و مليون و 800 الف بكلمة لا و كان ثمة مليون ورقة بيضاء او ملغاة فكان الجواب إيجابيا بنسبة 91 من الأصوات المعبرة عنها.[1]

اما في الجزائر فكان بتاريخ 1 جويلية 1962[2] وفي يوم 2 جويلية وقع الفرز في الأصوات.[3]

كانت نتائج التصويت كالتالي

مجموع المسجلين 6.549.736

المصوتون بنعم 5.957.581

المصوتون ب لا 165.534

الأوراق البيضاء الملغاة 25.565

مجموع المصوتين 6.017.680

اعترف ديغول بان 90 من المسجلين شاركوا في التصويت و أجاب اكثر من 99 من المصوتين بكلمة نعم،

و قد اعلن عن الاستفتاء من قبل رئيس اللجنة صبيحة يوم الثلاثاء 3 جويلية 1962 و بناءا على هذه النتائج بعث ديغول الى رئيس لجنة الاستفتاء ان فرنسا تعترف باستقلال الجزائر.[1]

---

[1]_عثماني مسعود المصدر السابق، ص712 .

[2] _عثماني مسعود المصدر نفسه، ص714 .

[3]_محمد بلعباس: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص250 .

توقعا لهذا الاعتراف قام الفرنسيون ليلة الثلاثاء بطي كل الاعلام الفرنسية في مختلف انحاء الجزائر بعد ان ظلت ترفرف في سمائها قرنا وثلث قرن من الزمن.[2]

المبحث الثالث تحديات بناء الدولة الجزائرية

المطلب الأول انشاء المجلس الوطني التأسيسي

ان كيفية انتخاب المجلس التأسيسي حددتها الامرية التي امضاها رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس وصدرت يوم 16 جويلية 1962 والدائرة الانتخابيةأساسها الولاية وقد كان عدد الولايات 15 سنة 1962 وكان عدد المقاعد متناسبا مع عدد السكان اما نظام الانتخاب فقد اعتمد نظام القائمة والأغلبية بدور واحد.[3]

في يوم 4 سبتمبر اعلن عبر الإذاعة عن وقف اطلاق النار و حسب علي هارون فان الاقتتال بقي متواصلا في بعض مناطق الاصنام و بر الواقية حتى مساء 6 سبتمبر اين أعلنت الولاية الرابعة عن انضمام وحداتها الى جيش الحدود و في نفس اليوم كان قد انعقد اجتماع في الصخرة السوداء مقر المكتب السياسي بحيدرة بين احمد بن بلة ومحمد خيضر و الحاج بن علا و العقيد سي حسان ذهب على اثره احمد بن بلة و قائد الولاية الرابعة الى الاصنام لمواصلة العمل على وقف القتال و يوم 8 سبتمبر انطلق العقيد بومدين مع حوالي 4000 رجل من قوات الجيش الوطني الشعبي من قصر البخاري باتجاه المدية ثم البليدة و منها الى العاصمة التي وصلت اليها يوم 9 سبتمبر. و في اليوم نفسه اعلن ان الانتخابات ستكون يوم 20 من الشهر الجاري و قال احمد بن بلة " ان المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب " و لم يكن وقتها سرا على احد ان النصر كان بفضل جيش الحدود و ليس بفضل الشعب.[4]

---

[1]_عثماني مسعود، المصدر السابق، ص714 .

[2]_عثماني مسعود: المصدر السابق، ص714 .

[3]_الطاهر الزبيري: نصف قرن من الكفاح، المرجع السابق ص 24.

[4]_صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 586.

قبل اجرء الانتخابات قامت جماعة تلمسان على اثر مساومات بين قيادة الأركان و المكتب السياسي بشطب حوالي ستة و خمسين اسما[1] من القوائم التي كانت قد نشرت يوم 19 اوت الماشي و كانت الأسماء المقصات كلها من مرشحي الولايات[2] و بعض المعارضين الاخرين لجماعة تلمسان و كان الهدف من ذلك الاقصاء النهائي و عدم السماح بالوصول الى المجلس التأسيسي للعناصر التي لا تؤيد بصفة صريحة جماعة احمد بن بلة و قيادة الأركان و هكذا أغلقت أبواب المجلس امام وجوه معروفة جدا من قادة جبهة و جيش التحرير الوطني من أمثال بن يوسف بن خدة و عبد الحفيظ بوصوف و لخضر بن طوبال و سعد دحلب و العقداء علي كافي و صالح بوبنيدر و عمار بن عودة و الرواد طاهر بودربالة و عبدالمجيد لكحل الراس و أعضاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر طرابلس بن يحي الصديد و مصطفى لشرف و ممثلي الجبهة في الهيئة التنفيذية المؤقتة عبدالسلام بالعيد و عبد الرزاق شنتوف وشوقي مصطفاوي و إطارات سامية أخرى في الجبهة مثل محمد حربي و رضا مالك و غيرهم ...[3]

قدم المكتب السياسي 196 مترشحا للانتخابات ومن بينهم 16 فرنسيا من الجزائر فحصلت القوائم على قبول اغلبية الناخبين زيادة على انتخاب النواب دعي الشعب الجزائري للجواب على السؤال المنصوص عليه في أمريه 17 جويلية والمتعلق بقبول مبدا تعيين الحكومة من طرف المجلس التأسيسي و مبدا التشريع من طرف المجلس التأسيسي في انتظار الدستور.[4]

صادق الشعب الجزائري علة مشروع القانون الملحق بالسؤال بأغلبية 5.503.661 صوتا من بين 6.504.330 معبر عنها.

---

[1] _نشرت القوائم الجديدة يوم 13 سبتمبر وتضمنت نفس العدد (196) الذي كان موجودا في قوائم 19 اوت لكن عوض فيها 56 مرشحا بأسماء جديدة. انظر صالح بالحاج. تاريخ الثورة الجزائرية، ص 586.

[2] _استثنيت من تلك الاقصاءات الولاية الثالثة التي نجت من التطهير. انظر صالح بالحاج:المرجع نفسه. ص 586.

[3] _صالح بلحاج ، المرجع نفسه، ص ص 586-587.

[4] _عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر. دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، ص 176.

ويوم 20 سبتمبر جرت الانتخابات في ظروف حسنة لان الشعب فضل الرجوع الى مؤسسات تخدم الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار وسبعة أعوام ونصف من الحرب.[1]

في 25 سبتمبر1962، أعلنت الجمعية الوطنية التأسيسية، المنتخبة في 20 من الشهر نفسه، ولادة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية"، ومنحت الثقة بأغلبية 159 صوتاً ضد صوت واحد للحكومة التي عينت أحمد بن بلة رئيساً لمجلس الوزراء[2].

وفي اليوم نفسه صرح المجلس التأسيسي انه الوحيد الذي يسهر على السيادة الوطنية في الداخل والخارج و قد سجل في الجلسة نفسها ان الحكومة المؤقتة الجزائرية و الهيئة التنفيذية وضعتا حدا لصلاحيتهما (من خلال برقية بن خدة و رسالة عبدالرحمان فارس).[3]

قام المكتب السياسي بتنفيذ قراره بإنشاء الجيش الوطني الشعبي للجزائر المستقلة ودخلت بذلك الجزائر عصرا جديدا من الاستقرار النسبي أتاح لها في 26 سبتمبر 1962 من انتخاب المجلس التأسيسي (التشريعي) برئاسة فرحات عباس وقيام اول حكومة وطنية برئاسة احمد بن بلة وتولى فيها هواري بومدين وزارة الدفاع والطاهر الزبيري قائد الأركان العامة وكلف كل من رابح بيطاط ومحمد خيضر بالعمل على تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب طليعي ثوري.[4]

[1]_عباس محمد: فصول من ملحمة الجزائر، دار هومة للنشر و الطباعة، الجزائر، ص 300.

[2]_بنجامين ستورا: المصدر السابق، ص ص 23-24.

[3]_بوعلام بن حمودة:المرجع السابق ص 610.

[4]_محمد بلعباس: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 291.

المطلب الثاني مهام المجلس و صلاحياته

قامت الهيئة التنفيذية بإصدار مشروع قانون يتعلق بصلاحيات و مدة سلطات المجلس التأسيسي بتاريخ 17 جويلية و ذلك خلال عملية التحضير للانتخابات و حددت فيها الصلاحيات في 3 نقاط و هي:[1]

1-تعيين الحكومة .

2-التشريع باسم الشعب الجزائري.

3-اعداد دستور للجزائر و التصويت عليه.[2]

والتزم الجميع بتنفيذ هذه الصلاحيات فيما يخص النقطة الأولى والثانية على عكس النقطة الثالثة التي ستثير ضجة حادة وعنيفة بين رئيس المجلس ورئيس الحكومة[3].

1-تعيين الحكومة

شرع المجلس الوطني التأسيسي في مناقشة كيفية تعيين الحكومة ورئيسها في غياب دستور يحدد تلك العملية انطلقت مناقشة في المجلس حول الإجراءات التي يجب تتبع لإنجازها، وقدم بومعزة بهذا الشأن مشروع لائحة رفضه النواب بصياغته الأولى الى ان اعتيدت و تعديله صياغته بسرعة[4] فقاموا بالمصادقة عليه في 26 سبتمبر 1962 هذه اللائحة التي عينت على أساسها الحكومة.[5]

---

[1]_إبراهيم لونيسي: المرجع السابق ص 58.

[2]_صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 587.

[3]_إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 58.

[4]_رفض لأنه تضمن احكاما تنص على تبعية تامة للحكومة تجاه المجلس و كان ها امرا منافيا تماما للنظام الحكم الناشئ، انظر صالح بالحاج، جذور السلطة في الجزائر،الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965 المرجع السابق، ص 201.

[5]_صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، المرجع السابق، ص، 201.

قدم بن بلة بناءا على اقتراح من مكتب سياسي ترشيحه الذي سرعان ما نال موافقة النواب عن طريق التصويت دون مناقشة،[1] في يوم 28 سبتمبر1962 انتخب احمد بن بلة رئيسا للحكومة وقدم برنامجا فصادق عليه المجلس.[2]وقدم حكومته التي تتكون من 19 وزيرا،[3]راع رئيس الحكومة في التشكيلة التوازن الجهوي و إرضاء المكتب السياسي و هياة الأركان العامة و تمثيل تشكيلات قديمة كحزب فرحات عباس (من خلال احمد بومنجل و احمد فرانسيس) و جمعية العلماء المسلمين من خلال احمد توفيق المدني[4].[5]

ولم تضم هذه الحكومة أي عضو من الحكومة الجزائرية المؤقتة الأخيرة. بالمقابل، شغل خمسة عسكريين منهم العقيد هواري بومدين حقائب وزارية رئيسة. وعبرت هذه الحكومة عن إرادتها في تحقيق ثورة اشتراكية وإصلاح زراعي، وجزأرة الكوادر. لكن لم تكن لها سلطة على كل من الجيش إقطاعة بومدين، وجبهة التحرير الوطني، التي يتولى الأمين العام للمكتب السياسي محمد خيضر إعادة تنظيمها، والاتحاد العام لعمال الجزائر.[6]

2-تشكيلة حكومة بن بلة

شكلت اول حكومة جزائرية بعد مئة وثلاثون سنة من الاحتلال، حيث كانت التشكيلة على النحو الاتي:[7]

---

[1]_صالح بالحاج :المرجع السابق، ص ص، 201-202.

[2]_بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 610.

[3]_إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 59.

[4]_احمد توفيق المدني: ولد بتونس سنة 1899 ، احد قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، التحق بالثورة سنة 1956، عضو المجلس الوطني للثورة لسنتي 1956 و 1957 و وزيرا لشؤون الثقافة في الحكومة المؤقتة الأولى، شغل مناصب هامة بعد سنة 1962، توفي في 18 اكتوبر1983. انظر: محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 177.

[5]_بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 610.

[6]_بنجامين ستورا: المرجع السابق ص ص 23-24.

[7]_عمار قليل: المرجع السابق، ص 369.

1رئيس الحكومة: احمد بن بلة.

2-نائب رئيس الحكومة: رابح بيطاط.

3-وزير العدل: عمار بن تومي.

4-وزير الداخلية: احمد مدغزي

5-وزير الدفاع الوطني: هواري بومدين.

6-وزير الخارجية: محمد خميستي.

7-وزير المالية: احمد فرنسيس.

8-وزير الفلاحة و الاصلاح الزراعي: عمار اوزقان[1].

9-وزير التجارة: محمد خبزي.

10-وزير البناء و الاشغال العمومية والنقل: احمد بومنجل.

11-وزير التصنيع والطاقة: لعروسي خليفة.

12-وزير العمل والشؤون الاجتماعية: بشير بومعزة.

13-وزير التربية الوطنية: عبد الرحمن بن حميدة.

14-وزير الصحة: محمد الصغير نقاش[2].

15-وزير البريد والمواصلات: موسى حساني.

16-وزير قدماء المجاهدين وضحايا الحرب: محمدي السعيد.

17-وزير الشباب والرياضة: عبد العزيز بوتفليقة.

---

[1]_عمار قليل: المرجع السابق، ص 369.

[2]_عمار قليل: المرجع نفسه ، ص370.

18-وزير الاوقاف: توفيق المدني.

19- وزير الاعلام: محمد حاج حمو.[1]

3-التشريع باسم الشعب الجزائري

عرف الأستاذ الفرنسي غونيداك الشعبوية على انها " الإعلان بأشكال مختلفة ان الشعب في مجمله يجب ان سكون المحدد الأساسي لظواهر السلطة و مصدر الوحي الأعلى للعمل السياسي و المستفيد الأول منه"

و لخص أسلوب الحكم الشعبي في ثلاث اليات أساسية هي [2]:

- الشعبوية الدستورية : السيادة ملك الشعب.
- شعبوية المجتمع المنادي بسيادة الاجماع حيث يتم نفي الطبقات و النزاعات و الفروق بمختلف أنواعها.
- شعبوية الحزب لواحد.

كانت هذه العناصر المميزة للشعبوية حاضرة باستمرار في اقوال الرئيس بن بلة و افعاله و من سماته الشعبوية أيضا النزعة الابوية تجاه الشعب.[3]

4-صياغة الدستور و المصادقة عليه

لقد كان من المفروض ان يتولى المجلس التأسيسي مهمة اعداد الدستور و هذا طبقا لأمر الصادر في 8 سبتمبر 1962 المكمل للأمر الصادر في 1 جويلية 1962 و الذي ينص على ان المؤسسة التشريعية تتولى مهمة التشريع باسم الشعب الجزائري كما انها تقوم بإعداد

---

[1]_عمار قليل: المرجع السابق ، ص 369.

[2]_صالح بلحاج: جذور السلطة في الجزائر،الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965 المرجع السابق، ص 203.

[3]_صالح بالحاج:المرجع نفسه، ص ص203-204.

الدستور و على هذا الأساس قام المجلس بإنشاء لجنة دستورية خاصة مهمتها اعداد الدستور و العمل على صياغته بعبدا على الحكومة التي التزم رئيسها عند عرض برنامج حكومته بعدم التدخل في هذه العملية حيث صرح فيما يخص الدستور فان مجلسكم يتمتع بسيادة كاملة في وصعه فعليه ان يعطي للبلاد الدستور الذي يراه مناسبا و مستجيبا لطموحات الشعب و ستقف الحكومة موقفا حياديا صارما سواء بخصوص مضمونه او حول إجراءات المصادقة عليه.[1]

في افريل 1963 قدم مشروعين الأول من فرحات عباس و الثاني من نواب المجلس للجنة الكفيلة بانشاء دستور لكن الحكومة تدخلت لتسحب منها الملف معلنة بانها ستتولى اعداد مشروع الدستور.[2]

اختلف المسؤولون حول إجراءات تحضير مشروع الدستور فهو يتكفل بها المجلس بصفته هيئة دستورية ام المكتب السياسي بصفته هيئة مؤقتة فقد فضل فرحات عباس ان يستقيل من منصبه في 23 اوت 1963،[3] مبررا هذا بان المجلس التأسيسي هو صاحب السيادة وهو الوحيد المؤهل لدراسة القوانين التي توضع في مكتبه قبل إعلانها للجمهور،[4] و لان مشروع الدستور عرض على إطارات جبهة التحرير الوطني دون المرور على المجلس الوطن التأسيسي فصادقة عليه في 31 جويلية 1963.[5]

بعد تقديم الحكومة لمشروع الدستور الذي قدم عن طريق مجموعة من النواب حتى تحترم الشكليات، جرت مناقشة شكلية على محتويات الدستور و تمت الموافقة عليه ب 133

[1]_إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 64.

[2]_إبراهيم لونيسي: المرجع نفسه، ص 65.

[3]_بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 610.

[4]_إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص 66.

[5]_بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 610.

صوتا و امتناع 8 نواب عن التصويت و غياب 22 نائبا عن جلسة التصويت و بعدها عرض على الاستفتاء الشعبي في 8 سبتمبر 1963.[1]

صادق الشعب الجزائري على مشروع الدستور بعد مشاركة 82.66% من الناخبين و تصويت 98.01% منهم على المشروع بنعم. و امضى رئيس الحكومة احمد بن بلة نص الدستور يوم 10 سبتمبر 1963 فنشر في الجريدة الرسمية، و من هنا بدا عهد جديد في الجزائر المستقلة عهد يختار فيه الشعب سيد المؤسسات و السياسيات التي ترضيه.[2]

جاء في هذا الدستور الجزائر الذي كان عنوانه "مبادئ ومهام رئيسية."

أ_ الجزائر جمهورية ديموقراطية شعبية.

ب_ الإسلام دين الدولة الجزائرية وتضمن الجمهورية الجزائرية لكل فرد احترام أرائه، ومعتقداته والممارسة الحرة لشعائره[3].

ج_ اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة الجزائرية.

إن هذه المبادئ سبق وأن وردت في بيان أول نوفمبر، لكن الجديد فيها هو تعداد المهام الرسمية للدولة الجزائرية كما يلي:

-حماية الاستقلال الوطني.

-ممارسة السلطة من طرف الشعب.

-تشىيد ديمقراطية اشتراكية وهو من أهم وأحدث مهمة.

-التخلص من جميع بقايا الاستعمار.

---

[1]_إبراهيم لونيسي: المرجع السابق، ص ص 66 -67.

[2]_بوعلام بن حمودة:المرجع السابق، ص ص 610 -611.

[3]_الحسن بركة: أبعاد الأزمة في الجزائر، دار الأمة، صلالة، الجزائر، ص، ص 16-17.

– تدين الجمهورية التعذيب وكل مساس مادي بكامل الكيان الآدمي.[1]

[1]_الحسن بركة: المرجع السابق، ص 17.

الفصل الثالث

مدى تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس في بناء الدولة

الجزائر الحديثة

الفصل الثالث: مدى تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس في بناء الدولة الجزائرية الحديثة

المبحث الأول:المعالم الكبرى لمشروع المجتمع والدولة في برنامج طرابلس

المطلب الأول: المحور الأول، صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية

المطلب الثاني: المحور الثاني، الثورة الديمقراطية الشعبية

المطلب الثالث: المحور الثالث، لتحقيق المهام الإقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية

المطلب الرابع: من أجل سياسة خارجية مستقلة

المطلب الخامس: تقييم برنامج طرابلس 1962

المبحث الثاني: الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر غداة الاستقلال

المبحث الثالث:الحلول التي انتهجها الرئيس أحمد بن بلة

المبحث الأول: المعالم الكبرى لمشروع المجتمع والدولة في برنامج طرابلس

عندما وضعت الحرب التحريرية أوزارها وتوقف القتال في 19 مارس 1962 طبقا لإتفاقية إيفيان الموقعة بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وفرنسا، وكان لابد من وقفة تقييمية تستخلص منها قيادة الثورة الجزائرية نتائج سبع سنوات ونصف من التضحية والنضال وترسم على ضوء ذلك أفق المستقبل في مختلف الميادين ولهذا الغاية إنعقد مؤتمر طرابلس من 27 ماي إلى07 جوان حيث كان معولا عليه أن يفصل في الخيارات السياسية والاقتصادية والثقافية للجزائر المستقلة وايضا الخروج بقيادة تتسلم مقاليد الأمور بعد الاستقلال.[1]

يعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة الجزائرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها، إذا يعتبر برنامجا متطابقا لمسايرة التطور الطبيعي في الثورة من خلال محاولة إعطائها صورة جديدة وهي في الحقيقة محاولة تطوير المشروع الإيديولوجي في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة[2]

لقد جاءت الوثيقة التي عرفت تاريخها بميثاق طرابلس مرتكزة على محورين رئيسين

تقيم الوضع القائم في البلاد 1830 إلى 1962 بما في ذلك اتفاقيات ايفيان وتنظيم الدولة الجزائرية المقبلة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو ما أطلق عليه الميثاق " الثورة الديمقراطية الشعبية "[3]

المطلب الأول: المحور الأول: صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية

بالنسبة للمحور الاول أعطى البرنامج تقييما شاملا لأوضاع الجزائر من الإحتلال إلى غاية توقيع إتفاقيةإيفيان، مركزا على السيادة الوطنيية والسياسية الفرنسية الهادفة إلى تقويمها[4].

---

[1] _الطاهر زبيري: نصف قرن من الكفاح، تحرير مصطفى دالع، (الجزائر، الشروق للإعلام والنشر، 2011) ص 12.

[2] _محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 –1962، المرجع السابق، ص ص 278 – 279.

[3] _محمد العربي الزبيري:المرجع نفسه، ص 279.

[4] _محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص 278.

حيث تناول عدة نقاط هامة في نظرته العامة عن حالة الجزائر كما تناول البرنامج بإنتقاد ذاتي لجبهة التحرير الوطني واتهمها بقلة الصرامة تجاه الاقطاعيات السياسية التي برزت وتباعد التفكير بين القيادة التي استقرت بالخارج، بسبب ظروف الحرب وبين الجماهير الشعبية وتنازل جبهة التحرير الوطني عن مهامها السياسية لصالح جيش التحرير الوطني والخلط بين مسؤوليات الحكومة المؤقتة كهيئة تنفيذية بمسؤوليات قيادة جبهة التحرير الوطني وغياب المنظمات الفكرية المحضرة بإتصال مع الجماهير الشعبية[1]

المطلب الثاني: المحور الثاني : الثورة الديمقراطية الشعبية

يتناول هذا المحور الجانب العقائدي للبرنامج، وفيه حاول محرروا البرنامج تعريف الديمقراطية الشعبية ، على ضوء معطيات موضوعية تبين الكيفية التي يتم التشييد الثوري للدولة والمجتمع بإعتبار أن الجزائر لا تزال تحمل بصمات الاستعمار الفرنسي[2] ، كما حدد هذا المحور هدف الثورة وعملية الانتقال من ثورة تحريرية إلى ثورة ديمقراطية شعبية بعد استرجاع الاستقلال، وهو تعبير عن ما عرف فيها بعد بالثورة الاشتراكية[3]

وتعني الثورة الديمقراطية الشعبية البناء الواعي للبلاد ضمن المبادئ الاشتراكية والسلطة تكون بين الشعب .

لقد وقف برنامج طرابلس عند جملة محددات فكرية وإجتماعية ، وحاول من خلالها تحديد مهام الثورة الديمقراطية الشعبية التي رسمها هي :

[1] _ـــبوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 594.

[2] _عبد الحميد زوزو:المرجع السابق، ص 48.

[3] _رابح لونيسي: المرجع السابق، ص 77.

1ـ المضمون الديمقراطي:

حيث تكمن مهمة الثورة في تدعيم الامة المستقلة باسترجاع كل القيم المهدمة من قبل الاستعمار بما ..... من دولة ذات سيادة وإقتصاد وثقافة وطنية وذلك يكون عبر إلغاء البنية الاقتصادية والاجتماعية والاقطاعية ومخلفاتها[1]

2 ـ المضمون الشعبي :

تقصد الثورة من خلالها على مجمل الشعب لا على شريعة إجتماعية واحدة مهما كانت متنورة لبلوغ الهدف المنشود[2] ، كما أن بناء دولة عصرية على اسس ديمقراطية مناهضة للامبريالية والاقطاعية لا يكون ممكنا إلا بمبادرة الشعب نفسه ويقظته ومراقبته لمباشرة ولهذه الثورة مهام كبرى والشعب وحده هو الذي يستطيع أن يحقق تلك المهام، ونعني بالشعب الفلاحيين وكافة العمال والمستأجرين والشبان والمثقفين الثوريين[3]

3 ـ من أجل وعي طليعي :

لقد ربط المحررون تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية بتكوين طليعة واعية تشمل عناصر مثقفة من العمال والفلاحين والشبان المثقفين الثوريين ومن شأن هذه الطليعة أن يكون لها دور في إعداد فكرة سياسية وإجتماعية تعكس بصدق مصالح الجماهير، في إطار الديمقراطية الشعبية وبالتالي فإن بناء دولة حديثة ، وتنظيم مجتمع ثوري يتطلبان اللجوء إلى مناهج ومقاييس علمية في العمل النظري والتطبيقي ، ورفض أشكال التفكير الذاتي[4]

---

[1]_عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص 482.

[2]_عبد الحميد زوزو:المرجع السابق، ص48.

[3] _بوالطمين جودي لخضر: مرجع سابق، ص 61.

[4]_وزارة المجاهدين: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954، بيان اول نوفمبر، قرارات مؤتمر الصومام، برنامج مؤتمر طرابلس، تص، عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP،الجزائر، 2008،ص78.

4 ــ من اجل مفهوم جديد للثقافة :

ركز برنامج طرابلس بالتعريف والتحليل على التوجه الثقافي للجزائر المستقلة، حيث عدد الميزات الثلاث للثقافة الجديدة، وهي الوطنية والعلمية والثورية، وقد تكرر وصف العلمية أكثر من مرة مما يفهم منه أن الاشتراكية المبشر بها هي إشتراكية علمية[1] حيث خصص برنامج طرابلس ما يقارب عشرين فقرة لمحاولة ضبط مسيرتنا في الميدان الثقافي في الجزائر المستقلة إن طرح الميثاق للمشكل الثقافي لا يفصله عن العمل السياسي بل يعترف أن ضرورة خلق فكر سياسي وإجتماعي مدعم بفكر عملي يبين أهمية مفهوم جديد للثقافة[2].

أكد محررو الوثيقة في هذا العنصر أنه يجب استحداث ثقافة جزائرية جديدة تتسم بالوطنية، تعيد بلغة العربية كرامتها وتحارب التسلسل الثقافي الخارجي والتأثيرات الغربية، التي جعلت كثيرا من الجزائريين يحتقرون لغتهم ويتنكرون لقيم وطنهم، ثقافة ثورية قادرة على تحرير شعب من مخلفات الاقطاع والخرفات المعادية للمجتمع ثقافة علمية يكون لها طابعها العقلاني ، حيث جاء في الوثيقة أن الثقافة الجزائرية هي ثقافة علمية في وسائلها وأبعادها يجب أن تحدد حسب طابعها العقلاني[3] .

المطلب الثالث: المحور الثالث : لتحقيق المهام الإقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية

لتحقيق برنامج طرابلس ومشروعه للثورة الديمقراطية الشعبية، الذي أطلق كاستمرار لثورة التحرير والاستقلال، فقد حصر جملة من الوسائل، يمكن الوقوف عليها و تركيزها في ثلاث فصول هي :

---

[1]_أبو القاسم سعدالله: مرجع سابق، ص 115.

[2]_عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986) ، الجزائر،1986، ص ص 197-180.

[3]_عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 48.

1 ــ بناء إقتصادي وطني

2 ــ إنتهاج سياسة دولية أساسها مناهضة الامبريالية

3 ــ إنتاج سياسة إجتماعية لصالح الجماهير والفئات المحرومة[1]

- **بناء إقتصاد وطني :**

إستعمل البرنامج بقراءة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر المستعمرة، وخلص إلى أن الاقتصاد الجزائري رهين السيطرة الاستعمارية والأجنبية معا وهوإقتصاد مختل التوازن وغير متناسق، يتعايش فيه قطاعين :

الأول: رأسمالي عصري مجهز، يسيطر عليه مستوطنون جشعون همهم الربح والاستغلال، والنهب للثورة الوطنية

الثاني: تقليدي يحي عليه السواد الاعظم من الجزائريين الفقراء ومن الفلاحيين والرعاة انتج حالة إجتماعية فردية يعاني في ظلم عموم الجزائريين عناء تسديد وعليه حسب البرنامج يجب إعتماد مبادئ سياسية إقتصادية تقوم على :

1 ــ رفض الهيمنة الاجنبية والليبرالية الاقتصادية

2 ــ العمل على إيجاد تخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية

بهذا فإن بناء الاقتصاد الجديد في ظل توجيهات برنامج طرابلس على أسس جديدة لن يتم إلا بانقلاب جذري

جاء في البرنامج (ولن يتم بناء الاقتصاد على اسس جديدة إلا بانقلاب جذري في الهياكل الحالية[2])

[1] _يوسف قاسمي:المرجع السابق، ص 260.

[2] _وزارة المجاهدين: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954، المرجع السابق، ص 87.

أ ــ الاصلاح الزراعي :

يتمثل الاصلاح الزراعي في وثيقة طرابلس في إتخاذ عدة إجراءات تخدم مصالح الفلاحيين إذا يعتبر كما نص عليه البرنامج قاعدة فعالة للحرب التحريرية[1] ويتطلب الاصلاح الزراعي إجراءات التسيير الجماعي لوسائل الانتاج والانشطة الاقتصادية كالتعاونية الانتاجية وقرى الفلاحيين وتحديد المساحات وإلغاء نظام الخماسية وإعفاء المزارعين من الديون[2].

ب ــ تحديث الفلاحة :

اكد البرنامج على ضرورة التحديث والتطوير اللذين ايفيان أشياء كثيرة ومعقولة علاوة على تأكيد بالتوزيع الجماهيري للتقنيات العصرية الذي يعد عاملا اساسيا في تطوير الفلاحة[3]

ت ــ المحافظة على الثورة العقارية :

إن التراث العقاري هو كذلك جدير بالإهتمام إذا يجب الحفاظ عليه وخدمته حتى يكتمل شروط تحقيق الإصلاح الزراعي الجذري

حيث جاء في البرنامج حول هذا الموضوع: لا شك أن سوء حالة الاراضي والتقلص المستمر لمساحات الإنتاج وتخريب الغابات تشكل أفات حقيقية يجب التصدي لها .....[4]

ث ــ تطوير منشآت دعامة الإقتصاد:

[1]_عبد الحميد زاهير: قضية الارض في برنامج طرابلس، مجلة أول نوفمبر تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1976،عدد 18، ص 34.

[2]_عبد الحميد زوزو:المرجع السابق، ص 49.

[3]_عبد الحميد زاهير: المرجع السابق، ص 35.

[4] _عبد الحميد زاهير: المرجع نفسه، ص 36.

توجه سياسة الحرب إلى تأميم وسائل النقل، وتحسن وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية، إقامة مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق[1]

ح ــ تأميم القروض والتجارة الخارجية :

طرح البرنامج ضرورة إلغاء نظامالإتجار بين فرنسا والجزائر تدريجيا ولكن بوتيرة سريعة [2]

كما يعتبر البرنامج أن عملية تأميم شركات التأمين والمصارف مهمة مستعجلة لتكون وسيلة حقيقية وأداة مساومة مالية[3] .

ج ــ تأميم الثروات المعدنية والطاقة :

اعتبر برنامج طرابلس عملية تأميم الثروات المعدنية عملية طويلة المدى

د ــ التصنيع :

إستلزم أن تتوج سياسة التصنيع بإنشاء ضمانات قاعدية تكون قاعدة للتنمية الحقيقية وعملية تقدم الاقتصاد الفلاحي وعلى الدولة أن تعمل على توسيع القطاع الحكومي في الجزائر.[4]

2 ــ تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير

في الميدان الاجتماعي أوصى البرنامج بمحو الامية ومجانية العناية الطبية ، وتحرير المرأة ...إلخ[5]

أ ــ رفع مستوى المعيشة :

---

[1] _فاضلي إدريس:المرجع السابق، ص 142.

[2] _عبد الحميد زوزو:المرجع السابق، ص 49.

[3] _فاضلي إدريس:المرجع السابق، ص 142.

[4] _فاضلي إدريس: المرجع نفسه، ص 143.

[5] _محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الاسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 274.

عبر محاربة البطالة وشتى مظاهر التفرق المادي وتمكين المهتمين من حقهم النقابي في الاضراب .... وغيره.

ب ــ محو الامية وتطوير الثقافة :

من خلال غرس القيم الوطنية التي اظهرت التجارب التاريخية للشعب الجزائري قبل الثورة ارتباطها بالحضارة الاسلامية في كل ابعادها، الدينية ، اللغوية ، الثقافية والحضارية وعن طريق توسيع وسائل التربية الجماهرية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.[1]

ت ــ السكن :

اعتبر البرنامج ميدانا يرتبط تجاه الأغلية العظمى من الجزائريين الذين هم بدون مأوى بسبب التخريب والتدمير التي طالت مساكنهم في ظل الاستعمار، مما يستلزم توفير بصفة إستعجالية، وإعتماده تأويله من خلال توفير كل ما يلزم من إمكانيات لانجازه بالصورة اللائقة.

د ــ ضمان توفير الصحة العامة :

وذلك عبر تأميم المؤسسات الطبية ومنشآت الصحة بغرض ضمان مجانية العلاج مع مصاحبة ذلك بتكوين سريع ونوعي للإطارات التي تشرف على هذا القطاع الحيوي.

تحرير المراة :

إشتراك المرأة في تسيير الشؤون العمومية وتنمية البلاد ، وأوكلت إلى الحزب مسؤولية ترقية المرأة وترشيدها، وإزالة كل عوائق تطوريها ومحاربة الاحكام المسبقة الاجتماعية والمعقدات الرجعية[2] تلك اسرار المعالم والعناوين الاساسية في السياسة الاجتماعية التي ضمنها برنامج طرابلس وهي إمتداد وتكملة وتتويج للسياسة الإقتصادية المذكورة بتكامل

[1] _محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 296.

[2] _فاضلي إدريس: المرجع نفسه، ص 144.

السياسيتين ونجاعة التنفيذ والرقابة ..... ويمكن فعلا تحقيق مجتمع إشتراكي كما توخاه البرنامج.

المطلب الرابع: من أجل سياسة خارجية مستقلة:

وضع ميثاق طرابلس سياسة خارجية للدولة الجزائرية والتي جاءت مجملها مبنية على الأيديولوجية الوطنية وترمي إلى أهداف حيوية على الصعيد الاقليمي والعالمي والانساني وفي هذا الاطار جاء التأكيد على ضرورة مكافحة الاستعمار والامبريالية[1] وتقويته العلاقات مع البلدان الاشتراكية التي وقفت مع الثورة التحريرية وتحقيق الوحدة المغاربية والامة العربية وإفريقيا ومساعدة حركات التحرر وتقوية العلاقات مع كل بلدان العالم[2] وتقوية تيار عدم الانحياز وقد ذكر محمد حربي أن السياسة الخارجية في برنامج طرابلس بقيت قائمة على مبدأ عدم الانحياز.[3]

وقد اضيف لوثيقة طرابلس ملحق عن حزب جبهة التحرير الوطني الذي بواسطته تحقق الثورة الديمقراطية الشعبية[4] حيث أقر مؤتمر طرابلس في الشأن الحزبي تحويل جبهة التحرير إلى حزب سياسي إعتبار لكون الجبهة أصبحت غير مؤهلة لما فيها من نقائص لضمان إستمرارية الثورة.[5]

كما اكد برنامج طرابلس أن أعضاء الحكومة في غالبيتهم اعضاء في الحزب باستثناء رئيس الحكومة الذي يجب أن يكون عضوا في المكتب السياسي في الحزب وتكون غالبية أعضاء المجالس أيضا من الحزب، وبما أن الحزب هو المسؤول عن تسيير دواليب الحكم في الدولة فقد حرص البرنامج على تنظيمه تنظيما دقيقا فتبين أنه لا يظلم إلا الذين يناضلون

[1] _محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962 المرجع السابق، ص ص 291، 292.

[2] _بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 596.

[3] _محمد حربي: جبهة التحرير الوطني،الاسطورة والواقع،المصدر السابق، ص 274.

[4] _رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 79.

[5] _فاضلي إدريس،المرجع السابق، ص 79.

لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية ويبعد عن صفوفه كل تواجد أيديولوجي مخالف لأهداف الثورة.[1]

وخلاصة القول يعتبر برنامج طرابلس مرجعية تاريخية للدولة الجزائرية بعد الإستقلال انبثق من أجل رسم عوالم الدولة الجزائرية الحديثة بعد إسترجاع السيادة الوطنية فهو المنهاج السياسي والاقتصادي والاجتماعي و الثقافي الذي إتبعته الجزائر من أجل إعادة بناء دولة الجزائرية الحديثة.

المطلب الخامس: تقييم برنامج طرابلس 1962:

يحتوى البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية وهي المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي والثقافي، كما تفرغ المحور السياسي إلى عدة فروع تتعلق بنظام الحكم والسياسة الخارجية ومستقبل جبهة التحرير الوطني لخص البرنامج كل تلك المحاور في شعار واحد وهو الديمقراطية الشعبية ويعرفها بأنها تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية والسلطة والشعب

إن السلطة في الجزائر بعد الاستقلال قامت على نهج برنامج طرابلس الذي يعتبر الوثيقة الهامة والاولى في عهد الاستقلال حيث بدأ التطبيق الفعلي لها رغم أن الوسائل تطبيقها كانت محدودة جدا، كما أن المخصص لها كان ضيقا، وتمثلت تطبيقاتها في مايلي:

- إقامة الجمهورية الجزائرية الشعبية
- بناء جبهة التحرير الوطني وتوحيد السلطة و جعل القيادة للجزب
- إقامة مؤسسات الدولة، كالحكومة والمجلس الوطني والدستور
- الشروع في بناء إقتصاد وطني إشتراكي

[1]_محمد العربي الزبير: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 291.

إعتماد التسيير الذاتي في تسيير الورشات وكل الوحدات الانتاجية الصناعية منها والفلاحية والتجارية ــ تطبيق سياسة ديمقراطية ومجانية وإجبارية في التعليم والتكوين و الشغل.[1]

مشروع طرابلس كان مشروع مجتمع، صودق عليه بالإجماع لكن دون مناقشة تذكرة ولم ترع فيه مقومات الشعب الجزائري، الثقافية والحضرية ولا ثوابت الامة[2]حيث ذكر على كافي في مذكراته أن البرنامج الساسي الذي عرف فيما بعد ببرنامج طرابلس تمت المصادقة عليه بالإجماع دون أية مناقشة إذا يعبر منه حرف واحد ويقول " هكذا طويت وثيقة ذات اهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وسهولة وإهمال".[3]

نقد محمد العربي الزبيري فكرة الاقطاع في برنامج طرابلس وقال أن الحديث من الاقطاع في الجزائر في غير محله وهو تقليد اعمى لا غير، حيث ظهر الاقطاع في فرنسا ثم إنتشر إلى باقي أوروبا في القرنين 11 و 13 ، وتم القضاء عليه بعد الثورة الفرنسية.[4]

الأفكار التي تضمنها برنامج طرابلس والمستوحاة عن فكرة الماركسي من حيث المصطلحات المستعملة والطرائق المطبقة والاهداف المنشودة هي التي تبناها المؤتمر بالجماع كمشروع مجتمع للجزائر المستقلة[5]. فاعتمادا النظريات الماركسية لتقييم المراحل التي قطعتها الثورة الجزائرية، ولاعداد البرنامج المستقبلي لم يكن فعلا منطقيا ، لأن التاريخ أثبت منذ

---

[1]_احمد بن بله:المصدر السابق، ص ص 114، 115.

[2]_عبد الحميد زوزو:المرجع السابق، ص 45.

[3]_على كافي: المصدر السابق، ص 360.

[4] _محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، المرجع السابق، ص 179.

[5]_عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 68.

اللحظات الأولى التي وقع فيها العدوان الفرنسي على الجزائر أن الاستسلام **وجده** القادر على تجنيد الطاقات الشعبية ضد الاستعمار.[1]

لم يذكر البرنامج فئة المجاهدين وفئة الفلاحين، لم يتعرض أيضا إلى نقطة جد مهمة وهي الناحية الدينية ولم يسر إلى أهمية الدين الاسلامي ودوره في الوحدة الشعبية المتماسكة أم من حيث المؤسسات فلم تأتي الوثيقة على طرح ترتيب مؤسساتي، وإن كانت أوصت فإقامة نظام سياسي جديد كليا من غير أن نقدم تصورا واضحا عن هذا النظام الجديد ومن ناحية منهجية ومؤسساتية.[2]

قد بين ميثاق طرابلس للمبادئ الاشتراكية جدلا واسعا وسط المؤرخين والمفكرين الجزائريين فمنهم من اعتبر ذلك خروجا عن المبادئ الاسلامية للمجتمع الجزائري وواقعه الجغرافي والنضالي ومن أبرز هؤلاء بن يوسف بن خدة الذي قال في هذا الشأن أن ميثاق طرابلس إستلهم الايديولوجية الدخيلة عن مجتمعنا وقيمنا الحضارية وهو الذي ادى على عرقلة حياتنا.[3]

عارض محمد العربي الزبيري نقد محررو البرنامج لجبهة التحرير الوطني، حيث ذكر أن جبهة التحرير الوطني نجحت نجاحا باهر في جمع معظم جماهير الشعب الجزائري وتمكنت، من خلال فترة من الكفاح المسلح من إدخال تغيرات جذرية على ذهنية المواطنين ومن وضع نمط للحياة جديد يختلف كليا عن النمط الاستعماري، فجبهة التحرير الوطني غيرت من ذهنية الشعب الجزائري ، حيث اصبح بفضل نشاطها في الارياف والمدن يمارس السياسة ويشارك في ما يجري في الجزائر ولا يتحدث إلا عن الاستقلال[4]

---

[1] _محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962المرجع نفسه، ص 180.

[2] _بوطامين جودي:المرجع السابق،ص ص 79-80.

[3] _محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق،ص 286.

[4] _محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954 – 1962، المرجع السابق، ص 180.

فالأخطاء التي وقع فيها محررو برنامج طرابلس أدت إلى إعتماد نصوص غير النصوص الاساسية للثورة، وإستنطاق تاريخ غير التاريخ الجزائري وتوظيف ثقافة غير الثقافة العربية الاسلامية وعدم الرجوع الحقيقي للشعب الجزائري في داخل البلاد، كل ذلك جعل مجموعة العمل تقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية على شكل نصوص نظرية غير قابلة للتنفيذ وبعيدة كل البعد عن مشروع المجتمع وواقع الشعب الجزائري، بسبب عدم تهيئة الظروف الموضوعية والمتمثلة خاصة في تثقيف الجماهير الشعبية الواسعة ثقافة إشتراكية.[1]

وخلاصة القول أن الثورة الجزائرية قطعت أشواطا حاسمة في حركتها التحريرية وأن جبهة التحرير الوطني شهدت تغيرات أيدولوجية في تأسيسها لصرح دولة جزائرية، فقد وحدت إستراتيجية عملها منذ بداية عام 1960 م من اجل مواصلة المعركة العسكرية بأكثر قوة وفاعلية، وفي نفس الوقت ذاته خوض المعركة السياسية والدبلوماسية من اجل إنجاح مفاوضات حقيقية تجسد مطالبها الاساسية، ونخلص كذلك أنه وإلى جانب التطورات الكبرى التي شهدتها الثورة، فعند إنعقاد مؤتمر طرابلس 27 ماي –7 جوان 1962، تمث المصادقة بسرعة على وثيقة طرابلس وبالإجماع دون مناقشة، ثم حصل إنسداد بخصوص القيادة بسبب الصراع من أجل الحصول على المناصب في هرم السلطة.

المبحث الثاني: الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر غداة الاستقلال :

لقد إتصف الوضع العام في الجزائر بداية الاستقلال بالتدهور والدمار والخراب في شتى المجالات سواء إقتصادي وإجتماعي او ثقافي ذلك أن الاستعمار الفرنسي قام بمسح شامل لكل ما هو جزائري وتعويضه بكل ماهو فرنسي.

كان الوضع الذي واجهته الحكومة سنة 1962، وضعا مؤلما حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمرت الهياكل الاقتصادية في البلاد لا سيما أن في سنة 1961

[1] _محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص 246.

– 1962 كانت منظمة الجيش السري المنتسبة إلى المعمرين المحكومين بالارهاب المتطرف قامت بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينفع الجزائريين بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز[1]

ومما زاد من حدة المشاكل الاقتصادية الخروج الجماعي للمعمرين الفرنسيين مما ادى إلى حدوث شغور كبير في المصانع والمناجم التي يشرفون عليها مما جعل هجرتهم ذات أثر كبير على سير الادارة الجزائرية التي تفككت وتعطلت بشكل تام.[2]

وقد ورثت الدولة الجزائرية الفتية معضلات أصرت إلى ابعد الحدود في مسار الدولة الجزائرية، فقد افرغت فرنسا الخزينة الجزائرية بعد أن قامت بسلب كل ما فيها وسحبت معها كل الودائع والاموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك كما أن الاجانب قاموا بتهريب كميات كبيرة من الوثائق التاريخية والخرائط كخرائط الالغام ومواقع الأباركما حطموا معظم الجرارات والآلات الزراعية، الأمر الذي ألحق الأظرار بالزراعة الجزائرية وأبقى الجزائر تابعة زراعيا لفرنسا.[3]

وأمام هذا الوضع الكارثي الذي وصل إلى تحطيم القرى و المداشر لجأ الكثير من سكان الأرياف إلى المدن[4]، مما ادى إلى ما يعرف بالهجرة الريفية، وتزايدت نتيجة ذلك البطالة كانت فترة الاستعمار في الجزائر فترة صراع ثقافي بالدرجة الاولى لأن المعمر كان يدرك جيدا أن شل الذهنية الجزائرية ومسح الشخصية الوطنية هما العاملان الاساسيان اللذان سيسمحان بمواصلة ممارسة السيطرة في سائرالمبادئ وعلى جميع الأصعدة وكان من بين تلك الجوانب.

---

[1] _أحمد هني:إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 21.

[2] _بشير بلاح: المرجع السابق، ص 166.

[3] _يحي أبو زكريا: الجزائر من بن بله وإلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري (ب،م،ن) ، 2003، ص 12.

[4] _رابح لونيس: المرجع السابق، ص 113.

1 ــ نسبة مرتفعة من الامية قدرت سنة 1961 بأكثر من 80 % أمي، الباقي وجعله من انصاف المتعلمين الذين عن الاستعمار على عجالة ليكونوا إمتداده الطبيعي الذي يعتمد عليه في مواصلة عملية التشويه والنزيف وتنعكس هذه النسبة 80 % على قلة المتمدرسين والمدرسين من الجزائريين والتي شهدت تدهور أوضاع الصحة النفسية والبدنية لكثير من الجزائريين سوء حالة المؤسسات الاستشفائية وندرة الاطباء والممرضين وخراب طرق الموصلات كل هذه الظروف ادت إلى إنخفاض مستوى المعيشة وإنتشار الفقر والامراض والاوبئة والمجاعة[1]

بالإضافة إلى المشاكل السياسية التي واجهتها الجزائر في شكل إنقسامات وصراعات من أجل نظام شمولي، وسلبيات إتفاقيات إيفيان التي إحتكرت فرنسا من خلالها قطاع النفط والبنوك، دون أن ننسى مشكلة الحدود الجزائرية المورثة عن الإستعمار التي أدت إلى نشوب حرب الرمال التي دامت 10 أيام من 19 اكتوبر إلى 2 نوفمبر 1963[2] وكانت المغرب هي الدولة المعتدية لاقتطاع جزء من التراب الوطني، في وقت كانت الجزائر لا تزال تكمد جراحها بعد سبع سنوات ونصف من الحرب ضد الاستعمار الفرنسي.[3]

المبحث الثالث: الحلول التي انتهجها الرئيس أحمد بن بلة:

إن الوضع الصعب الذي عاشته الجزائر بعد الاستقلال هو الذي فرض على بن بله سياسته وحلول آتية وسريعة وغياب ما يعتبره البعض إستراتيجية بناء الاقتصاد الوطني.

لقد حاولت حكومة احمد بن بله التصدي للتحديات الاجتماعية الكبيرة التي واجهتها وذلك بوضع مشروع إشتراكي عاجل للبلاد يهدف إلى تأطير العاطلين عن العمل و إدماج اللاجئين

[1] _يشير بلاح:المرجع السابق، ص 335

[2] _عبد السلام فيلاني: المرجع السابق ، ص 571

[3] _محمد بوعشة: الدبلوماسية الجزائرية ، وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الانبوية ، الاريترية ، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت ، لبنان ،2004 ، ص ص 84 ، 85

والمحاصرين، وإخراج البلاد من هذا الوضع المزري، فاتخذ العديد من الإجراءات الرئيسية منها :

إعادة بناء المساكن على يد الشبان الجزائريين وقد عرفت هذه العملية تهديم البيوت القصديرية التي أنشأت حول المدن وإعادة بنهائها بشكل أخر كما أشرف أحمد بومنجل شخصيا بصفته وزير الاشغال العمومية بإعادة بناء المساكن في الأرياف.[1]

أما فيما يخص المسألة الفلاحية، فيقول بن بله ((مع حلول شهر سبتمبر كان موعد حرث الارض، ولم تكن لدينا معدات كافية ولا الحيوانات التي قتلت في المناطق المحرمة فتحدثنا مع الرئيس اليوغسلافي آنذالكتيقوحيث أمدنا بخمس مئة جرار زراعي أتينا بها مفككة في الطائرات، وكنا نحرث بها الأرض بالليل والنهار، حتى أنهم كانوا يعملون في الليل على ضوع الشموع، وكنا ننقل هذه الجرارات بين المنطقة الشرقية والغربية عبر السكك الحديدة حتى نتمكن من القيام بالحصاد في موعده ....)).[2]

وسهر احمد بن بله شخصيا على هذا المشكل الفلاحي الذي خلفه هروب المعمرين وكان ينتقل بنفسه إلى عين المكان التي تظهر فيه مشاكل، وللمفارقة أن هذا الامر الصعب الذي عاشته البلاد خوفا من المجاعة ، أدت إلى نتائج لم ينتظرها أحد حيث ارتفع الانتاج الفلاحي، ويعتبر عام 1963 أحسن سنة فلاحية عرفتها البلاد من استرجاع الاستقلال، ودعم ذلك كمية تساقط الأمطار الغزيرة، كما أشرف على عملية تشجير واسعة لمواجهة[3] التصحر كمايضيف بن بله في حواره مع الصحفى أحمد منصور من خلال برنامجه شاهد على العصر ، والذي أنتجته القناة القطرية الجزيرة عام 2002 بأنه تسلم الجزائر في سبتمبر 1962 وقد خرج عنها الفرنسيين وأخذ معهم كل شيء وكان في الجامعة 500 طالب وتركوا لنا تسعة

[1]_رابح لونيسي : المرجع السابق، ص 114

[2]_أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بله يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الاصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 229، 230.

[3]_رابح لونيسي: المرجع نفسه، ص 115.

آلاف قرية مدمرة وإثنين فقط من المعمرين الجزائريين وكان لدينا 120 طبيبا وصيدلانيا فقط، ولم يكن هناك سوى عشرة مدرسين جزائريين فقط، لذا بدأنا خطوات التقرب من أول يوم بعد الاستقلال واحضرنا المعلمين من مصر والأردن.[1]

ورغم أن حكومة بن بله لم تكن في يدها أموال النفط والغاز فقد قامت بحل الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل قضية التسول[2]، التي عملت على حلها من خلال العمل على توفير المأكل والمشرب، وحتى المأوى خلال سنة ونصف كما عملت الدولة أيضا على القضاء على ظاهرة ما سحى الأحذية حيث أن "بشير بومعزة " وزير العمل والشؤون الاجتماعية نبه الرئيس أحمد بن بله إلى هذه الظاهرة الخطيرة، حيث قال له

" كيف اننا حصلنا الاستقلال، ولكن الاطفال الصغار يركعون ليمسحوا الاحذية ويحصلوا على اموال قليلة من أناس يضعون أحذيتهم في وجوههم"

فكانت ردة فعل الرئيس أن القى بخطاب في التلفزة وقال فيه لعنة الله على الرجل الذي يتقبل أن طفلا صغيرا يركع أمامه ويمسح له حذائه[3]، ورافق هذا إجراءات قامت بها الدولة للقضاء على هذه الظاهرة إلى أن زالت تماما، حيث تم نقل الاطفال ما سحي الاحذية إلى قاعات السينما وأحرقوا فيها أدواتهم في عملية دعائية كبيرة، قبل أن يتم وضعهم في مراكز للتكون المهني، لتعلم مهن جديدة[4] كما قام بن بله بالمبادرة بإجراءات سريعة تجاه الشعب، مثلما كان مع تطبيق مرسوم 18 مارس 1963، والذي يحدد تنظيم الاملاك الشاغرة (الاراضي الشاغرة 800 ألف من أصل 270000 هكتار التي كانت بيد المعمرين) أي تأميم جميع أراضي الجمهورية ، ثم كان مع مرسوم 22 مارس 1963، ولم يكن هذا التأميم سوى

[1] _أحمد منصور:المرجع السابق، ص 230.

[2] _يحي أبوزكريا: المرجع السابق، ص 14.

[3] _أحمد منصور: المرجع ، ص 231.

[4] _أبو جرة سلطاني: جذور الصراع في الجزائر، الطبعة الثانية، دار الامة، الجزائر،1999، ص 27.

خصخصة جهاز الدولة لصالح فئة البرجوازية الصغيرة التي حذر منها وجودها مؤتمر طرابلس 1962 [1]

على المستوى الاقتصادي نهجت الجزائر نهج الاقتصاد الموجه والمسير، وكانت حكومة الجزائر تستعين في هذا المجال بالمساعدات القادمة من الصين ويوغسلافيا ومصر وباقي الدول التي ناصرت الثورة الجزائرية [2]

وحاول التركيز على الضمانات الثقيلة، باستثناء شركات وطنية لاستثمار الموارد وتطوير الصناعات، مثل الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات(سوناطراك) في 31 ديسمبر 1963 والشركة الوطنية للحديد والصلب في 03 سبتمبر 1964 وساهم في الحد من سيطرة الشركات الاجنبية على الثروات الوطنية، بشراء أسهمها والاشتراك فيها، بالاضافة إلى تأميم المطاحن والصناعات الغذائية في أفريل 1964 اما على المستوى الخارجي فقد إنضمت الجزائر إلى هيئة الامم المتحدة والجامعة العربية، وحركة عدم الإنحياز عام 1962، وساهمت من تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963 [3]

[1] _عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص ص575-576.

[2] _يحي أبو زكريا: المرجع السابق، ص 14.

[3] _يحي أبو زكريا: المرجع السابق، ص 341.

ومن المآخذ على سياسة بن بله، هوسه بالفكر الاشتراكي اليساري، لنحمسه لتجارب بعض البلاد الاشتراكية، وهذا ما جعله يصدم بالرجل الثاني في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ البشير الابراهيمي[1] حيث إتهمه هذا الاخير بتعيين الاسلام عن معادلات القرار الجزائري والذي فرضت عليه الإقامة الجبرية غداة البيان الذي أصدره عيشة ذكرى وفاة العلامة الشيخ إبن باديس التي صادقت إفتتاح المؤتمر الاول لحزب جبهة التحرير الوطني 16 أفريل 1964 وجاء فيه

" إن وطنيا يتدرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحنية لا نظر لها، ويواجه مشاكل إقتصادية عسيرة الحل ....)[2]

[1]_ البشير الإبراهيمي : ولد يوم 14 جوان 1889 براس الواد بسطيف ، رئيس جمعية العلماء المسلمين .، أستدعى لأداء الخدمة العسكرية لأن هرب متخفيا إلى مصر ليلتحق بعد ذلك بأبيه المقيم بالمدينة المنورة ، ليواصل تعليمه هناك وفي عام 1917 شد الإبراهيمي الرحال إلى دمشق، وأصبح يلقي الدروس في الجامع الاموي بدمشق ، وعاد إلى أرض الوطن سنة 1920 ليلتقي بالشيخ بن باديس لتحضير الشعب لتحمل مسؤولية الجهاد ضد الإستعمار الفرنسي ، وتم الإعلان عن إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 05ماي 1931 بنادي الترقي بالعاصمة ، كلفته الجمعية بالقيام بالعمل الإصلاحي في منطقة الغرب الجزائري (تلمسان) ، ليتم نفيه بعد ذلك إلى منطقة أفلوا في 10 افريل 1940 وبعد أسبوع من نفيه تلقى نبأ وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس ، ليتم بعد ذلك إنتخابه كرئيس لجمعية العلماء الجزائريين ، وأعتقل على إثر مجازر 8 ماي 1945 لبيقى في السجن حتى مارس 1946، توفي يوم 20ماي 1965 ، أنظر بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، المرجع تاسابق، ص ص 411-413.

[2]_البشير الإبراهيمي: أثار الامام محمد البشير الإبراهيمي ، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ، 1997 ، ج 5 ، ص 98 .

من خلال دراستنا لموضوع الدولة الجزائرية المستقلة من خلال ميثاق طرابلس استطعنا الوقوف: عند عدد من النتائج التي يمكن حصرها في مايلي

-نتج عن اجتماع العقداء العشرة المنعقد في تونس والذي دام اكثر من 4 اشهر إعادة تنظيم الجهاز العسكري وجهاز الحكومة وفق ما تمليه المرحلة تفاديا للانسداد الحاصل بين السياسين والعسكريين وايجاد حلول بديلة للاستمرار العمل الثوري.

- المفاوضات التي حققت اهداف تمثلت في الحصول على الاستقلال التام واستعادة السيادة الوطنية للشعب ودخول الجزائر مرحلة جديدة في بناء دولة عصرية حديثة.

- الدعوة لانعقاد مؤتمر طرابلس الذي انعقد فعليا في 27 ماي – 07 جوان 1961الذي تقرر فيه شمل جوانب الدولة باكملها رغم ان تحريره تم في عجلة نظرا لما حدث فيه من تطورات المتمثلة في نقاشات حادة وصراعات دول القيادة لكن في الاخير تم المصادقة على القرارات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي ستكون الاساس لمصار الدولة الجزائرية المستقلة.

- – أعتبر برنامج مؤتمر طرابلس الوثيقة التاريخية الثالثة في مسيرة الثورة الجزائرية الدي تضمن ثلاث محاور رئيسية تمثلت في نظرة عامة عن الحالة بالجزائر اما المحور الثاني شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية ودلك لبناء اقتصاد وطني كدلك تضمن ملحق بالحزب وعلاقته بالدولة الدي وضع المحاور الكبرى لسياسة الوطن ودلك من اجل مستقبل البلاد.

-المبدا الايديولوجي المعتمد في الاسلوب الاشتراكي كان احد قناعات بعض الاطراف داخل المؤتمر بحكم التطورات الحاصلة في العالم في اطار الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي.

-النهج الاشتراكي الذي كان أساس الطرح الاديولوجي كان في اعتقاد المؤتمرين الحل الواحد والوحيد للخروج من الوضعية الموروثة من الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

-اعتقد محررو ارضية طرابلس إن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي اساس البناء الجديد للدولة الجزائرية المستقلة

-عرفت الجزائر الفتية تعثر في الانطلاق عرفت في بعض الكتابات بخيبة الانطلاق، لكن سرعان ما تعافت من نكستها واعتمدت على منطلقات مؤتمر طرابلس لتنفيذه في مسار الدولة.

- تضمن برنامج طرابلس على ثلاثة محاور رئيسية هي محور سياسي ومحور اقتصادي ومحور اجتماعي وثقافي، حيث المحور السياسي الى عدة فروع تتعلق بنظام الحكم والسياسة الخارجية ومستقبل جبهة التحرير الوطني حيث لخص البرنامج كل تلك المحاور في شعار واحد عرف بالديمقراطية الشعبية.

- يعتبر برنامج طرابلس مرجعية تاريخية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال انبثق من اجل رسم معالم الدولة الجزائرية الحديثة بعد استرجاع السيادة الوطنية فهو المنهاج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي اتبعته الجزائر من اجل إعادة بناء دولة الجزائرية الحديثة.

الملحق الاول	**قائمة المدعوون لمؤتمر طرابلس1962**
الملحق الثاني	**قائمة المشتركين الحاضرين في مؤتمر طرابلس1962**
الملحق الثالث	**شعار منظمة الجيش السري**
الملحق الرابع	**الوفد الجزائري المشارك في مفاوضات ايفيان الثانية**
الملحق الخامس	**قائمة أعضاء الحكومة الجزائرية الثالثة**

الملحق رقم (1)[1]

محمد الصديق بن يحي رئيسا	عمار عكاش (سي موسى) قائد الولاية الرابعة	طاهر زبيري عقيد قائد الولاية الأولى
عمر بوداود مسؤول فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني	عبد الكريم سويسي عضو في فيدرالية فرنسا	أحمد فرنسيس وزير سابق
علي كافي القائد السابق للولاية الثالثة	سعيد بوعزيز عضو في فيدرالية فرنسا	الطيب الثعالبي (سي علال) مسؤول فيدرالية الجبهة في تونس
محمدي السعيد وزير في الحكومة	عمر أوعمران قائد سابق للولاية الرابعة	الشيخ خير الدين عضو في المجلس الوطني لمثوره الجزائرية
محمد بوضياف نائب رئيس الحكومة	سي الحسين ممثل الولاية السادسة	رابح بلوصيف عضو في لجنة الولاية الثانية
حسين ايت أحمد عضو في الحكومة	بن حدو بوحجر (سي عثمان)عقيد وقائد الولاية الخامسة	صالح بوبنيدر (صوت العرب) عقيد وقائد الولاية الثانية
سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية	محمد روبنة عضو مجلس الولاية السادسة	لعربي برجم عضو في لجنة الولاية الثانية
لخضر بن طوبال وزير بلا حقيبة في الحكومة	حاج بن علا مسؤول سابق في المنظمة الخاصة	عبد المجيد كحل الراس عضو في لجنة الولاية الثانية
كريم بمقاسم نائب رئيس ووزير الداخلية	هواري بومدين عقيد وقائد سابق للولاية الخامسة ورئيس هيئة الأركان	الطاهر بودربالة عضو في لجنة الولاية الثانية
بن يوسف بن خده رئيس الحكومة المؤقتة	أحمد بن شريف عقيد وقائد سابق للولاية الرابعة	محمد حماي (الرائد قاسي) قائد سابق في القاعده الشرقية
أحمد بن بلة نائب رئيس الحكومة	علي منجمي عقيد عضو هيئة الأركان العامة	سليمان دهيلس (العقيد سي صادق) قائد سابق للولاية الرابعة
محمد يزيد وزير الإعلام	عمار بن عوده عقيد قائد سابق للولاية الثانية	فرحات عباس رئيس سابق لمحكومة
محمد خيضر وزير بلا حقيبة	علي هارون عضو في فيدرالية فرنسا	نور الدين بن سالم عضو فيدرالية جبهة التحرير بالمغرب
رابح بيطاط وزير بلا حقيبة	مختار بوزرم (ناصر) عضو في لجنة الولاية الخامسة	محمد قاضي (بوبكر) عضو في لجنة الولاية الخامسة
عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة	أحمد قايد (الرائد سليمان) عضو هيئة الأركان العامة	سعيد يازوران قائد سابق للولاية الثالثة
عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية	أحمد بومنجل عضو في المجلس الوطني لمثوره الجزائرية	أحمد بوجنان (عباس) عضو في لجنة الولاية الخامسة
مصطفى لوي قائد سابق للولاية الأولى	مصطفى الأشرف عضو في المجلس الوطني لمثوره الجزائرية	

[1] _عبد السلام فيلالي ، المرجع السابق ، ص ص 466-467

الملحق رقم (2)[2]

محمد الصديق بن يحي رئيسا	بن حدو بوحجر
محمد بوداود	محمد روينة
على كافي	سي الحسين
محمدي السعيد	الحاج بن علا
محمد بوضياف	هواري بومدين
حسين ايت احمد	احمد بن شريف
سعد دحلب	على منجلي
عبد الله بن طوبال	عمار بن عودة
كريم بلقاسم	علي هارون
بن يوسف بن خدة	مختار بويعزم
احمد بن بلة	احمد قايد (الرائد سليمان)
احمد يزيد	احمد بومنجل
محمد خيضر	مصطفى الاشرف
رابح بيطاط	احمد بوجنان (عباس)
عبد الحفيظ بوصوف	محمد قاضي (بوبكر)
عبد الحميد مهري	إبراهيم مولاي (عبد الوهاب)
مصطفى نوي	الطاهر الزبيري
الحاج لخضر العبيدي	د. احمد فرنسيس
سعيد ايوازواران المدعو ببربوش	الطيب الثعالبي[3]
نور الدين بن سالم	الشيخ خير الدين
فرحات عباس	رابح بلوصيف
عمار عكاش	صالح بوينيدر (صوت العرب)
عبدالكريم سوسي	العربي برجام
سعيد بوعزيز	الطاهر بودربالة
عمار اوعمران	محمد حمادي الرائد قاصي
سليمان دحيلس (العقيد صادق)	

[2] _علي هارون: خيبة الانطلاق او فتنة صيف 1962، المرجع السابق، ص 14.

[3]

الملحق رقم (3)

1

[1] _دحمان تواتي: منظمة الجيش السري ونهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1691-1962، المرجع السابق، 497.

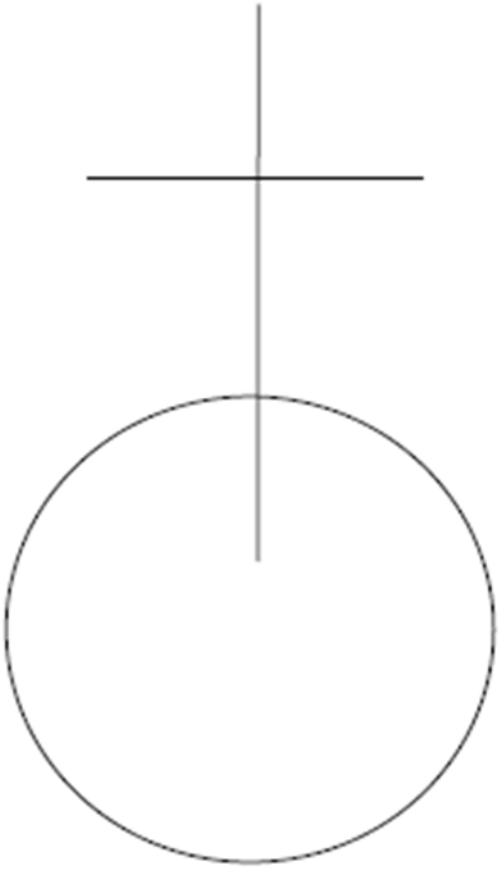

O A S

الملحق رقم (4)[5]

[5] _عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 235.

الملحق رقم (5)[6]

تتكون الحكومة المؤقتة الثالثة من القادة الاتية أسمائهم:

1 رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية و الشؤون الاقتصادية: بن يوسف بن خدة

2 نائب رئيس الحكومة و وزير الداخلية.....كريم بلقاسم

3 نائب رئيس الحكومة.....أحمد بن بلة

4 نائب رئيس الحكومة.....محمد بوضياف

5 وزير الداخلية.....لخضر بن طوبال

6 وزير دولة.....محمدي سعيد

7 وزير دولة.....حسين ايت أحمد

8 وزير دولة.....رابح بيطاط

9 وزير دولة .....محمد خيضر

10 وزير الشؤون الخارجية.....سعد دحلب

11 وزير التسليح والاستخبارات.....عبد الحفيظ بوصوف

12 وزير الاعلام.....محمد يزيد

[6] _عمار بوحوش ، التاريخ ، المرجع السابق ، ص ص 584

قائمة المصادر

والمراجع

المصادر

1-الإبراهيمي البشير: أثار الامام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1997.

2-احدادن زهير: المخصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، (ب.س.ن).

3-بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

4-بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

5-بن خدة بن يوسف: نهاية حرب التحرير في الجزائر،اتفاقيات افيان، تر: لحسن زغداد ومحل الفين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1987.

6-بنجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988. تر. د. صباح ممدوح كعدان. منشورات الهيشة العامة السورية للكتاب. دمشق.2012

7-بورقعةلخضر: شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 1990

8-حربي محمد:" الثورة الجزائرية: سنوات المخاض "، تر: نجيب عياد وصالح المثموثي، المؤسسة الوطنية لمفنون المطبعية، الجزائر، 2007.

9-حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الواقع والأسطورة، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983.

10- حربي محمد: حياة تحدي وصمود، مذكرات سياسية م1945 – 1962، تر بوباكير عبد العزيز و قسايسة علي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

11- دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، (ب.م.ن)،2007.

12- الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة ،2007.

13- زبير الطاهر: نصف قرن من الكفاح، تحرير مصطفى دالع، الشروق للإعلام والنشر،الجزائر، 2011.

14- زروال محمد: إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر ،2007.

15- زغدود علي: ذاكرة الثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2004.

16- زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مؤسسات ومواثيق، ط1، دار هومة للنشر والتوزيع، 2005.

17- سعد الله أبو القاسم: " تاريخ الجزائر الثقافي " ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر،2015، ج9.

18- شريط عبد الله: الثورة الجزائرية من خلال الصحافة الدولية 1962، منشورات وزارة المجاهدين، مطبعة الشرق، الجزائر.

19- شريط عبد الله: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الأيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1986.

20- مالك رضا: الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية من 1956 – 1962، تر فارس غسول، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2003.

21- فارس عبد الرحمن: الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1962، تر مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر،2007.

22- منصور أحمد: الرئيس أحمد بن بله يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الاصالة. (د.م.ن)، (د.ت.ن).

23- هارون علي: خيبة الانطلاق اوفتنة صيف 1962، ترجمة الصادق عماري، آمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

24- هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2000.

25- احمد بن بلة: مذكرات احمد بن بلة كما املاها على روبير ميرل، تر العفيف الأخضر، ج1، منشورات دار الآداب، بيروت، (د.ت.ن).

26- بن جديد الشاذلي: مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929-1997، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر،2011 .

27- بودوح السبتي: مذكرات المجاهد بودوح السبتي بعض حقائق الثورة المعاشة، بايجابياتها وسلبياتها من (1955-1962)، (د.د.ن)، باتنة، 2002.

28- جديد مسعود: مذكرات شهيد لم يمت، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

29- الطاهر الزبيري، مذكرات اخر قادة الاوراس التاريخيين 1929-1962،(د.د.ن) الجزائر، 2008.

30- كافي علي: مذكرات الرئيس الراحل علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري.1946-1962، ط2، دار القصبة، الجزائر، 1999.

31- نزار خالد: مذكرات اللواء خالد نزار، تقديم علي هارون، منشورات الشهاب،باتنة، 1999

32- فارس عبد الرحمن: الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1962، تر مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر،2007.

المراجع

33- ابو زكريا يحي: الثورة المسروقة والمصالح الموعودة والرئاسة المحسومة، أبناء باريس يقتلون أبناء باديس في الجزائر، (ب.د.ن)، (ب.م.ن) (ب.س.ن).

34- آلي موريس: الجزائر واتفاقيات ايفيان، احمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2008.

35- ايزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

36- بديدة لزهر: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وابعادها الافريقية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

37- بركة الحسن: أبعاد الأزمة في الجزائر، دار الأمة، صلالة، الجزائر،(د.س.ن)

38- بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

39- بلحاج صالح: جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطنية من 1956 إلى 1965، بن مرابط للنشر، القاهرة، 2008.

40- بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر، معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع،(د.م.ن)، 2012.

41- بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

42- بن عبورة محمد: المنظمة السرية المسلحة (O.A.S) اضطرابات وهران 1961-1962، دار القدس للطباعة والنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2013.

43- بوالطمين جودي لخضر: مسيرة الثورة الجزائرية، ط1 1993، دار البعث قسنطينة، الجزائر،(د.س.ن).

44- بوحوش عمار: التاريخ السياسي في الجزائر من البداية إلى غاية 1962،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.س.ن).

45- بوداود عمر: من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، دار القصبة، الجزائر، 2007

46- بورغدة رمضان: " الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 _ 1962): سنوات الحسم والخلاص " ، مؤسسة بونة لمبحوث و الدراسات، الجزائر، 2012.

47- بوعزيز يحي: الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962 الى سبتمبر 1962 من تنظيم مجلة اول نوفمبر 1954 في 28-29 أكتوبر 1992، باتنة، (د.س.ن).

48- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرن العشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1995.

49- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

50- بوعشة محمد ، الدبلوماسية الجزائرية ، وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الانبوية، الاريترية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت ، لبنان ،2004.

51- تقية محمد: الثورة الجزائرية، المصدر الرمز المال، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

52- تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر، 1892-1891، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

53- تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر (O. A .S)، منشورات دار قرطبة، الجزائر، 2012.

54- حاروش نور الدين: مواقف بن خدة النضالية و السياسية، قراءة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الامة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1997.

55- خرشي كمال: الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر 1830-1962، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

56- الدرعي محمد: التاريخ المعاصر التطورات السياسية في الوطن العربي، ج2، ط1، دار المدني، الجزائر,1995.

57- رمضان بورغدة: " الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 _ 1962): سنوات الحسم والخلاص "، مؤسسة بونة لمبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.

58- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954 – 1965)، ج 2، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.

59- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1942 -1992)، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

60- الزبيري محمد العربي: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

61- سعدي بزيان: جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 اكتوبر 1961، ط2، دار ثالة، الجزائر، 2009.

62- سلطاني أبو جرة: جذور الصراع في الجزائر، الطبعة الثانية، دار الامة، الجزائر، 1999.

63- سيفر لخضر: شخصيات جزائرية ، دار الامل للدراسات والنشر والتوزيع ، (د.م.ن).2007.

64- شبوب محمد: اجتماع العقداء العشر: من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه وانعكاساته على مسار الثورة، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

65- شرفي عاشور: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة عالم مختار، دار القصبة للنشر،(د.م.ن)، 2007.

66- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للجزائر 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، (د.م.ن). (د.س.ن).

67- عباس محمد: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

68- عباس محمد: اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

69- عباس محمد: تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

70- عباس محمد: خصومات تاريخية. دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، (د.س.ن).

71- عباس محمد: ديغول...والجزائر، (أحداث -قضايا-شهادات)، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر,2016

72- عباس محمد: فصول من ملحمة الجزائر، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر، 2012.

73- عبد الحميد إبراهيم: في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم بالجزائر 1958-1999، ط1، مركز الدراسات الوحدة، بيروت، 2001.

74- عثماني مسعود: الثورة التحريرية امام الرهان الصعب، دار الهدى للنشر والطباعة، الجزائر، (د.س.ن).

75- عدالة رابح: هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

76- علوي محمد: قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، ط1، منشورات مديرية الثقافة ولاية الجزائر،(د.م.ن). 2013.

77- على زغدود: ذاكرة الثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2004.

78- عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 2، دار المعرفة ، الجزائر، (د.س.ن).

79- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والطباعة،(د.م.ن)، 2002.

80- فاضلي إدريس: " حزب جبهة التحرير الوطني: عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954. 1962 "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

81- فيلالي عبد السلام: الجزائر الدولة والمجتمع، دار الوسام العربي، عنابة، الجزائر، 2013.

82- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، الجزائر، 2003.

83- قنطاري محمد: عيد النصر في 19 مارس 1962 في مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

84- لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار الهومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

85- لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكرين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر،2000.

86- مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

87- منفور أحمد: موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962: دار التنوي، الجزائر،2007.

88- نور عبد القادر: حوار حول الثورة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

89- هني أحمد: إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

90- وزارة المجاهدين: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954، بيان اول نوفمبر، قرارات مؤتمر الصومام، برنامج مؤتمر طرابلس، تص عبد العزيز بوطفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

91- يوسفي محمد: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

المذكرات

1-يوسف قاسمي: " مواثيق الثورة الجزائرية (1954-1962) : دراسة تحليلية نقدية"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الموسم الجامعي: 2008-2009.

2-تواتي دحمان: المنظمة المسلحة السرية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الموسم الجامعي: 1999-2000.

3-عبداوي أحلام، قاشي نسيمة: أحمد بن بلة الدور الوطني والثوري ورجل الدولة (1916-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قالمة، الموسم الجامعي: 2016-2017.

المجلات

1- مقنوش كريم: جرائم المنظمة المسلحة السرية في الجزائر في مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1891، ع 1، 2000.

2- عبد الحميد زاهير: قضية الارض في برنامج طرابلس، مجلة أول نوفمبر تصدرها المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1976، عدد 18

3-مجلة اول نوفمبر، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 الى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، (د.ط)، 1995.

عنوان المذكرة : الدولة الجزائرية المستقلة من خلال ميثاق طرابلس

إعداد الطالبين :

مباركي عبد الحق
فتح الله حنان

إشراف الأستاذ :

شلالي ضيف الله

الملخص :

مثل مؤتمر طرابلس ارضية سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية للدولة الجزائرية الناشئة حيث تضمن ثلاث محاور رئيسية تمثلت في نظرة عامة عن الحالة بالجزائر اما المحور الثاني شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية وذلك لبناء اقتصاد وطني،كذلك تضمن ملحق بالحزب وعلاقته بالدولة الذي وضع المحاور الكبرى لسياسة الوطن وذلك من اجل مستقبل البلاد.

الكلمات المفتاحية

اجتماع، طرابلس، ثورة، استقلال، الدولةالحديثة، السلطة، مؤتمر، قرارات، مفاوضات، المجلس،

Résumé :

La conférence pour tripoli était un terrain politique militaire , économique ,social , et culturel de L' état Algérien émergent , comprenant trois axes principaux le premier était un aperçu sur la situation algérienne , le second axe comprend les conditions de réaliser la révolution démocratique populaire pour Construire l'économie nationale ce dernier comprend aussi une annexe du parti et sa relation avec le pays ,ce qui a mis politique du pays , tout ça est pour .les grands axes de la l'avenir du pays